



الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية: على الطريق نحو تحقيق النتائج البيئية

الدراسة الثالثة عن الأداء العام
لصندوق البيئة العالمية

الموجز التنفيذي

يونيو/حزيران 2005

© 2005 مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
Internet: www.thegef.org
E-mail: gefteam@thegef.org

كافة الحقوق محفوظة

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات المدرجة في هذه الدراسة هي لمؤلفي الدراسة، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس صندوق البيئة العالمية أو الحكومات التي يمثلها أعضاؤه. ولا يضمن مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية دقة البيانات المدرجة في هذه الدراسة. كما أن الحدود والألوان والمسميات والمعلومات الأخرى المبينة على أية خريطة في هذا المجلد لا تعني أي حكم من جانب صندوق البيئة العالمية على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد أو قبول لهذه الحدود.

الحقوق والتراخيص والأذون

مواد ونصوص هذا المجلد محمية بحقوق النشر والتأليف. وقد يكون استنساخ و/أو نقل أجزاء منها أو كلاًها مخالفاً للقانون المرعي. علماً بأن صندوق البيئة العالمية يشجع تعميم مؤلفاته وعادة ما يمنح الإذن المطلوب على الفور.

ISBN: 1-8841-2248-5

صندوق البيئة العالمية

مدير مكتب الرصد والتقييم: Robert D. van den Berg
رئيس فريق عمل الدراسة، في مكتب الرصد والتقييم: Claudio R. Volonte

فريق عمل الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية: ICF Consulting and partners



1725 I Street, NW, Suite 1000
Washington, DC 20006
www.icfconsulting.com

مطبوعة للتوزيع مجاناً

فهرس المحتويات

v	تصدير
ix	تمهيد
xi	فرق عمل الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية
1	الغرض والنطاق
3	النتائج الرئيسية للدراسة
3	النتائج المُحَقَّقة في مجالات تركيز عمل الصندوق
4	البرامج الاستراتيجية من أجل تحقيق النتائج - على مستوى مجالات التركيز
6	البرامج الاستراتيجية من أجل تحقيق النتائج - على مستوى البلدان
7	الاستجابة للاتفاقيات
9	إدارة شؤون المعلومات داخل شبكة صندوق البيئة العالمية
9	مسؤوليات وإدارة الشبكة
12	برنامج المُنع الصغيرة
15	التوصيات الرئيسية
15	البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى مجالات التركيز
16	البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى البلدان
17	الاستجابة للاتفاقيات
17	إدارة شؤون المعلومات داخل شبكة صندوق البيئة العالمية
18	مسؤولية وإدارة الشبكات
19	برنامج المُنع الصغيرة

21	طريقة ومنهج البحث
21	تحديات واستراتيجيات التقييم
23	عناصر منهج بحث الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية
25	تحليل مجالات تركيز عمل الصندوق
25	تحليل حافظة العمليات (مهام واختصاصات 1E)
29	التنوع البيولوجي (مهام واختصاصات 1A و1B)
30	تغير المناخ (مهام واختصاصات 1A و1B)
32	المياه الدولية (مهام واختصاصات 1A و1B)
34	استنفاد طبقة الأوزون (مهام واختصاصات 1A و 1B)
36	تدهور الأراضي (مهام واختصاصات 1C)
37	الملوثات العضوية الثابتة (مهام واختصاصات 1C)
38	مدى استجابة صندوق البيئة العالمية للاتفاقيات (مهام واختصاصات 4C)
41	تحقيق واستدامة المنافع البيئية العالمية
42	نتائج الدراسة (مهام واختصاصات 1D و1A و1B و1C)
43	التحديات والمفاضلات الاستراتيجية التوصيات
45	صندوق البيئة العالمية كعامل مُحفِّز
45	الآثار التحفيزية: المدى والعوامل (مهام واختصاصات 3A و3B)
49	الأولويات الوطنية في البلدان المتلقية للمنح من الصندوق (مهام واختصاصات 4E)
50	تباين قدرات الدول النامية الجزيرية الصغيرة، وأقل البلدان تقدماً، والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى نظام السوق (مهام واختصاصات 4F)
53	أثر هياكل صندوق البيئة العالمية على أدائه: شبكة صندوق البيئة العالمية
53	نتائج الدراسة (مهام واختصاصات 4A و4D و4G)
57	التحديات والمفاضلات الاستراتيجية
58	التوصيات
61	إجراءات صندوق البيئة العالمية
61	دورة مشروعات صندوق البيئة العالمية (مهام واختصاصات 5A)
64	التحدي المائل في إدارة شؤون المعلومات بالنسبة للصندوق (مهام واختصاصات 5B)
67	ثبت المراجع
69	ملاحظات
71	الملحق 1: إيضاحات عن مهام واختصاصات الدراسة الثالثة
73	الملحق 2: المهام والاختصاصات الكاملة
80	الاختصارات والأسماء المختصرة في الدراسة الثالثة
	عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية
	القرص المُدمج المُحتوي على النص الكامل للتقرير
	الصفحة الداخلية للغلاف الأخير

في مختلف مناطق العالم. أما المشكلة البيئية العالمية الوحيدة التي تم تقريباً حلها فهي مشكلة المواد المُستنفدة لطبقة الأوزون. وبالنسبة لكافة هذه المشاكل، ينبغي النظر إلى مساهمة صندوق البيئة العالمية من منظوره الصحيح كمُحفِّزٍ أو مُبتكرٍ وليس الجهة التي تقوم مباشرة بتقديم سلع النفع العام على الصعيد الدولي. تقيمي الشخصي لهذه الدراسة هو أنها تتيح أساساً متيناً للمناقشة واتخاذ القرارات بشأن العملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق. وقد تمت معالجة مسألة مهام واختصاصات هذه الدراسة. فهي تتيح عرضاً عاماً موثقاً لأوضاع المعرفة الحالية في الصندوق فيما يتعلق بنتائج عملياته. كما أنها تعطي صورة حافلة بالتحديات عن الصندوق باعتباره شبكة من المنظمات والمؤسسات. وهي متسقة مع الطريقة المنهجية التي جرى عرضها في التقارير الأولى وتقارير منتصف المدة. وتستفيد هذه الدراسة من عمليات جمع وتحليل البيانات استناداً إلى: استعراض الأدبيات، والشواهد التقييمية في الصندوق (بصورة رئيسية من دراسات مكتب الرصد والتقييم)، والمشاورات المستفيضة مع أصحاب المصلحة المباشرة، وزيارات إلى البلدان المعنية. تقدم هذه الدراسة عرضاً جيداً لأوضاع المعرفة الحالية بنتائج عمليات الصندوق، مع عرض النواقص المتعلقة بهذه النتائج. كما أنها تحدّد الخيارات الاستراتيجية التي يواجهها الصندوق في الوصول إلى (والحفاظ على) هذه النتائج. وهي أيضاً تبرز صعوبات تحقيق استدامة تلك النتائج، فضلاً عن إبلائها الاهتمام اللازم بالدور التحفيزي الذي يقوم به الصندوق. أخيراً وليس آخراً، تتضمن هذه الدراسة العديد من التوصيات والاقتراحات من أجل زيادة توجّه الصندوق نحو تحقيق النتائج على أرض الواقع في فترة العملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق.

تقوم البلدان والجهات المانحة بتجديد موارد صندوق البيئة العالمية مرة كل أربع سنوات. ومن الوجهة المثالية، ينبغي أن تستند أية عملية تجديد لموارده إلى الإنجازات التي تحققت حتى تاريخه والمشاكل التي ينبغي أن تتم معالجتها في السنوات القادمة. فالعملية الرابعة لتجديد موارد الصندوق - التي سيتم التفاوض والاتفاق عليها في النصف الثاني من عام 2005 - ستكون على أساس الإنجازات التي حققها الصندوق حتى موعد صدور «الدراسة عن الأداء العام» الحالية، وهي الدراسة الثالثة من هذا القبيل. فهي تتيح عرضاً عاماً للنتائج المحققة في معالجة المشاكل البيئية العالمية، كما تنظر في كيفية قيام الصندوق بوظائفه كشبكة وشراكة بين المؤسسات والمنظمات المعنية. وبما أن الصندوق هو الآلية المالية الرئيسية لعدة اتفاقيات بيئية عالمية، فإنها ترقى إلى أن تكون استعراضاً لما تقوم به الحكومات في سبيل تحسين البيئة العالمية. كما تتيح مؤشراً على أوضاع بعض أكثر القضايا البيئية العالمية أهمية.

ينبغي على الفور التقليل من أي انطباع يوحي بأن صندوق البيئة العالمية قادر بمفرده على حل المشاكل البيئية العالمية. فالمجتمع الدولي ينفق حالياً حوالي 0,5 بليون دولار أمريكي في السنة على حل هذه القضايا من خلال الصندوق. كما أن المشاكل ضخمة. ومن شأن أي حل أن يحتاج المشاركة القوية من جانب العديد من الجهات الفاعلة الأخرى. فكميات انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري تواصل ازديادها. ويتواصل اندثار أجناس الحيوانات والنباتات. أما التلوث ومعالجة النفايات فيثيران تحديات هائلة. وليست القدرة على الحصول على المياه المأمونة مضمونة بل هي محفوفة بالأخطار بالنسبة للعديد من الناس. كما أن تدهور الأراضي مشكلة ضخمة في العديد من البلدان

ينبغي التنويه إلى أن هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية لم تقم بإجراء تقييم عملي مستقل للنتائج البيئية التي حققها الصندوق. فذلك لم يكن ممكناً نظراً لمحدوديات الفترة الزمنية. ولشرح سبب هذا، دعوني أعود إلى نشأة هذه الدراسة الثالثة. فمجلس صندوق البيئة العالمية أولى أهمية كبيرة لاستقلالية فريق الدراسة عن جهاز إدارة الصندوق، وكرس وقتاً وجهداً إضافيين لضمان هذا الأمر. ففي النصف الأول من عام 2004 - حين بدأت التحضيرات من أجل هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية - لم تكن عند ذلك وحدة الرصد والتقييم التابعة لسكرتارية الصندوق متمتعة بالاستقلال التام. ونتيجة لذلك، قرر المجلس تولى مسؤولية وضع وثيقة مهام واختصاصات الدراسة. واستغرق هذا الأمر مدة أطول من المتوقع، مما عني التأخر في بدء عملية طرح الدراسة في مناقصة حتى أواخر يونيو/حزيران 2004. وبدأت عملية إعداد الدراسة في سبتمبر/أيلول 2004، مما يعني أن المدة الزمنية المتاحة فعلاً انخفضت كثيراً لأنه كان من اللازم الانتهاء منها في أبريل/نيسان 2005 لكي تصبح جزءاً من وثائق عملية تجديد موارد الصندوق. ونظراً لنطاق ومجموعة المسائل المطروحة في وثيقة المهام والاختصاصات، لم يكن من الممكن جمع البيانات العملية عن النتائج البيئية.

في يوليو/أغسطس 2004، قامت إدارة تقييم العمليات في البنك الدولي بإدارة إجراءات المناقصة الخاصة بهذه الدراسة، وذلك بطريقة مهنية ومحكمة التوقيت. وفاز بالمناقصة العطاء الذي تقدمت به شركة الاستشارات ICF Consulting وشركاؤها الدوليون. وفي أغسطس/أب وأوائل سبتمبر/أيلول 2004، جرت المفاوضات على العقد المعني. وأيضاً في أوائل سبتمبر/أيلول تسلّمت منصبي كمدبر لمكتب الرصد والتقييم. وكان وصولي هو بداية تحوّل وحدة الرصد والتقييم التابعة لسكرتارية الصندوق إلى مكتب الرصد والتقييم في الصندوق. وحسبما تشترط وثيقة مهام واختصاصات الدراسة الثالثة عن الأداء العام للصندوق، قمت بصفتي مديراً لذلك المكتب بالإشراف على هذه العملية، بما يضمن إتباع أحكام وشروط وثيقة المهام والاختصاصات. وتم أيضاً إنشاء فريق استشاري رفيع المستوى في إطار المساندة الفنية، على أن يرفع ذلك الفريق تقاريره لي مع التعليق كتابة على كافة النواتج.

في الاجتماع الذي عقده مجلس الصندوق في نوفمبر/تشرين الثاني 2004، طلب مني أن أعمل مع فرق عمل الدراسة بهدف ضمان الاتساق وجودة نوعية التحليلات الميدانية التي ينبغي أن يقوم بها الفريق. ولهذه الغاية، جرى عقد المزيد من المناقشات مع فريق الدراسة بشأن تركيبة الفرق الميدانية والإعداد للزيارات الميدانية. وشاركتُ مشاركة تامة في واحدة من الزيارات الميدانية والاجتماعات الإقليمية لكي أشاهد الفريق أثناء قيامه بعمله. وكانت النتيجة مرضية فيما يتعلق بجاهزية وانفتاح الفريق المعني.

الطريقة الرئيسية التي قام فريق الدراسة من خلالها بمعالجة محدوديات المدة الزمنية تمثلت في تشكيله من عدد كبير من الأشخاص معظمهم من كبار الخبراء. وهذا نهج سليم بحد ذاته، ولكنه أدى إلى بعض الصعوبات غير المتوقعة حيث اتضح عدم وجود تسلسل صحيح للجهود. ومن الوجهة المثالية، كان يمكن الانتهاء من الاستعراض المكتبي للشواهد التقييمية قبل حدوث الزيارات الميدانية واللقاءات مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين. وكان من الممكن لو توفر الوقت الكافي وضع أجندة أكثر منهجية لفحص الواقع وراء الأدبيات ونتائج عملية التقييم في الزيارات الميدانية. والواقع أنه اضطررنا لأن تكون عمليات الاستعراض المكتبي والزيارات والمشاورات الميدانية تسير معاً بصورة متوازية. ويبدو لي أن هذه الصعوبات أثارت القلق تجاه أولاً نوعية العمل الميداني وثانياً (الافتقار إلى) ظهور نتائج للدراسة في المراحل الأولى من عملية التحليل. وأثار عدة أعضاء في المجلس نقاط القلق هذه في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 (فيما يتعلق بنوعية الزيارات الميدانية) وفي فبراير/شباط 2005 (فيما يتعلق بعدم ظهور نتائج للدراسة بخصوص النتائج التي حققها الصندوق). كما أثارها الفريق الاستشاري الرفيع المستوى في عدة مناسبات.

كان من الصعب من الوجهة اللوجستية ترتيب الزيارات الميدانية. وغالباً ما كان من اللازم تغيير التواريخ وجدول الأعمال، وأحياناً في آخر لحظة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، وعد فريق الدراسة بالانخراط فيها على المستوى الكافي (خبراء رفيعو ومتوسطو المستوى) وبمشاركة نظراء من البلدان النامية المعنية. وتم تحقيق ذلك في معظم - وليس كل - حلقات العمل والزيارات الميدانية. وجرت زيادة أعباء العمل مع إضافة بعض حلقات العمل بناء على طلب المجلس (ولاسيما في كوبا وفيجي)، فضلاً عن المناقشات غير الرسمية مع أعضاء المجلس في باريس في فبراير/شباط 2005. وكان مستوى الحضور في حلقات العمل الإقليمية جيداً بصفة عامة.

على الرغم من أن هذه المعوقات والأمور والاجتماعات المضافة أدت إلى زيادة محدودية المدة الزمنية المتوفرة، فإن الفريق أدار هذه العملية بطريقة تعتبر مثلاً يحتذى حقاً. فالعديد من مديري عمليات التقييم يمكن أن ينهاروا أمام الضغوط وأن يطلبوا تأخير موعد تسليم التقرير النهائي. ولكن فريق الدراسة بقيادة Mark Wagner لم يفعل ذلك وتفوّق في إبقاء العملية برمتها ضمن الموعد المحدد لها. وفي ضوء نطاق وحجم هذا العمل، فإن الفريق يستحق الثناء.

تلقى الفريق أثناء عمله المشورة من الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المُشكّل، وذلك في عدة طرق وأساليب. كما أن التفاعلات مع مجلس الصندوق وأعضائه ساعدت في صبّ تركيز الدراسة على القضايا الهامة لعملية تجديد موارد الصندوق.

الاتفاقيات العالمية، وأعضاء الهيئة الاستشارية العلمية والفنية أسهموا بالعديد من ساعات عملهم القيّمة طوال عملية إعداد هذه الدراسة. كما أود توجيه الشكر والتقدير على المساهمة الفعلية والمُنفتحة التي قدمها منسّقو أنشطة الصندوق في البلدان وممثلو العديد من المنظمات غير الحكومية من مختلف مناطق العالم، الذين شاركوا في عمليات التشاور المستفيضة التي أجراها فريق الدراسة، والتي ربما كانت الأكثر استفاضة في تاريخ صندوق البيئة العالمية. وأخيراً وليس آخراً، أود توجيه الشكر لحكومات البلدان المعنية وأجهزة الإدارة المحلية الحكومية فيها وإلى فرق العمل على مشروعات الصندوق على فتح أبوابهم لفرق الدراسة وتبادل الخبرات العملية معها أثناء الزيارات. وعلى الرغم من صعوبة الوصف الدقيق لمجموعة أنشطة الصندوق في تقرير من هذا القبيل، فإن المشروعات التي تمت زيارتها ساعدت فريق الدراسة على إدراك مدى ثراء وتميز الخبرة العملية التي لدى الصندوق.

Rob D. van den Berg
مدير مكتب الرصد والتقييم

في العديد من الجوانب، تعتبر الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية جهداً عالمياً، ولذلك شارك فيها العديد من الأشخاص من مختلف مناطق العالم، وينبغي توجيه التقدير لهم على جعلها ممكنة. وينبغي أولاً توجيه الشكر والتقدير لفريق ICF Consulting بقيادة Mark Wagner العامل على هذه الدراسة والفريق الذي ساندته في عمله من مكتب المتابعة والتقييم في الصندوق وكان بقيادة Claudio Volente. فكلتا الفريقين ضمنا كون التقرير النهائي سليماً من الوجهة الفنية ومُعَدّاً وفق معايير مهنية عالية المستوى. وشارك في هذه العملية كامل جهاز مكتب الرصد والتقييم في الصندوق، حيث قدّم مساهمات ضرورية من خلال إعداد الدراسات عن مجالات تركيز عمل الصندوق الثلاثة، التي شكّلت أساس تقييمات الدراسة الثالثة فيما يتعلق بنتائج العمليات. كما أتاح الفريق الاستشاري الرفيع المستوى – برئاسة Nancy McPherson – تعليقات حاسمة الأهمية دفعت فريق الدراسة إلى تحسين نوعية التحليلات والتقارير النهائي. كما ينبغي شكر وتقدير أعضاء مجلس الصندوق على مشاركتهم الفعلية في إعداد والموافقة على وثيقة المهام والاختصاصات وتعليقاتهم المستفيضة على عدد من نواتج فريق الدراسة. علماً بأن: جهاز موظفي سكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، وسكرتاريات

والإجراءات أفضل مما كانت عليه قبل أربع سنوات عند إجراء الدراسة الثانية عن الأداء العام للصندوق، من الضروري إيلاء المزيد من الاهتمام لمجالات تركيز رئيسية محددة. وبصورة خاصة، ولكي يصبح الصندوق أكثر سلامة ومتانة، ينبغي وجود حوار مستمر بشأن الأوضاع الأساسية ولاسيما كيفية تحديد الأساسيات في مواجهة أهداف متحركة؛ على سبيل المثال مع تصنيف أنواع إضافية أو اكتشاف مخزونات مهجورة من الملوثات العضوية الثابتة.

كما أن قياس النتائج منسوبة إلى هذه الأساسيات التي غالباً ما تتحول يمكن أن يكون عسيراً، ومع أنه يجري القيام بتحسينات في عملية جمع البيانات والتحقق منها وتحليلها، فإن من الأمور الحاسمة الأهمية الاتفاق على إجراءات بسيطة لقياس النتائج. فمن شأن المقاييس البسيطة للنتائج أن تكون أكثر عملية من استخدام خطط القياس المعقدة التي تتطلب الكثير من الموارد. ومن أجل تخزين جملة البيانات الدائمة للتزايد، من الضروري وجود أنظمة بيانات شفافة ومركزية ويسهل لكافة الأطراف الوصول إليها من أجل تسهيل عمليات التقييم في المستقبل.

يعتبر التعاون حاسم الأهمية من أجل تحقيق النجاح. فتحسين النواتج والنتائج يتوقف على زيادة الإقرار الناشئ بحقيقة أن صندوق البيئة العالمية هو شبكة – التعاون بين أطراف مختلف الاتفاقيات التي تركز على الصندوق. وبإدراك ميزات إدارة شؤون هذه الشبكة، يمكن تحسين الصندوق، ولكن ذلك يستوجب التوصل إلى حلول وسط والرغبة في العمل لفائدة الجميع – التضحية بالمصالح الذاتية من أجل الصالح العام للنظام بكامله.

أثناء الجزء الذي شكل الدراسة الميدانية من عملية التقييم، تحدث فريق هذه الدراسة الثالثة إلى أكثر من 600 من المعنيين بصندوق البيئة العالمية في: حكومات البلدان، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات،

كان فريق عمل الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية (الصندوق) – التي جرت في الفترة من سبتمبر/أيلول 2004 حتى يونيو/حزيران 2005 – مكلفاً بتقييم (1) نتائج أنشطة صندوق البيئة العالمية، (2) استدامة النتائج على مستوى البلدان، (3) الصندوق باعتباره مؤسسة مُحفزة، (4) إجراءات التنفيذ المُعتمدة في الصندوق. فمنذ البداية، اعتبر فريقنا عملية التقييم تلك فرصة لتقييم التقدم الذي أحرزته أنشطة الصندوق، وأيضاً لتهيئة المسرح لعمليات التقييم في المستقبل.

وكان هذا المنظور ضرورياً لتفادي كون التقييم جامداً (أو صورة ملتقطة بآلة تصوير) بالنسبة لمؤسسة ديناميكية ومتطورة كصندوق البيئة العالمية. ولذلك، سعت هذه الدراسة لوضع كافة التحليلات ونتائج الدراسة وتوصياتها في سياق المستقبل. وبصفة خاصة، قمنا بطرح السؤال التالي: «ما هي المعلومات التي تحتاج إليها الدراسة الرابعة عن الأداء العام للصندوق وعمليات التقييم في المستقبل من أجل القيام بالتحليلات، وكيف من شأن وجود هذه المعلومات ضمان نجاح الصندوق؟».

كان من بين التحديات الرئيسية التي واجهتها هذه الدراسة الثالثة جمع وتقييم نتائج عمليات الصندوق. ومع أن النتائج حاسمة الأهمية بالنسبة لنجاح المشروع المعني ومُجمل النتائج ضروري لعملية التقييم، فإن هذه المعلومات ليست دائماً متوفرة في نظام الصندوق. ويمكن عزو المشكلة إلى مجموعة من العوامل، ولكن أكثرها أهمية: محدودية البيانات الأساسية، وعدم الاتساق فيما يتعلق بما ينبغي قياسه وكيف يكون ذلك، وكبير عدد المشروعات واختلاف أهدافها، وحدائة الأنظمة المركزية لجمع البيانات. وكافة هذه القضايا تقع تحت توقعات عالية لتحقيق المنافع للبيئة العالمية.

مع أن من الواضح حدوث تقدم في نظام الصندوق، وعلى الرغم من أن أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين أصبحوا أكثر إطلاعاً

للعمل الذي يتم القيام به، والرغبة في إظهار النجاح والتوصل إليه. ونأمل أن تكون التوصيات التي تعرضها هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية عوناً في دفع أجندة الصندوق إلى الأمام في سبيل تحقيق المنافع للبيئة العالمية بما يجعلها مستدامة. أخيراً، أود شخصياً أن أعرب عن التقدير لزملائي في ICF Consulting وشركائنا في المناطق على عملهم الخلاق وحسن اهتمامهم وتكريس جهودهم لإنجاح هذه الدراسة التقييمية.

Mark C. Wagner

رئيس فريق الدراسة الثالثة

نائب أول لرئيس ICF Consulting

والمنظمات غير الحكومية، ومديري مشروعات الصندوق، وممثلين عن القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، وذلك فضلاً عن ممثلين عن: مجلس الصندوق، وسكرتارية الصندوق، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية. علماً بأن قيادة مكتب الرصد والتقييم – ولاسيما مديره المعين حديثاً السيد Robert van den Berg وجهاز موظفيه، وخصوصاً السيد Claudio Volente – كانت عاملاً ساهم في نجاح هذه الدراسة وجعل عملنا أكثر دقة في التوجيه مما كان يمكن بدونه. فالمساعدة التي قدموها لنا من خلال إنشاء الفريق الاستشاري الرفيع المستوى وتنظيم التفاعلات معه كانت كبيرة أيضاً. كما أن الفريق الاستشاري نفسه أسهم في تحسين نوعية عملية التقييم. وجدنا لدى كافة المجموعات التي تعاملنا معها: التزاماً كبيراً بصندوق البيئة العالمية والتفويض الممنوح له، والحماس الكبير

فرق عمل الدراسة الثالثة عن الأداء العام

فريق عمل الدراسة الثالثة الأساسي

الشركاء (الاتحاد الروسي) ICF-EKO	ICF Consulting Mark Wagner ، رئيس الفريق Christopher Durney Will Gibson Abyd Karmali Walter Palmer Polly Quick
--	---

الفريق المساند للدراسة الثالثة

الشركاء Africon (جنوب أفريقيا) Joseph Asamoah Thomas van Viegen Centre for Environmental Education (الهند) R. Gopichandran ICF-EKO (الاتحاد الروسي) Svetlana Golubeva Mexican Institute of Water Technology (المكسيك) Alberto Guitron	ICF Consulting Paula Aczel Joana Chiavari Chiara D'Amore Craig Ebert David Hathaway Alan Knight Johanna Kollar Daniel Lieberman Pamela Mathis Jeremy Scharfenberg Marian Martin Van Pelt Jessica Warren
--	--

فريق عمل الدراسة الثالثة في مكتب الرصد والتقييم في الصندوق

المدير ، Robert van den Berg Claudio Volonte ، خبير أول متخصص بالمتابعة والتقييم Aaron Zazueta ، خبير أول متخصص بالمتابعة والتقييم Siv Tokle ، خبير أول متخصص بالمتابعة والتقييم Juan Jose Portillo ، مسئول المشروع Joshua Brann ، معاون فني مبتدئ

الفريق الاستشاري رفيع المستوى للدراسة الثالثة

البروفسور Zhaoying Chen ، مدير المركز الوطني الصيني لتقييم العلوم والتكنولوجيا الدكتور Lawrence Haddad ، مدير دراسات التنمية، جامعة ساسكس، المملكة المتحدة الدكتورة Alcira Kreimer ، استشارية مستقلة الدكتورة Uma Lele ، مستشارة أولى، إدارة تقييم العمليات، البنك الدولي السيدة Nancy MacPherson ، مستشارة أولى، تقييم الأداء، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية



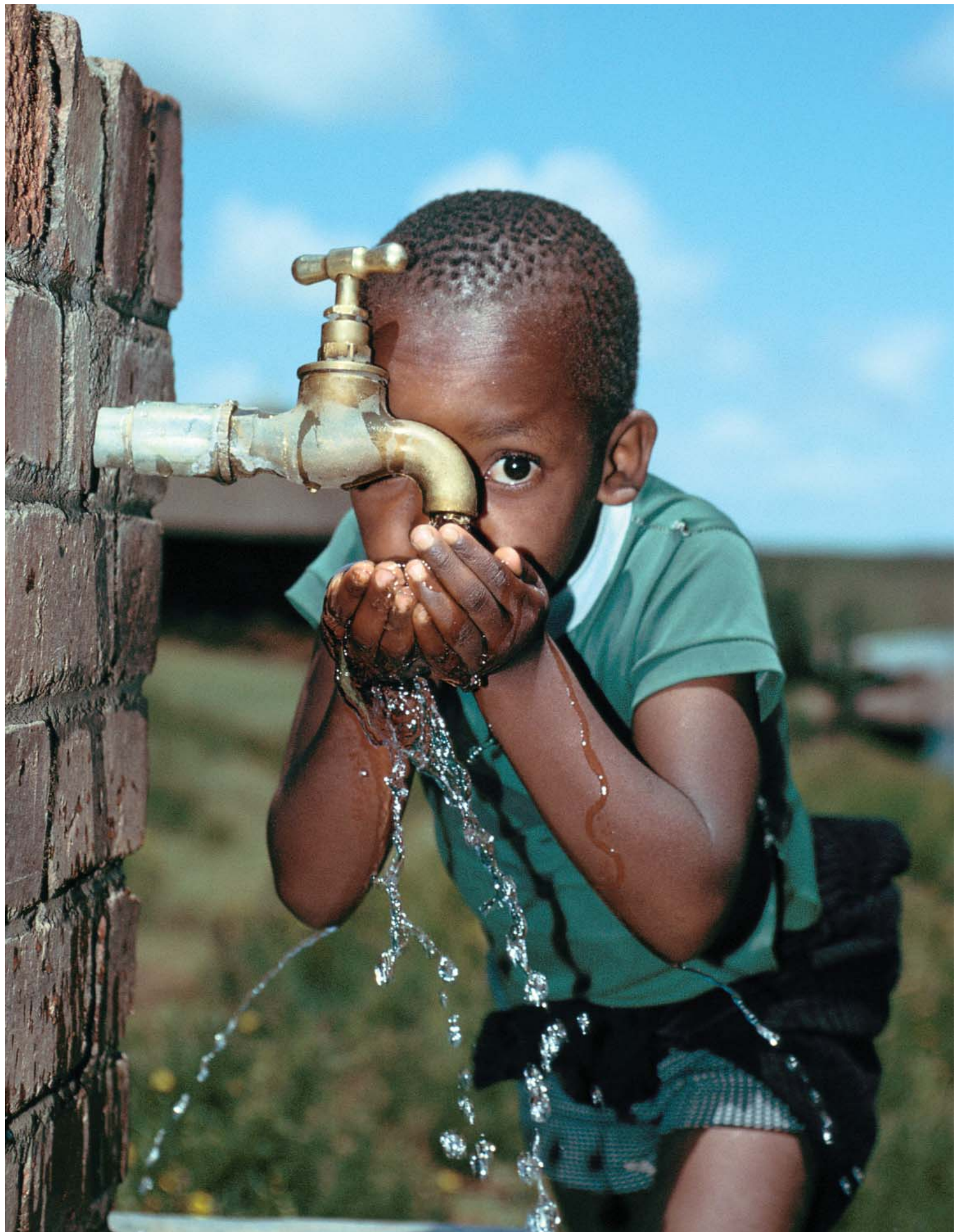
الغرض والنطاق

الغرض من هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية - وهي بتكليف من مجلس الصندوق - هو «تقييم مدى إنجاز الصندوق أو تقدمه في إنجاز أهدافه الرئيسية، حسبما نصت عليه وثيقة إنشائه (الصندوق في عام 1994) والقرارات اللاحقة التي اتخذها مجلس الصندوق وجميعته العمومية، بما في ذلك الوثائق الرئيسية كاستراتيجية العمليات والتوصيات بشأن السياسات التي تم الاتفاق عليها في إطار العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق الاستئماني الخاص بصندوق البيئة العالمية» (GEF/C.23/4, 2004). نطاق هذه الدراسة محدد في وثيقة «مهام

واختصاصات الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية (الملحق 1)»، التي وافق عليها مجلس الصندوق في 21 مايو/أيار 2004، وهي تغطي محاور التركيز الرئيسية الخمسة التالية: (1) نتائج أنشطة الصندوق؛ (2) استدامة النتائج على مستوى البلدان؛ (3) صندوق البيئة العالمية كمؤسسة مُحفزة؛ (4) سياسات صندوق البيئة العالمية، وهيكلته المؤسسية، والشراكات التي له؛ و (5) إجراءات التنفيذ المعتمدة في الصندوق.

تبويب هذا الموجز التنفيذي من التقرير يماثل تبويب التقرير الكامل ماعدا أن النتائج الرئيسية للدراسة وتوصياتها الرئيسية مُدرجة أولاً.

يعرض هذا الموجز التنفيذي من التقرير الثالث عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية المواد الكثيرة التي جمعتها الدراسة في شكل يسهل على صانعي القرارات في الصندوق الإحاطة به. وتركز هذه الموجز التنفيذي على النتائج الرئيسية للدراسة والتوصيات



النتائج الرئيسية للدراسة

البيولوجي مازالت نحو الهبوط. علماً بأن الصندوق حقق نتائج هامة في صون ذلك التنوع من خلال المناطق المحمية. والواقع أن العديدين ينسبون للصندوق الفضل في المساعدة على تحقيق الهدف العالمي المتمثل في خضوع 10 في المئة من مساحة الأراضي للحماية. وبحلول نهاية السنة المالية 2004، كان الصندوق قد ساند استثمارات في مناطق محمية بلغت حوالي 17 في المئة من مجموع مساحة الأراضي الخاضعة للحماية على صعيد العالم (الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية 2003). كما أسهم الصندوق في تحسين البيئة التمكينية التي تحدث فيها أنشطة صون التنوع البيولوجي واستخدامه بما يحقق استدامته. ونوه إلى أن الصندوق فاق بكثير الأهداف المحددة له في اتفاقية العملية الثالثة لتجديد موارده لصالح مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي (GEF/R.3/38.2000). إلا أن النواتج المتعلقة بالقدرة على الوصول والمشاركة في المنافع الناجمة عن استخدام الموارد الجينية - وهو الهدف الثالث للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي - أقل قوة (ولو أن الإرشادات التي أعطيت للصندوق بهذا الشأن قليلة أيضاً).

في المجال المعني بتغير المناخ، وعلى الرغم من أن دور الصندوق صغير نسبياً في إبطاء تغير المناخ على الصعيد العالمي، فقد كان أداء حافظة عملياته مقبولاً (نظراً لمحدودية موارده)، حيث

حددت هذه الدراسة نتائج لها في سبعة مجالات رئيسية: (1) نتائج العمليات في كل من مجالات التركيز: (2) البرامج الاستراتيجية من أجل تحقيق النتائج على مستوى مجالات التركيز: (3) البرامج الاستراتيجية من أجل تحقيق النتائج على مستوى البلدان: (4) مدى الاستجابة للاتفاقيات: (5) إدارة شؤون المعلومات وتبادل المعارف: (6) مسؤوليات وتنسيق الشبكات: و (7) برنامج المنح الصغيرة.

نتائج العمليات في مجالات التركيز

حقق صندوق البيئة العالمية نتائج كبيرة الأهمية على أرض الواقع، ولاسيما على مستوى النواتج في مجالات التركيز الخاصة بكل من: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون. وهو في مركز جيد لتحقيق نتائج هامة في مجالي التركيز الجديدين وهما: تدهور الأراضي، والملوثات العضوية الثابتة. يعتقد فريق هذه الدراسة الثالثة أن لبرنامج الصندوق المعني بالتنوع البيولوجي - وهو من المرجح أن يكون أكبر آلية تمويلها الحكومات من أجل صون التنوع البيولوجي في البلدان النامية - أثراً جديراً بالملاحظة على إبطاء أو تخفيض فقدان التنوع البيولوجي. ولسوء الحظ، فإن الاتجاهات العالمية من حيث فقدان التنوع

بشأن إدارة شؤون المواد الكيماوية إلى سلسلة من النتائج الواضحة، ولاسيما إذا جرى مسبقاً اتخاذ الخطوات الصحيحة لتحديد أساسيات الصحة البشرية والبيئية.

البرامج الاستراتيجية من أجل تحقيق النتائج - على مستوى مجالات التركيز

أوصت الدراسة الثانية عن الأداء العام للصندوق بأن يتحوّل الصندوق من التركيز على الموافقات إلى التوجّه نحو النتائج وجودة النوعية. وبصفة عامة، شاهد فريق هذه الدراسة الثالثة خطوات جيدة في هذا الاتجاه، ومع أنه تم تحقيق نتائج هامة، مازال يوجد الكثير مما ينبغي عمله للتركيز على النتائج وإدارتها. وبصورة خاصة، يعتبر إيضاح وتحسين ترابط الاتجاه الاستراتيجي في كل من مجالات التركيز خطوة هامة، نحو زيادة فعالية وضع البرامج من أجل تحقيق النتائج على مستوى مجالات التركيز، ونحو وضع وتتبع مؤشرات مفيدة بشأن تلك النتائج.

تحسين ترابط الإرشادات الاستراتيجية

الإرشادات الاستراتيجية المعتمدة في الصندوق متفاوتة - فهي وفيرة في بعض المجالات ولكن غائبة بصورة واضحة من مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، تم في عام 2003 إصدار توجيهات استراتيجية إضافية على هيئة أولويات استراتيجية لكل من مجالات التركيز في سياق إطار عام لخطط العمل الاستراتيجية. ومع أن هذه الأولويات الاستراتيجية مفيدة لبعض مجالات التركيز، إلا أنها تشكل إرشادات استراتيجية إضافية وخطوة استعراض إضافية أثناء الموافقة على المشروع المعني. والواقع أن الأولويات الاستراتيجية أدت إلى توسيع نطاق وليس زيادة دقة التركيز الاستراتيجي لبرامج مجالات التركيز. وإضافة إلى الإرشادات الصادرة عن صندوق البيئة العالمية، انتشرت الإرشادات من بعض الاتفاقيات - ولاسيما الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي - دون أي ترتيب للأولويات. ولذا، فبدلاً من تحسين تصويب أهداف الصندوق، يبدو إلى حد ما أن انتشار الإرشادات هذا أدى إلى تحديد مجال واسع بدرجة كافية لأن تمكن هيئات الصندوق من العثور على أية إرشادات يمكن أن تبحث عنها. وفي مجالات أخرى، كمجال حساب التكاليف الإضافية، ليست الإرشادات كافية (على سبيل المثال فيما تعلق بمجال التركيز المعني بالملوثات العضوية)، كما أن المعنيين يجدون الإرشادات الصادرة عسيرة الفهم والتنفيذ. ونتيجة لذلك، لم يتمكن من القيام بتلك الحسابات المليئة بالألغاز إلا خبراء استشاريون تمت الاستعانة بهم خصيصاً لوضع وثائق تصميمات المشروعات. وهذا التزامن في الوفرة والافتقار بالنسبة للإرشادات أدى جزئياً إلى أن لا يكون في برامج مجالات التركيز ترابط وتركيز استراتيجي. وهذا الافتقار إلى التركيز والترابط الاستراتيجي في مجالات التركيز الأكثر رسوخاً - شاملة: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية - هو ما سنبحثه أدناه بمزيد من التفصيل.

أنه فاق الأهداف المؤقتة التي حددتها له الاتفاقية الثالثة لتجديد موارده فيما يتعلق بتخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وذلك بطريقة فعالة التكاليف بصورة متزايدة، كما أسهم الصندوق بدور تحفيزي هام في تطوير وتحويل شكل أسواق الطاقة والقدرة على الحركة والانتقال في البلدان النامية، ولاسيما من خلال حافظة عملياته المعنية بكفاءة استخدام الطاقة. أما نتائج تحويل شكل السوق في قطاع الطاقة المتجددة فكانت أكثر تبايناً، ولو أنه تم تحديد بعض النتائج الجيدة في هذا الخصوص.

حقق برنامج الصندوق المعني بالمياه الدولية بعض التخفيف في الضغوط، ولاسيما في حوضي البحر الأسود ونهر الدانوب وبحيرة فيكتوريا. ولكن بما أنه لم يدخل سوى عدد ضئيل من مشروعات المياه الدولية في مرحلة تنفيذ برنامج العمل الاستراتيجي، من المبكر جداً الإبلاغ عن أثر هذه المشروعات من حيث تحسين البيئة. وبصفة عامة، فإن نواتج البرنامج المعني بالمياه الدولية قوية ومن المتوقع أن تؤدي إلى تخفيض الضغوط وأن تسفر عن تحسين في البيئة مع مرور الزمن. علماً بأن البرنامج المعني بالمياه الدولية فاق الهدف المحدد لأدائه في منتصف المدة حسبما نصت عليه اتفاقية التجديد الثالث لموارد الصندوق. فقد ساند هذا البرنامج عملية التفاوض على عدد من الاتفاقيات الدولية وتنفيذها، وهو عامل فعال من أجل إصلاح السياسات والقوانين والمؤسسات المعنية، كما أنه مثال يحتذى على منافع التحديد والاستيعاب المنهجي للدروس المستفادة من خلال شبكة الموارد وتبادل المعارف المتعلقة بالمياه الدولية. ولكن من الضروري لتحسين النتائج: تحسين التعاون على المستوى الإقليمي، وزيادة ترابط الشراكات الاستراتيجية، وزيادة قوة عملية الإدارة والإشراف على أرض الواقع.

في مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون، حقق الصندوق فعلاً هدفه الرئيسي - القضاء على استهلاك (أي إنتاج وتصدير واستيراد) وانبعاثات المواد المسببة لاستنفاد طبقة الأوزون في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق، مع إنجاز ما يزيد على 99 في المئة من الإلغاء التدريجي المتفق عليه. وفي إطار المضيّ قدماً، ينبغي على سكرتارية الصندوق التنسيق مع سكرتارية الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال فيما يتعلق بأوضاع مركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن والإلغاء التدريجي لمركبات ميثيل البروميد.

في مجال التركيز المعنيين بتدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة، وجد فريق هذه الدراسة الثالثة علامات عافية، ولاسيما أن برنامجي مجال التركيز هذين يبداً ماضيين في التعلم من تجارب مجالات التركيز الأخرى الأكثر نضجاً، ولو أنه من السابق لأوانه تقييم احتمال تحقيق نتائج على أرض الواقع. وفي مجال التركيز المعني بالملوثات العضوية الثابتة، حدث تقدّم كبير في تنفيذ توجيهات الاتفاقية المعنية من خلال تمويل خطط التنفيذ الوطنية في أكثر من 100 بلد، ومن المرجح أن يسهل النهج الواضح والبسيط نسبياً



المياه الدولية. التحديات الماثلة في وضع البرامج الاستراتيجية بشأن مجال التركيز المعني بالمياه الدولية تختلف عن تلك التي تواجهها البرامج الخاصة بمجالي التركيز المعنيين بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ. فالبرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج الصندوق حقق فعلاً نجاحاً هاماً على مستوى الأساس أو بناء القدرات. وحتى هذا التاريخ، يعتبر مجال التركيز الخاص بالمياه الدولية بصورة أساسية آلية لحفز الإجراءات والتدابير، وذلك عن طريق: جمع المعلومات، وإجراء التحليلات بشأن الاهتمامات المشتركة بين البلدان، وبناء قدرات العمل المشترك، وتحديد الإصلاحات اللازمة والاستثمارات في برامج العمل، فضلاً عن استقطاب الأموال من أجل تنفيذ البرامج تلك. أما التحدي الجديد بالنسبة للبرنامج المعني بالمياه الدولية - الذي حددته أولويات الاستراتيجيات الخاصة بالمياه الدولية - فهو تخطي الأهداف القصيرة الأمد التي يتضمنها برنامجا العمليات رقم 8 ورقم 9 (برنامج العمليات المعني بالمسطحات المائية، والبرنامج المتكامل لعمليات مجال التركيز المتعدد المعني بالأراضي والمياه، على التوالي)، والمضي إلى تعبئة الأموال وتحقيق المشروعات الإيضاحية اللازمة بمقتضى برنامج العمليات رقم 10 (المعني بالملوثات) على الأمد الطويل.

مؤشرات التتبع

أخيراً، من بين الأمور الهامة في إيضاح الاتجاه الاستراتيجي في مجالات تركيز عمل الصندوق وضع مؤشرات مفيدة وسهلة الاستخدام بشأن النتائج على مستوى كل من: الإنتاج، والنواتج، والأثر ويمكن إجمالها من أجل الإبلاغ عن نتائج برامج مجالات التركيز بصفة عامة. ولم يتم حل مسائل حاسمة الأهمية فيما يتعلق بكل من: ماذا

التنوع البيولوجي. أدى وضع الأولويات الاستراتيجية للتجديد الثالث للصندوق (الفترة 2004-2006) (وتلك المقترحة له في الفترة 2007-2010) إلى زيادة التوجّه الاستراتيجي للبرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج الصندوق؛ كما أن وضع مؤشرات الأثر ونطاق التغطية والأهداف المتصلة بهما - مع الأدوات اللازمة لقياسهما - ينبغي أن يكون قد أدى إلى تحسين عملية إدارة حافظة المشروعات في هذا المجال. غير أن هذه الدراسة الثالثة تتفق مع دراسة عام 2004 عن البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي في أنه مازال هذا البرنامج بحاجة إلى صقل وإيضاح وتدعيم استراتيجيته العامة والرؤية الخاصة به. كما وجدت هذه الدراسة الثالثة أن عملية وضع الأولويات الاستراتيجية أدت إلى إرشادات إضافية وإلى توسيع - بدلاً من زيادة دقة - التركيز الاستراتيجي العام للبرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج الصندوق. ونتيجة لذلك، لم يقتصر الأمر على كون التفاعل بين برامج العمليات والأولويات الاستراتيجية غير واضح بدرجة كافية للمشاركين على مستوى العمليات والبلدان، ولكن أصبح من الممكن تمويل المشروعات التي تتناول مجموعة واسعة النطاق من النواتج من خلال الصندوق، وهذا ما يجعل من العسير إجمال النتائج.

تغير المناخ. يبدو أن التوصية التي أدرجتها الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية فيما يتعلق بالبرنامج المعني بتغير المناخ - وهي أن الصندوق سيستفيد من زيادة تركيز البرنامج المعني بتغير المناخ - لم يتم تحقيقها تماماً في فترة التجديد الثالث للصندوق. فالدراسة عن البرنامج المعني بتغير المناخ الصادرة في عام 2004 خلصت إلى أن «الصلات فيما بين: رسالة الصندوق أو أهدافه العامة، وأولوياته الاستراتيجية، وبرامج عملياته، ومجموعات المشروعات، ومؤشرات قياس الأداء لم تعد واضحة على صعيد المفاهيم، كما أنها ليست على اتساق تام». كما وجدت هذه الدراسة الثالثة افتقاراً إلى الوضوح فيما يتعلق بالصلات بين إرشادات الصندوق الاستراتيجية، حسبما ورد من مختلف مستويات أصحاب المصلحة المباشرة بمن فيهم الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته (IAs). إلا أن التقدم الذي أحرزته في الآونة الأخيرة سكرتارية الصندوق استجابة لقضايا أثارتها دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بتغير المناخ يبين أن هذا الحوار يؤدي إلى اتخاذ تدابير. كما أن الأهداف الاستراتيجية المقترحة لفترة التجديد الرابع للصندوق جرت إعادة صياغتها باستخدام النموذج الذي تضمنته دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بتغير المناخ، وتم إدخالها في إطار برنامج العمليات الراسخ، وهذا ما أضفى المزيد من الوضوح. غير أن هذه الدراسة الثالثة وجدت أن البرنامج المعني بتغير المناخ يمكن أن يستفيد من إيضاح دوره فيما يتعلق بمبادرات التمويل الخاصة بالأنشطة المعنية بالكربون، وعن طريق إتاحة إرشادات أكثر تميزاً بشأن دور التأقلم والتكيف في حافظة عملياته.

مُنظمة وجيدة الإدارة بشأن البلدان. وعلى نقبض ذلك، غالباً ما تم تحقيق النجاح في الصين حيث تعاون البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة مبكرة من أجل وضع حافظة المشروعات العامة المعنية بتغيير المناخ. كما أن الدراسة الثانية عن البرامج المعنية بتغيير المناخ نصت - واتفقت معها هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام للصندوق - على أن البلدان التي لديها حوافز كبيرة من مشروعات صندوق البيئة العالمية يمكن أن تستفيد من برامج خاصة بها بسيطة ولكن متكاملة، وعلى أن البلدان التي حوافز مشروعات الصندوق فيها صغيرة قد تحتاج برنامجاً كاملاً، ولكنها يمكن أن تستفيد من التفصيل الواضح للأولويات. وإضافة إلى تشجيع التزام البلدان بالمشروعات وملكيته لها مع كون المشروعات مدفوعة باعتبارات البلدان، يمكن لحوافز مشروعات البلدان أيضاً تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد الصندوق عن طريق تسهيل تحسين الاتساق وتحقيق المنافع المتعددة من خلال وضع حوافز برامج استراتيجية لكل من البلدان المعنية، بدلاً من الموافقة على المشروعات بطريقة أكثر تجزئية.

باختصار، وجدت هذه الدراسة أن نوع النهج البرامجي اللازم هو الذي (1) يستهدف الاتساق والتعاون بين مجالات تركيز عمل الصندوق؛ (2) يحدد أولويات البلدان؛ (3) ينظر بصراحة ووضوح في المنافع البيئية العالمية؛ و (4) يزيد من حدة التركيز على الاستدامة والآثار التحفيزية.

يعتبر البحث عن الاتساق والتعاون فيما بين مجالات تركيز عمل الصندوق - كتبادل المنافع والقدرات - ضرورياً من أجل تعظيم النتائج، وهو يؤدي إلى زيادة فعالية التكاليف، فضلاً عن أنه يمكن تسهيله داخل الهيكلية القائمة حالياً من خلال نهج البرامج القطرية (الخاصة بكل من البلدان). وفي إطار هذا الإدراك، اقترحت وثيقة برامج التجديد الرابع للصندوق أن «ينتقل الصندوق إلى اعتماد مناهج أكثر تكاملاً بشأن التحديات التي أمام عملية إدارة شؤون الموارد الوطنية بما يغطي الاتفاقيات المعنية بالبيئة العالمية، فمن شأن السعي إلى التكامل فيما بين مجالات تركيز عمل الصندوق على مختلف المستويات - الأحواض، والأراضي، والمنظومات الإيكولوجية، والبلدان، والمناطق - تمكين الصندوق من القيام بدوره التحفيزي والتسهيلي لاستدامة البيئة العالمية» (GEF/R.4/7.2005).

اقترح أصحاب المصلحة المباشرة على كافة المستويات - ممن تم التشاور معهم أثناء إعداد هذه الدراسة الثالثة - أن من شأن اعتماد نهج برامجي أكثر توجهاً نحو أولويات البلدان فيما يتعلق بدفع الموارد المالية تحسين التصويب والاتساق الاستراتيجي. فالأنشطة من قبيل التقييم الذاتي للقدرات الوطنية ومبادرة الحوار التشاوري الوطني تساعد البلدان في تحديد ووضع أولوياتها البيئية، ولكن هذه الأولويات وأولويات الصندوق والمشروعات التي يتم فعلاً وضعها من أجل البلدان ليست دائماً على اتساق فيما بينها. فليس من الواضح أحياناً كيفية ارتباط الأولويات الوطنية بالمشروعات التي ترفعها بلدان عديدة، وقد تكون مستندة جزئياً إلى الانتهاز بالحصول على الموارد

يجب قياسه، وكيف يمكن قياسه، وكيف يمكن تصعيد نتائج المشروع المعني إلى مستوى البرنامج المعني. ومن المرجح أن الغايات والمؤشرات التي تم وضعها في الآونة الأخيرة في الأهداف الاستراتيجية لمجالات تركيز عمل الصندوق في فترة التجديد الرابع - مع أدوات قياسها - ستؤدي إلى تحسين إدارة حوافز عمليات ومشروعات مجالات التركيز، إلا أن المؤشرات القائمة حالياً لا تسهل إجمال المنافع على مستوى البرامج، ولا سيما في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي. وهذا ما يثير تحدياً خطيراً لعزم القائمين بعملية التقييم على تجميع نتائج عمليات الصندوق. علماً بأن مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون - وهو نموذج على تحقيق النتائج في منظومة صندوق البيئة العالمية - يبرز كمجال ناجح بصورة رئيسية بسبب أنظمة الاتفاق على النتائج وقياسها التي تم إنشاؤها بموجب بروتوكول مونتريال وسجلتها سكرتارية الاتفاقية المعنية بطبقة الأوزون. ويعتبر تطوير أدوات الرصد والتقييم الملائمة في كافة مجالات تركيز عمل الصندوق مهمة ملحة وعاجلة.

البرامج الاستراتيجية من أجل تحقيق النتائج - على مستوى البلدان

إضافة إلى الترابط الاستراتيجي داخل برامج مجالات تركيز عمل الصندوق، والذي يمكن اعتباره استراتيجية رأسية لحافظة العمليات، يحتاج الصندوق أيضاً إلى الترابط الاستراتيجي على المستوى الوطني أو الأفقي. فهذان البعدان من أبعاد الاتجاه الاستراتيجي يتفعلان مع بعضهما البعض ويشكلان حلقة تغذية راجعة طبيعية كأن يجري - من الوجهة المثالية - وضع الأولويات الوطنية مع مراعاة استراتيجية الصندوق في كل من مجالات تركيز عمله، وأن يتم وضع استراتيجيات الصندوق مع مراعاة الأنشطة التي تحتاجها وتريدها حقيقةً البلدان المتلقية للمنح من الصندوق.

في الواقع، غالباً ما يتم وضع مشروعات الصندوق بطريقة خاصة وأحياناً انتهازية، وليس منهجياً بهدف الإسهام بالاستراتيجية العامة للبلد المعني. ونتيجة لذلك، ولأنه لا يتم دائماً وضع حوافز عمليات مترابطة من أجل البلدان، قد لا يجري دائماً تعظيم النتائج أو تحقيقها بأكثر الطرق فعالية للتكاليف. فعلى سبيل المثال، وكما أوضحت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بتغيير المناخ، مع أن المشروعات يمكن أن تكون على اتساق مع أولويات البلدان المعنية، فإن النظام القائم حالياً بشأن وضع المشروعات والموافقة عليها أدى إلى عدم اتساق التركيز في بعض البلدان، ومنها الهند والمكسيك حيث صندوق البيئة العالمية لا يقوم فيهما بمعالجة الاحتياجات الرئيسية لهذين البلدين فيما يتعلق بتغيير المناخ. كما أن فريق هذه الدراسة الثالثة سمع إبلاغاً عن مشروعات ازدواجية نوعاً ما في بعض البلدان، وذلك من: سكرتارية الصندوق، ومن ممثلين عن مكتب الرصد والتقييم في الصندوق، ومنسقي عمليات الصندوق في البلدان، ومنظمات غير حكومية - وهذه مشكلة يمكن حلها من خلال حوافز مشروعات

داخل شبكة الصندوق. كما أنه لا يوجد إبلاغ منهجي عن مؤشرات الآثار التحفيزية فيما بين كافة مجالات تركيز عمل الصندوق، وذلك على الرغم من أنه تم في الآونة الأخيرة إنشاء أداة تتبّع من أجل قياس مدى جعل ذلك جزءاً أساسياً من العمل في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي. ومن شأن زيادة صرامة إطار التصور والقياس وتتبع استدامة مشروعات الصندوق وآثارها التحفيزية أن يسهل للصندوق تحسين فهم مدى نجاحه ومجالات ضعف عملياته على مستوى الحافظة والبلدان. ويمكن أن يساعد هذا بدوره في تحديد أولويات تخصيص الموارد ضمن إطار تخصيص المعنى (إذا تمت الموافقة عليه) وأيضاً داخل البلدان أنفسها.

الاستجابة للاتفاقيات

بصفة عامة، وجدت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام للصندوق أنه يستجيب للإرشادات من كل من: الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ (UNFCCC)، وبرتوكول مونتريال، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNFCCC)، واتفاقية ستوكهولم.

• **التنوع البيولوجي والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.** في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي، فإن كلاً من: هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام للصندوق – والدراسة الثانية التي سبقتها – والاستعراض الثاني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي الذي قام به صندوق البيئة العالمية، ودراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي وجدوا أن الصندوق يستجيب بصورة عامة للإرشادات الصادرة عن مؤتمرات أطراف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. فالصندوق قام بتمويل أنشطة تقريباً في كافة مجالات الإرشادات التي قدّمتها الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما أنه حسبما أشارت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي استجاب بصورة خاصة للإرشادات بشأن المنظومات الإيكولوجية الغابية وبناء قدرات السلامة البيولوجية. ولكن الصندوق يواجه بعض التحديات في تناوله لإرشادات مؤتمرات أطراف الاتفاقية. كما وجدت هذه الدراسة الثالثة بصورة خاصة أن الصندوق لم يعالج على نحو كافٍ الأولوية التي أعطتها الاتفاقية للمشاطرة في المنافع والقدرة على الوصول، على الرغم من أن هذا نجم جزئياً عن عدم الوضوح فيما يتعلق بهذا الأمر في سياق هذه الاتفاقية.

• **تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.** وجدت هذه الدراسة الثالثة – مثلما وجد كل من: الدراسة الثانية عن الأداء العام للصندوق، والاستعراض الثامن الذي قام به مؤتمرات أطراف الاتفاقية الذي عُقد في عام 2002، ودراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغير المناخ – أن الصندوق قام بأداء

المالية المتاحة (وليس إلى أولويات البلد المعني). والواقع أنه في حالة الموافقة على إطار لتخصيص الموارد¹ من المرجح أن يتوجب على الصندوق توزيع الموارد فيما بين البلدان بطريقة منهجية. وفي هذا السياق، من شأن وضع وإدارة الحوافز الاستراتيجية الوطنية بما يستهدف تحقيق النتائج على أرض الواقع تعظيم النتائج مع تخصيص الموارد لكل من البلدان. ولكن سيكون من الضروري بموجب أي نهج مستند إلى إطار تخصيص الموارد عدم اقتصار وضع البرامج على مستوى البلدان، بل ينبغي أيضاً تحديد أولويات البرامج بالنسبة للبلد المعني على مستوى حافظة العمليات أو المشروعات. ولم يتم حتى الآن بوضوح تضمين إطار تخصيص الموارد إجراءات للاختيار بين المشروعات استناداً إلى خصائص محددة (على سبيل المثال: روح الابتكار، وقابلية التكرار، وفعالية التكاليف) – وهي يمكن أن تتباين كثيراً تبعاً لكل من: البلد المعني، ومجال التركيز المعني، أو حجم المشروع المعني. ومع أن مؤشرات إطار تخصيص الموارد المقترح تنظر بصورة خاصة في نظام الإدارة العامة والأداء على مستوى البلد المعني، لا يوجد أي تمييز بين المشروعات. ولكن من الواضح وجود عوامل تؤثر في الأداء والجدانية على مستوى المشروعات. فعلى سبيل المثال، مشروعات المناطق المحمية في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي شائعة ويمكن وضعها استناداً إلى تاريخ من الموافقات المماثلة. والواقع أنه يمكن أن يكون دفع مثل تلك المشروعات في مجموعة المشروعات المزمعة أكثر سهولة من خلق مشروع أكثر ابتكاراً، ولكنه يمكن أن يكون أكثر حفوفاً بالمخاطر ويمكن في الأمد الطويل أن يحقق قدراً أكبر من المنافع. وينبغي النظر في هذه المفاضلات وتجسيدها في المعايير الخاصة باختيار المشروعات.

مع أن للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أنظمتها الخاصة من أجل وضع برامج أنشطتها في البلدان (على سبيل المثال، لدى البنك الدولي برنامج المساعدات القطرية الخاص به، ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خطة العمل البرامي القطري الخاصة به وهو أيضاً يحدد الأولويات الإقليمية في خطط عمله العادية)، فإن هذه البرامج لا تنظر بالضرورة صراحة في المنافع العالمية بالطريقة التي ينظر فيها الصندوق في تلك المنافع. ووجدت هذه الدراسة الثالثة أن البلدان المتلقية للمنح من الصندوق ستستفيد من برامج الصندوق القطرية المشتركة والمتسقة التي تجلب العديد من الجهات الفاعلة (ونواتج المبادرات الأخرى) إلى مائدة البحث في إطار حوار تعاوني بين أطراف متساوية.

أخيراً، ستستفيد أيضاً البلدان المتلقية للمنح من زيادة التركيز على الاستدامة وعلى الآثار التحفيزية فيما بين الهيئات التابعة للصندوق. علماً بأن مشروعات الصندوق لا تعالج بصورة منهجية طبيعة الاستدامة من حيث كونها متعددة الأبعاد وديناميكية، وذلك حسبما يتضح من وثائق المشروعات التي تم إعدادها أثناء مراحل التصميم والتنفيذ والتقييم. كما أن آليات تبادل المعلومات والتشجيع المنهجي لتكرار ما ثبت نجاحه من الابتكارات والمشروعات الإيضاحية والمناهج لا يتم تطبيقها إلا على أساس عشوائي نسبياً



تدهور الأراضي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. قام الصندوق بصفة عامة بتناول الأولويات العالمية التي نصت عليها هذه الاتفاقية، مع وجود استثناءين: (1) أعطت الاتفاقية أولوية لمكافحة التصحر في أفريقيا، بينما يسعى مجال تركيز عمل الصندوق المعني بمكافحة التصحر لتحقيق التوازن الجغرافي؛ (2) تركز الاتفاقية على مكافحة التصحر بينما تتناول مشروعات الصندوق كافة أسباب تدهور الأراضي، شاملة التي تحدث في المناطق الرطبة.

الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية ستوكهولم. في مجال التركيز المعني بالملوثات العضوية، تتناول استراتيجية الصندوق كافة الأولويات العالمية التي نصت عليها اتفاقية ستوكهولم، باستثناء الضرورة الممكنة لتحديد وتنظيم إنتاج مواد كيميائية جديدة لها خصائص الملوثات العضوية الثابتة. كما توجد فروق في التأكيد على الأولويات في الاتفاقية في مقابل ما ينص عليه برنامج العمليات رقم 14 لتخفيض وإزالة انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة وخطة العمل المعنية بالملوثات العضوية، فالصندوق يعطي أولوية أكبر لكل من: بناء القدرات وتدعيم المؤسسات، والحاجة إلى تكنولوجيات مبتكرة أكثر فعالية في التخلص من الملوثات العضوية الثابتة، والهدف الخاص بتشجيع التنسيق والتعاون من خلال إدماج ممارسات إدارة هذه الملوثات في مجالات التركيز الأخرى.

توجد آليات للتواصل بين سكرتارية الصندوق وسكرتاريات الاتفاقيات المعنية، كما يحدث الحوار بينهم بصورة منتظمة، ولكن ليس من السهل دائماً التعامل بشأن مشاكل محددة. فعلى سبيل المثال،

- دوره على نحو فعال كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وهو يستجيب للتفويض الممنوح له حسب نصوص الاتفاقية والإرشادات والأولويات التي تصدر عن مؤتمر أطراف هذه الاتفاقية. كما أن تمويل الصندوق للمشروعات جاء استجابة مباشرة للأولويات التي أوجزها هذا المؤتمر. علماً بأن التواصل والتنسيق بين هذه الاتفاقية وسكرتارية الصندوق تحسّن على مرّ السنوات القليلة الماضية. ويعتبر الصندوق مستجيباً بصفة خاصة في التعبئة السريعة للموارد وتنفيذ الصناديق الاستثنائية الخاصة، وذلك حسبما طلب مؤتمر أطراف الاتفاقية. كما أنه يستجيب في مساندة الجولات الأولى من البلاغات الوطنية التي ترفعها البلدان، أما الجولة الثانية فتتيح الفرصة لتحديد أولويات البلدان. وفيما يتعلق بالأولوية الخاصة بالتأقلم حسبما نصت عليه الاتفاقية، بدأ الصندوق في الاستجابة عن طريق الموافقة على أولوية خاصة بالتأقلم لفترة التجديد الثالث للصندوق واقتراح أولوية من هذا القبيل لفترة التجديد الرابع، وذلك على الرغم من أنه مازال لديه الكثير مما ينبغي إيجاد حلول له من حيث أنشطة التأقلم.

استنفاد طبقة الأوزون وبروتوكول مونتريال. في مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون، أنجز الصندوق دوره فعلاً في الأهداف الرئيسية لبروتوكول مونتريال - للحد من استهلاك وانبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون - وهو يستجيب للإرشادات الاستراتيجية من اجتماع أطراف بروتوكول مونتريال (MOP).

مع أن أولويات الإرشادات من مؤتمرات أطراف الاتفاقيات ليست دائماً محددة على نحو كافٍ، تتردد سكرتاريات الاتفاقيات في تفسير الإرشادات الصادرة عن مؤتمرات أطراف الاتفاقيات. ومن خلال الحديث مع ممثلين عن سكرتارية الصندوق، علم فريق هذه الدراسة الثالثة بوجود بعض الارتباك فيما يتعلق بما تم تفسيره على أنه «إرشادات موجهة إلى هيئات الاتفاقيات». غير أنه توجد أوضاع تكون فيها لدى هيئات الصندوق نتيجة للخبرة المكتسبة من تنفيذ العمليات وجهات نظر بشأن: ما ينجح، وما يمكن تحسينه أو إيضاحه، وما يمكن أن يستفيد من نهج جديد. والواقع أن تبادل الأفكار بمزيد من الصراحة ودقة التوقيت بين سكرتارية الصندوق والاتفاقيات يمكن أن يساعد في تعزيز جدول الأعمال المعني، وفي إنجاح الاتفاقيات في إطار الصندوق.

إدارة شؤون المعلومات داخل شبكة صندوق البيئة العالمية

اتضح عدم كفاية أنظمة المعلومات لدى صندوق البيئة العالمية، وهي الأنظمة التي تتضمن: إدارة شؤون المعرفة (KM)، وأنظمة معلومات الإدارة (MIS)، والبنية الأساسية الخاصة بالمعلومات. ومع أن هذه الدراسة الثالثة حددت بعض مكونات نظام لتعلم الدروس مثل: شبكة الموارد وتبادل المعارف المتعلقة بالمياه الدولية، وخدمات إدارة المعرفة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلا أنها لم تستطع تحديد أي نهج منهجي شامل على نطاق الصندوق يضمن تجميع وتعميم الدروس المستفادة على نحو صحيح في كافة أطراف الشبكة. ومما عزز هذا الاستنتاج التوافق العريض في الرأي على كل من مستويات شراكة الصندوق. كما أبرزت الدراسات الحديثة العهد عن برامج مجالات تركيز عمل الصندوق مدى عدم كفاية الإجراءات الحالية لتجميع الدروس المستفادة. وبما أنه لم توجد عملية منهجية كافية لاستحواد الدروس المستفادة على مر الزمن، يوجد خطر حقيقي من أن يجري فقدان الدروس المستفادة والقدرات التي جرى بناؤها والمعرفة المؤسسية لدى الأفراد ما لم يتم تجميعها والاحتفاظ بها. وعلى الرغم من المناقشة الإيجابية الجارية حالياً في الصندوق بشأن إدارة شؤون المعرفة، مازال يوجد الكثير مما ينبغي القيام به.

افتقر الصندوق منذ إنشائه إلى أنظمة معلومات الإدارة. فلدى كل هيئة من هيئاته قاعدة البيانات الخاصة بها، ولا يوجد حالياً أي نظام شامل ومتكامل لتجميع المعلومات على نحو منهجي وإتاحتها بصورة منتظمة لشركاء الصندوق، مما يجعل من العسير جداً القيام بالمتابعة الدقيقة لأنشطة الصندوق على مستوى حافظة عملياته. كما أن نظام معلومات وتتبع وإدارة المشروعات (PMIS) لدى سكرتارية الصندوق غير كافٍ للوفاء باحتياجات الصندوق في مجال الإدارة والرصد. أما عدم الشفافية فهو يعرض للخطر شراكة الصندوق مع البلدان المتلقية للمنح نتيجة عدم تمكينها من البقاء على انخراط فعلي في تتبع مشروعاتها خلال دورة المشروعات. كما أن عدم قدرة

الصندوق حالياً على متابعة حافظة عملياته على المستوى الكلي يعيق الرؤية الاستراتيجية، ولو أن من المقرر قيام السكرتارية بأنشطة الرصد على مستوى حافظة العمليات. علماً بأن الافتقار إلى أنظمة معلومات الإدارة يعيق كثيراً قدرة القائمين بعمليات التقييم على رفع التقارير والإبلاغ عن نتائج برامج مجالات التركيز والمجالات الأخرى كالتمويل المشترك الفعلي. فقدره الصندوق على إظهار نجاحه في مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون - حيث يمكن للصندوق الاعتماد على أنظمة السكرتارية المعنية بالأوزون في حساب النتائج - تبرز ضرورة زيادة قوة أنظمة البيانات. فنظام الإدارة والمعلومات الشامل والموثوق والمتسق يمكن أن يسهل للدراسة الرابعة عن الأداء العام للصندوق الإبلاغ بثقة عن نتائج عمل الصندوق والتقدم الذي يحرزه في الوفاء بمبادئ وأسس عملياته.

مسؤوليات وإدارة الشبكة

وجدت هذه الدراسة الثالثة أن الصندوق - استناداً إلى تركيبته وهيكلته وتوزيع الأدوار والمسؤوليات فيه - عبارة عن منظمة شبكية، وهذا شكل مختلف عن المنظمة ذات الهرمية القائمة بحد ذاتها.² والشبكة هي الشكل الناشئ لمنظمة تعمل معاً في إطاره هيئات مستقلة أو شبه مستقلة ذاتياً على تحقيق نتيجة مشتركة. وقد وجدت هذه الدراسة الثالثة أن هذه الهيكلية الشبكية هي الشكل المؤسسي الملائم لتمكين صندوق البيئة العالمية من الوفاء بالتفويض الممنوح له والقيام بعملياته. والواقع أن الأدبيات تؤيد بقوة مقولة أن المنظمات التي تتصدى لتحديات معقدة ومتباعدة جغرافياً تكون عادة مؤلفة من هيئات متعددة مستقلة لها علاقة بتأدية الرسالة التي قامت من أجلها المنظمة المعنية، وهي تتطلب المرونة والاستجابة بأقصى فعالية، ولذلك تأخذ شكل الشبكة.

المكتب الإداري للشبكة

تؤيد الأدبيات رأي هذه الدراسة الثالثة في أن الشبكات المعقدة كصندوق البيئة العالمية تتطلب مكتباً إدارياً لها يقوم بإدارة وتوجيه وتنسيق أنشطتها. فسكرتارية الصندوق تعمل باتساق على إدارة شبكته المتزايدة تعقيداً وهي تقوم بمهمة المكتب الإداري للصندوق. وتشمل الأنشطة التي تقوم بها: تنفيذ قرارات مجلس الصندوق وجميعيته العامة، وإعداد المعايير والمقاييس والأولويات وخطط العمل اللازمة، والتنسيق بين مختلف الأنشطة والشركاء، بما في ذلك: فرق الدراسة المشتركة بين الهيئات، واجتماعات المنسقين التنفيذيين، والحفاظ على نظام معلومات تتبع وإدارة المشروعات، وتنسيق برامج مساندة أعضاء المجلس ومنسقي عمليات الصندوق في البلدان ومبادرات الحوار الوطني، والقيام بأنشطة المراسلات والتواصل العامة. وعلاوة على هذه المهام، تقوم السكرتارية بأنشطتها اليومية في: إدارة معاملات المشروعات المزمعة، والانخراط في إجراءات الموافقة على المشروعات، والقيام بمسؤوليات الإشراف. وقد أجرت السكرتارية فعلاً

بعض التغييرات التنظيمية في فترة التجديد الثالث للصندوق، وذلك بهدف تسهيل العملية الإدارية هذه شاملة إنشاء فريق لإدارة القضايا المؤسسية للصندوق وعملياته.

غير أن سكرتارية الصندوق لن تتمكن دون أن تكون لديها الموارد الكافية من مواصلة القيام بوظائفها بفعالية كمكتب إداري للصندوق. وبما أن موازنة السكرتارية الإدارية ظلت على حالها كنسبة مئوية من الموازنة العامة للبرامج منذ إعادة هيكلة الصندوق في فترة السنوات المالية 1995-1998 (التجديد الأول للصندوق)، فإن القدرة الظاهرية للصندوق كآلية تنسيق على استيعاب الزيادة في قنوات التنسيق والاتصال الناجمة عن إضافة مجالي تركيز جديدين لعمل الصندوق وسبع هيئات مُنَفَّذة لمشروعاته مع توسيع الفرص يمكن أن توحى إما بوجود وفورات حجم ناضجة أو نواتج إيجابية للكفاءة. ومع أن سكرتارية الصندوق استوعبت هذه التوسعات إلى حد ما، فإن فعاليتها وقدرتها على تنفيذ استراتيجية تنسيق شاملة على نطاق الصندوق - وليس جهود التنسيق الفردية - ستتناقص مع ازدياد توسع الصندوق. فبدون مساندة إضافية من موظفين وموارد، ليس من الواضح ما إذا كان بوسعها القيام بالمسؤوليات المتزايدة كمكتب إداري لشبكة الصندوق. ولكن عند توفر الموارد الإضافية ستتحسن قدرة السكرتارية على تقديم خدمات التنسيق المركزي الرئيسية، التي من شأنها المساعدة في الإدماج التام لشركاء الصندوق مثل: المنظمات غير الحكومية، والهيئات المنفذة لمشروعاته، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، والقطاع الخاص.

التنافس في مقابل التعاون

وجدت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أن الأدوار والمسؤوليات ليست واضحة دائماً بالنسبة للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، ولا سيما فيما يتعلق بالتعاون والتنافس. فالأولى تعي ميزاتها النسبية المعلنة، ولكن اتضح وجود عدد من المشروعات لم يكن من الممكن بالنسبة لهذه الدراسة أن تدرك من حيث خصائص المشروع سبب كون هيئة محددة من تلك الهيئات هي المنفذ الرسمي لأي من تلك المشروعات. كما سمع فريق الدراسة من الهيئات ذاتها ومن أصحاب مصلحة مباشرة معنيين أن التنافس على الفوز بالمشروعات والموارد يضطر تلك الهيئات للبحث على نطاق أوسع عن مشروعات واستطلاع أصناف جديدة لمساندة استدامة نموها، وذلك حتى حين تكون تلك المشروعات تلائم الميزة النسبية لهيئة أخرى من بين تلك الهيئات. فهذا الغموض في الحدود بين أدوار تلك الهيئات يتفاقم نتيجة إضافة الهيئات المنفذة للمشروعات (EAs) حيث عليها أن تجد طريقها في إطار مشروعات الصندوق. فل هذه الهيئات المنفذة للمشروعات تفويض غير محدد وأمامها منحنى معرفة كبير ينبغي عليها تسلقه لكي تقوم بوظيفتها على نحو تنافسي في ما يمكن تسميته «سوق» صندوق البيئة العالمية. والواقع أن أربعاً فقط من بين الهيئات السبع في إطار الفرص الموسعة تمكنت من توقيع مذكرات تفاهم مع الصندوق

تصادق رسمياً على قدرة تلك الهيئات الأربع على تنفيذ برامج الصندوق لوحدها. علماً بأن هذه الهيئات هي المنفذ الرئيسي لما يبلغ 38 مشروعاً فقط من أصل ما يزيد على 1500 مشروع قام الصندوق بتنفيذها، مما يبرز حداثة انخراط تلك الهيئات في تنفيذ المشروعات ويبيّن مجال التنافس والموارد المالية المتناقصة بموجب التجديد الثالث للصندوق.

مع أن التنافس يؤدي أحياناً إلى توتير جو الثقة بين هيئات الصندوق، فإن الصندوق يشجع التعاون بين أنصار المشروعات شاملين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، وذلك كوسيلة لتحسين القيام بالوظائف (وفعالية التكاليف) حسب ما تنص عليه «وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته» (GEF 1994). وفي مناقشات مع سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، قيل بوضوح لفريق هذه الدراسة أن المنافسة غير المحدودة تتعارض مع التعاون. فعلى سبيل المثال، يعني تنفيذ المشروعات على نحو مشترك وتقاسم الأتعاب المصاحبة له وجود التعاون، غير أن التنافس يعني وضع وتنفيذ مشروعات كاملة دون مشاركة الغير مع مطالبة جهة إدارة واحدة بكامل الأتعاب. فالهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته لن تتمكن لوحدها من أن تحل على نحو فعال المعادلة بين المنافسة والتعاون على المشروعات. ففي مجال الملوثات العضوية الثابتة على سبيل المثال، كان من المتصور الاستفادة بصورة مشتركة من الميزات النسبية للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات في وضع خطط التنفيذ في البلدان، بحيث تساند منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الأنشطة التي فيها مكوّن خاص بالصناعة وتتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة المسؤولية عن الجوانب الزراعية. غير أن المناخ التنافسي حالياً أدى إلى أن تقوم بوضع وتنفيذ كل من المشروعات هيئة واحدة، كما أنه بموجب سيناريو التعاون التام، قد تكون الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أقل رغبة في القيام بمسؤوليات الصندوق المؤسسية.

الهيئة الاستشارية العلمية والفنية (STAP)

على الرغم من الجهود التي بذلتها الهيئة الاستشارية العلمية والفنية في الآونة الأخيرة لصقل وتركيز عملها وزيادة التنسيق الوثيق مع هيئات الصندوق، يعتقد أصحاب المصلحة المباشرة المعنيون عموماً أن الهيئة مازالت غير مستجيبة تقريباً كما ينبغي عليها أن تكون، وليست قادرة على إتاحة القيمة على نحو متسق للصندوق. فعلى سبيل المثال، أكد معنيون من سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئة الاستشارية العلمية والفنية نفسها أن تقارير هذه الهيئة ليست دائماً ملائمة للصندوق، ولا يتم تقديمها دائماً لهيئاته في التوقيت الملائم لكي تكون مفيدة لها. كما أن الإجراءات الحالية لطلب تقارير من هذه الهيئة ليست مباشرة، أما التقارير ذاتها حين يتم إنجازها قد لا تكون ملائمة وذات صلة



بالموضوع. ومع أن فريق الهيئة الاستشارية العلمية والفنية يعتبر بحد ذاته نجاحاً في بناء القدرات العلمية ضمن نظام الصندوق، فإن أنصار المشروعات وجهاز موظفي سكرتارية الصندوق وأعضاء الهيئة

الاستشارية العلمية والفنية مازالوا لا يرون الاستخدام الانتقائي لفريق هذه الهيئة موضوعياً. وبما أن مديري المشروعات في الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته قادرون بصورة خاصة على اختيار خبير يرغبونه من فريق الهيئة لاستعراض مشروعاتهم، يبدو ظاهرياً وجود تضارب في المصالح.

الرصد والتقييم (M & E)

بعض الشركاء ضمن منظومة صندوق البيئة العالمية هم في الواقع أجزاء من شركاء. وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تداخل وتراحم الإجراءات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتداخل التقييمات التي يتم إجراؤها بموجب متطلبات إجراءات التقييم الخاصة بمؤسسة ما (ولكن دون الحلول محلها تماماً) مع متطلبات وشروط التقييم المعتمدة في الصندوق. وأيضاً لأن مكتب الرصد والتقييم لم يكن يصادق في الماضي على أنظمة التقييم المعتمدة في الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، ظهر بعض عدم الكفاءة فيما يتعلق بتقييم عمليات التقييم. ووجدت هذه الدراسة الثالثة أن من بين أشد العلامات وضوحاً على النجاح الذي تم إحرازه في الأونة الأخيرة قدوم القيادة الجديدة لمكتب الرصد والتقييم المستقل والإجراءات الاستراتيجية التي اتخذها. علماً بأن الإجراءات التشاورية التي يراها هذا المكتب هي دليل على تزايد تنسيق الأهداف والإجراءات فيما بين مختلف هيئات الصندوق، ولكن مازالت توجد توترات وعقبات ينبغي التغلب عليها. وتشجع هذه الدراسة على استدامة هذه الإجراءات ولاسيما نظراً للنهج الذي اختاره مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية، الداعي لتوسيع نطاق انخراط أصحاب المصلحة المباشرة. وتؤيد هذه الدراسة بصورة خاصة فكرة إدخال جودة

من جهة أخرى، وعلى الرغم من جهود مسئولية الهيئة الاستشارية العلمية والفنية للتواصل بكفاءة مع جماعة العلماء والباحثين من أجل الحصول على مساهمات فنية مختارة منهم حسبما ينص عليه بوضوح التفويض الممنوح لهذه الهيئة، فهي لم تتمكن من القيام بذلك ولا تستخدم الصلات مع علماء آخرين - التي تعتبر السمة المميزة لجماعة الأكاديميين - من أجل تعزيز مواردها الذاتية. وهذا ما يؤدي إلى وجود مشكلة مُحيرة لأن أعضاء الهيئة غالباً ما لا يكون لديهم الوقت الكافي لتكريس أنفسهم لعملهم في الهيئة، غير أن زيادة التواصل مع جماعة الأكاديميين الأوسع نطاقاً يمكن أن يخفف من حدة هذه المشكلة عن طريق استقطاب المزيد من الخبراء. أخيراً، وجد فريق هذه الدراسة الثالثة أنه جرى تحقيق تقدم إيجابي: فالخولة المزمع أن تعقدتها الهيئة الاستشارية العلمية والفنية في مدينة كيتو في إكوادور تعزز بحث هذه القضية مع شركاء صندوق البيئة العالمية شاملين: الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، ومكتب

برنامج المنح الصغيرة (SGP)

نوه «التقييم المستقل الثالث لبرنامج المنح الصغيرة» (Wells et al.2003) إلى أن «البرنامج أصبح في العديد من البلدان الوجه العلني الدائم أو السفير الواقعي لصندوق البيئة العالمية». كما وجدت هذه الدراسة الثالثة أن برنامج المنح الصغيرة موضع ترحيب وتقدير البلدان المتلقية للمنح من الصندوق، وهو يزيد من إظهار تواجد الصندوق. والواقع أن هذا البرنامج مازال من بين أكثر البرامج ترحيباً وتقديراً من بين برامج الصندوق، كما أن العديد من ممثلي البلدان غير المتلقية حالياً للمنح من برنامج المنح الصغيرة - ولاسيما المنظمات غير الحكومية - أعربوا لفريق هذه الدراسة عن رغبتهم في تلقي المنح منه. وأشاد العديد من أصحاب المصلحة المباشرة في البلدان المتلقية للمنح - شاملين: ممثلين عن الحكومات، ومنظمات غير حكومية، وأنصار المشروعات - وممثلون في البلدان عن الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته بفعالية برنامج المنح الصغيرة في الاستجابة لأولويات البلدان على المستويات المحلية. ونوه هذا التقييم إلى أن «من بين أبرز النتائج لعملية التقييم ... درجة الملازمة العالية بين الخدمات والمنافع التي يقدمها برنامج المنح الصغيرة والأولويات والاحتياجات الراهنة في مجموعة متنوعة غير عادية من أوضاع البلدان التي يعمل فيها هذا البرنامج». ووجدت هذه الدراسة أن مرونة البرنامج سهلت التفكير الابتكاري وتصميم أنشطة للوفاء باحتياجات البلدان والقدرات في البلدان النامية الجزيرية الصغيرة (SIDS) وأقل الدول تقدماً (LDCs). ومع أن العديد من تلك البلدان الجزيرية أخذت الآن تتمكن من الحصول على المنح من البرنامج، فهي متفائلة تجاه الأثر الذي سينجم عن ذلك وتشعر بقوة أن زيادة نطاق قدرتها على الحصول على المنح من شأنها أن تؤدي إلى استراتيجيات فعالة التكاليف لمعالجة احتياجات مجالات تركيز عمل الصندوق.

وجد تقييم عام 2003 لبرنامج المنح الصغيرة أن «مجموع المنافع العالمية الطويلة الأمد من أنشطة برنامج المنح الصغيرة سيكون كبيراً، ومن المرجح أن يتخطى المنافع العالمية الناجمة عن معظم المشروعات الكبيرة التي مواردها المالية تعادل أو حتى تفوق كل موازنة برنامج المنح الصغيرة». ومع أن فريق هذه الدراسة الثالثة لم يقيم بحساب مجموع المنافع المصاحبة لأنشطة برنامج المنح الصغيرة، فقد وجد هذا الاستنتاج جيداً بالثقة والتقدير.

كما تتفق هذه الدراسة الثالثة مع دراسة عام 2004 عن البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي التي وجدت شواهد توحى بأن المشروعات الصغيرة قد تكون أكثر حفولاً بتبشير تحقيق استدامتها³ وربما نجم ذلك عن ما يميز مشروعات برنامج المنح الصغيرة من خصائص وهي: التركيز الأكثر دقة، ومحدودية الأهداف، أو عن نهج أكثر شفافية وتشاركية واستناداً إلى اعتبارات البلد المعني بشأن عملية وضع الخطط. وأعرب عن التأييد القوي لبرنامج المنح الصغيرة أيضاً

النوعية في نظام الرصد والتقييم، وذلك من خلال المصادقة الرسمية على أنظمة الرصد والتقييم في الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته. والواقع أنه يمكن اعتبار الإجراءات التشاورية خطوة إيجابية نحو تطوير «مجموعة من ممارسي» الرصد والتقييم في كامل الشبكة.

من خلال الإجراءات التشاورية، شرع كل من: مكتب الرصد والتقييم في الصندوق، وسكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات في الاتفاق على كيفية تغطية الرصد والتقييم على العديد من المستويات، ولكن حتى هذا التاريخ لم تتم معالجة الرصد على مستوى الشبكة. وبما أن الصندوق شبكة من الشراكات، فإن ردود فعله تكون بطرق معقدة تعتمد على بعضها البعض فيما يتعلق بالتغيرات في الأسس الخاصة به، مثل: اعتماد إطار تخصيص الموارد، والتغيرات في نظام أتعاب الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، أو فصل وظيفتي الرصد والتقييم. ويجب على مكتب الرصد والتقييم رصد أثر هذا على نطاق المنظومة بهدف التأكد من أنه ليس لتلك التعديلات في الأسس أو الإجراءات أثر سلبي غير متوقع على قيام الشبكة بوظائفها.

القطاع الخاص

استطلعت هيئات صندوق البيئة العالمية في السنوات الأخيرة وضع نهج أكثر توجهاً لإشراك القطاع الخاص - شاملاً إعداد تقرير عن الرصد والتقييم في مايو/أيار من عام 2004 بعنوان «استعراض إشراك صندوق البيئة العالمية للقطاع الخاص» (GEF/C23/Inf.2.004). واستجابة لذلك، طلبت إدارة صندوق البيئة العالمية من سكرتاريته زيادة تفصيل الاستراتيجية بشأن القطاع الخاص، وذلك بالتعاون مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في القطاع الخاص. ومازالت المناقشات جارية، ولكن لا توجد لدى الصندوق حتى الآن استراتيجية مركزة بشأن إشراك القطاع الخاص. وقد يتطلب وضع مثل تلك الاستراتيجية في النهاية قرارات صعبة بشأن مدى استعداد الصندوق للتواصل مع الأنشطة المعنية وتسوية الفروق في القيام بالأنشطة والعمليات - مما يتضمن دوافع متباينة (الربح مقابل البيئة) وطرق عمل مختلفة وأحياناً غير متوافقة ومدد زمنية مختلفة للقيام بالعمل المزمع. وكنتيجة جزئية لعدم وجود هذه الاستراتيجية المترابطة، أضاع الصندوق فرصاً ممكنة لزيادة الآثار التحفيزية من خلال مشروعات الصندوق التي يشترك القطاع الخاص في تنفيذها. وتؤيد هذه الدراسة الثالثة وثيقة برامج التجديد الرابع للصندوق من حيث تقييمها القائل أن تدعيم إشراك القطاع الخاص يجب أن يشكل عنصراً رئيسياً في أجندة إدارة شؤون التجديد الرابع للصندوق.

المنخفضة تزيد في سهولة اعتمادها في أماكن أخرى. كما وجد تقييم عام 2003 لبرنامج المنح الصغيرة أن العديد من مشروعات هذا البرنامج عززت أثرها من خلال: التصعيد، والتكرار، والتأثير في سياسات الحكومات في فترة التجديد الثاني للصندوق (السنوات المالية 1999-2002). ولكن بدون وجود مجموعة بيانات قوية عن تواتر التكرار، لا يمكن لفريق هذه الدراسة الثالثة التوصل إلى استنتاج بشأن هذه القضية.



أصحاب المصلحة المباشرة الذين تمت مقابلتهم في إطار الجانب الميداني من هذه الدراسة الثالثة على كافة المستويات ومن عدة بلدان، حيث رجّحوا استدامة مشروعات البرنامج نتيجة كونها أسهل إدارة وأيسر وصولاً إليها وحصولاً عليها - ولاسيما بالنسبة لأقل البلدان تقدماً والدول النامية الجزيرية الصغيرة التي قدراتها محدودة جداً - وهي أكثر اتساقاً مع قدراتها على استيعاب الموارد التمويلية. كما أن تقييم عام 2003 لبرنامج المنح الصغيرة استنتج أيضاً أن النهج التشاركي الذي اعتمده هذا البرنامج بشأن وضع وتنفيذ المشروعات شديد الملاءمة لتحقيق استدامة المشروعات.

وسمع فريق هذه الدراسة الثالثة أيضاً شواهد متفرقة من عدة مجموعات من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين - شاملة ممثلي الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وآخرين من مناصري المشروعات - على أن مشروعات برنامج المنح الصغيرة أكثر سهولة من المشروعات الكبيرة في التكرار، وذلك لأن تكلفتها



التوصيات الرئيسية

البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى مجالات تركيز عمل الصندوق

• **إيضاح الاتجاه الاستراتيجي.** ينبغي إيضاح وتحسين الاتجاه الاستراتيجي واتساق وترابط كل من برامج مجالات تركيز عمل الصندوق. ولاسيما إجراء بعض من إعادة صياغة إطار برامج وأولويات الصندوق من أجل زيادة شفافية وفعالية تلك البرامج. وفي مجالات التركيز المعنية بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ والمياه الدولية، ينبغي إيضاح: تعاريف برامج العمل والطريقة التي تسهم بها تلك البرامج في تحقيق الأثر المرجو، والعلاقات بين برامج العمليات والأولويات الاستراتيجية. وفي البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي، من الممكن إبطال ما يسمى «أثر شجرة عيد الميلاد» بتحسين وصف الرؤية والاتجاه الاستراتيجيين بالنسبة لهذا البرنامج. وفي مجال التركيز المعني بتغير المناخ، فإن من شأن إيضاح الطريقة التي يسهم فيها الهدف الطويل الأمد المتمثل بنواتج التحول في الأسواق في تخفيض أو تفادي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري أن يزيد من شفافية هذا البرنامج. ومع أن الاتجاه الاستراتيجي لحافظة العمليات المعنية بتغير المناخ على مر الزمن أيضاً (على سبيل المثال الابتعاد عن مشروعات إنتاج الطاقة من طاقة ضوء الشمس)، ينبغي تحسين إيضاح وتفصيل هذا التوجه بهدف إتاحة المزيد من الترابط في هذا البرنامج. وإضافة إلى إيضاح برامج عمليات مجال التركيز المعني بالمياه الدولية، ينبغي على هذا البرنامج التحول من الأنشطة التمكينية إلى تصعيد العمليات الكاملة لمعالجة الأولويات المتفق عليها بشأن أنظمة المياه العابرة للحدود والحاسمة الأهمية على الصعيد العالمي. وفي مجالي التركيز الجديدين نسبياً والمعنيين بتدهور الأراضي

تستند التوصيات الرئيسية التي تقترحها هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية إلى النتائج الرئيسية التي خلصت إليها والتي تمت مناقشتها في القسم السابق. كما أن التوصيات المدرجة هنا هي التي اعتبرها فريق هذه الدراسة الثالثة التوصيات الأكثر أهمية، أما التقرير الرئيسي فيدرج توصيات إضافية تم تحديدها والتوسع في تفصيلها. وجرى إجمال بعضها في توصيات رئيسية إذا كانت على سبيل المثال تشترك في مجالات التركيز الرئيسية أو مجالات المهام والاختصاصات. أما التوصيات الأخرى فهي ثانوية أو ذات طبيعة إجرائية، ولذلك ليست توصيات «رئيسية». ويرجى الرجوع إلى التقرير الرئيسي للإطلاع على مناقشة لكافة التوصيات مرتبة حسب المهام والاختصاصات. ويوجز الإيضاح رقم 1 التوصيات الرئيسية.

وحسبما يرد في الإيضاح رقم 1، وفي النصوص التي تليه، من الضروري النظر في نقطة نظرية عند تفسير و/أو تنفيذ هذه التوصيات. أي توجد توصيات بشأن الاستراتيجيات وتوصيات بشأن العمليات، ومع أن جانب العمليات من هذه التوصيات هو كيفية المضي في الطريق إلى الأمام على نحو عملي، من الأمور الحاسمة الأهمية النظر في هذه التوصيات في ضوء الجوانب الأكثر استراتيجية من بين جوانبها. فعلى سبيل المثال، لا يكفي إنشاء نظام تفصيلي من أجل إدارة شؤون المعلومات عن نتائج المشروعات ما لم يوجد قرار على مستوى الاستراتيجية بشأن ما ينبغي تصنيفه باعتباره نتائجاً، وما هي الإجراءات الملائمة، وما هي الأولويات، الخ.

توجيهات الصندوق متدرجة وإضافية وبصفة عامة لم تتم إتاحة إرشادات بشأن مناهج لتبسيط وزيادة دقة التوجيهات. وينبغي على مجلس الصندوق التعاون مع سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته لتحديد كيفية إنجاز ذلك التبسيط وزيادة الدقة (على سبيل المثال من خلال إلغاء التوجيهات وتحقيق اتساق التقارير وما سوى ذلك).

الموضوعات	التوصية/ التوصيات
البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى مجالات التركيز	• إيضاح الاتجاه الاستراتيجي • تحديد الأثر
البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى البلدان	• تقوية التركيز القطري للبرامج • تضمين التصنيف الترتيبي للمشروعات على مستوى البلدان • مفاهيم إطار تخصيص الموارد • تتبّع الاستدامة والآثار التحفيزية
الاستجابة للاتفاقيات	• تدعيم التواصل المتبادل بين سكرتارية الصندوق وسكرتاريات الاتفاقيات
إدارة شؤون المعلومات داخل شبكة صندوق البيئة العالمية	• إنشاء وظيفة رسمية معنية بإدارة شؤون المعلومات
مسؤوليات وإدارة الشبكة	• تدعيم دور سكرتارية الصندوق كمكتب لإدارة الشبكة • إيضاح أدوار ومسؤوليات كافة شركاء الصندوق، لاسيما الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات
برنامج المنح الصغيرة	• إيضاح وتدعيم دور الهيئة الاستشارية العلمية والفنية • تشجيع الرصد والتقييم على كافة المستويات • تنفيذ مبادرة معنية بالقطاع الخاص • تخصيص موارد إضافية لبرنامج المنح الصغيرة

البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى البلدان

- **تقوية التركيز الوطني للبرامج.** في البلدان التي حافظة مشروعات الصندوق فيها قوية، ينبغي على الصندوق التحول إلى زيادة تركيز البرامج في تلك البلدان على: القدرات المحلية، والشراكة في إجراءات وعمليات الصندوق، والتخطيط ووضع استراتيجيات وأولويات واضحة من أجل تمويل المشروعات من الصندوق بالنسبة لتلك البلدان. وينبغي وضع البرامج بشأن البلدان ضمن الهيكليات القائمة، وذلك بالاتساق مع وكثيرة لأنشطة كالتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية ومبادرات الحوار الوطني، كما ينبغي أن تنجم عن خطط يضعها فريق من أصحاب مصلحة مباشرة متعددين وبتنسيق من سكرتارية الصندوق، على أن يشمل ذلك: الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، ومنسقي برامج الصندوق في البلدان، وأصحاب المصلحة المباشرة المحليين الآخرين. وعلى الهيئات الشريكة للصندوق في هذا الدور أن تتأكد من توافق الطلبات المرفوعة من القاعدة إلى الأعلى أثناء عملية وضع البرامج مع أهداف استراتيجيات الصندوق. كما يجب على الفرق العاملة على وضع حوافز مشروعات البلدان الانتباه إلى ضرورة أن تتضمن صانعي القرارات من المستويات الملائمة من أجل إعطاء تلك البرامج الوزن والمصداقية الكافيين في البلد المعني. ويجب إيلاء اهتمام خاص بالشعوب الأصلية، بما يمكنها من الإسهام بدور رئيسي في تصميم وتنفيذ البرامج. كما يجب

والملوثة العضوية، ينبغي تخطي الأنشطة التسهيلية والانخراط في تنفيذ العمليات. وعلى فرق عمل الدراسة المشتركة بين الهيئات تناول قضية تحسين الاتجاه الاستراتيجي والترابط على مستوى البرامج. (المهام والاختصاصات 1A و 1C).

- **تحديد الأثر.** نظراً لل صعوبات التي واجهها فريق هذه الدراسة الثالثة في قياس أثر البرامج، من الواضح ضرورة تحديد أثر المشروعات بمزيد من الواقعية العملية. ولكي يتم قياس نتائج عمل صندوق البيئة العالمية وتقييم ما إذا كان يضع البرامج على النحو الأمثل لتحقيق النتائج المرجوة، ينبغي مواصلة وضع وصقل المؤشرات في كافة مجالات تركيز عمل الصندوق بما يمكن من إجمال النتائج على مستوى البلدان والبرامج - على سبيل المثال، فيما بين الأولويات الاستراتيجية. ومن أجل معالجة هذه القضية العسيرة على نحو فعال التكاليف، على صندوق البيئة العالمية الاعتماد على جهود الآخرين - عند الإمكان - في مجال وضع المؤشرات. فالجهود التعاونية وأنشطة التنسيق هي نقاط قوة يمكن للصندوق تعزيزها من أجل ضمان حصول تقدم في هذا المجال. أخيراً، من أجل تسهيل إجمال النتائج، ينبغي على شركاء صندوق البيئة العالمية أن يكونوا أكثر تفاعلية في ضمان أن مناصري المشروعات يفهمون كيفية الإبلاغ عن النتائج وضرورة التشدد بشأن جودة نوعية الرصد والتقييم على مستوى المشروعات. (المهام والاختصاصات 1A و 1B و 1C).

إيلاء الاهتمام الكافي للترابط بين مجالات تركيز عمل الصندوق من أجل تحقيق المستوى الأمثل من المنافع على صعيد البلدان والمناطق. وفي البلدان التي حوافظ مشروعات الصندوق فيها صغيرة (كأقل البلدان تقدماً أو الدول النامية الجزيرية الصغيرة)، ينبغي النظر في استراتيجية بديلة. أخيراً، ومن أجل تحسين فهم أداء حوافظ عمليات الصندوق على مستوى البلدان، نوصي بأن يقوم مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية بإجراء تقييم لحوافظ عمليات الصندوق في بلدان مختارة. فنواتج عمليات التقييم تلك لا تشير إلى الأداء على مستوى البلدان فحسب، بل يمكن أيضاً أن تكون من المدخلات المفيدة في وضع البرامج على مستوى البلدان في المستقبل. (المهام والاختصاصات 1D و 2A و 2B و 2C و 2E).

تضمين مفاهيم إطار تخصيص الموارد في التصنيف الترتيبي للمشروعات على مستوى البلدان. فيما يتعلق بإطار تخصيص الموارد المقترح، ينبغي على الصندوق مواصلة وضع هرميات الأولويات وتضمين المفاهيم الهامة في نظام علامات التصنيف الترتيبي المزمع الخاص بإطار تخصيص الموارد. على سبيل المثال، التوازن الجغرافي والعلاقة بين المنافع العالمية والمنافع المحلية (كتخفيف حدة الفقر) هما من بين العوامل الهامة ويمكن أن يؤديا إلى تحقيق النجاح. كما ينبغي تضمين عوامل نجاح المشروعات مع الترجيح فيما يتعلق بالابتكار - كأمثلة - في خطة التصنيف الترتيبي للمشروعات في برنامج البلد المعني (أو من أجل الاختيار بين مشروعات بشأن بلدان تصنيفها الترتيبي متماثل فيما يتعلق بإطار تخصيص الموارد). وهذه الفكرة - غير المتضمنة حالياً في تصورات إطار تخصيص الموارد - تؤكد على ضرورة قياس المنافع على مستوى حوافظ العمليات في البلدان. (المهام والاختصاصات 1E و 4E و 5A).

تتبع الاستدامة والآثار التحفيزية. تمس الحاجة إلى تعاريف ومؤشرات بشأن العمليات وآليات الآثار التحفيزية (على سبيل المثال: التمويل المشترك، والموارد المستقطبة، والتكرار، وجعل الأنشطة المعنية جزءاً من العمل العادي) بهدف صقل التركيز على هذه الأهداف. وبصورة خاصة، ينبغي على عمليات تصميم وتنفيذ وتقييم المشروعات النظر صراحة في استدامتها وآثارها التحفيزية، مع إرفاق تقارير أكثر انتظامية عن هذه القضايا في وثائق المشروعات بغية تسهيل تتبع مدى نجاح الصندوق في عمله. فعلى سبيل المثال، ينبغي في إطار تقارير استعراض تنفيذ المشروعات تضمين تقييمات لكافة العوامل المعنية من بين عوامل الاستدامة (أي: الإرادة السياسية والمحلية، والتمويل، والتصميم، والإدارة) في الإطار المعني بالاستمرارية. علماً بأن تقارير استعراض تنفيذ المشروعات تبلغ حالياً عن مستوى

التمويل حتى تاريخه، ولكنها لا تبلغ عن مستويات التمويل التي تم تأمينها للمستقبل، ولا عن الجهود التي يتم القيام بها لتأمين التمويل لمرحلة قادمة، وهذا أمر ذو أهمية من منظور تحقيق الاستدامة. ويتطلب التركيز على الاستدامة الإبلاغ عن مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة من حيث تغيير المواقف والسلوك وليس فقط عدد حلقات العمل أو الاجتماعات التي تم تنظيمها. ويود فريق هذه الدراسة الثالثة أن يوصي بأن يقوم الصندوق بإنشاء فريق مكرس لاستطلاع مؤشرات من أجل الاستدامة والتحفيز، وذلك لاستخدامها في وثائق المشروعات، وإجراء رصد منهجي لاحق للتنفيذ على عينة عشوائية من مشروعات الصندوق، مع تتبع وتجميع معلومات عن الاستدامة والآثار التحفيزية الممكنين والفعالين، بحيث يتم إجمالها على مستوى حوافظ العمليات. كما يجب تبادل المعلومات الناجمة عن هذا مع الجهات والهيئات الأخرى ضمن شبكة صندوق البيئة العالمية، وذلك بهدف حفز المزيد من المنافع البيئية العالمية. (أنظر أيضاً التوصية بشأن «إدارة شؤون المعلومات داخل شبكة صندوق البيئة العالمية»). (المهام والاختصاصات 2A و 2B).

الاستجابة للاتفاقيات

تدعيم التواصل المتبادل بين سكرتارية صندوق البيئة العالمية وسكرتاريات الاتفاقيات. ينبغي زيادة تشجيع الاتصال القوي التعاوني ثنائي الاتجاه بين سكرتارية الصندوق وسكرتاريات الاتفاقيات بهدف تسهيل الحوار بشأن: وضع الأولويات، وتبسيط الاستراتيجيات وجعلها جزءاً من العمل العادي، ومشاطرة القدرات المؤسسية. كما ينبغي بصورة خاصة قيام حوار بين سكرتارية الصندوق وسكرتاريات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية ستوكهولم بهدف رصد الفروق المشاهدة بين الاتفاقية والطريقة التي تعتمزم برامج الصندوق من خلالها تنفيذ مجالي تركيز العمل المعنيين. كما ينبغي أن يكون هذا الحوار وسيلة لتوضيح القضايا العالقة كالإرشادات بشأن حساب التكاليف الإضافية المصاحبة لأنشطة مكافحة الملوثات العضوية الثابتة. كما ينبغي هيكلة هذه التفاعلات على نحو رسمي بغية ضمان شفافيته وفعاليتها. (المهام والاختصاصات 4C).

إدارة شؤون المعلومات داخل شبكة صندوق البيئة العالمية

إنشاء وظيفة رسمية معنية بإدارة شؤون المعلومات. من أجل معالجة عدم الكفاية القائم حالياً في وظيفتي إدارة شؤون المعرفة ونظام معلومات الإدارة لدى الصندوق، توصي هذه الدراسة الثالثة بأن يقوم الصندوق بإنشاء وظيفة رسمية معنية

مسؤوليات وإدارة الشبكة

• **تدعيم دور سكرتارية الصندوق كمكتب لإدارة الشبكة.** على سكرتارية الصندوق بوصفها مكتب إدارة شبكة الصندوق أن تقوم بإدارة وتنسيق أنشطة تلك الشبكة بطريقة أكثر شمولية واستراتيجية. وعلى مجلس صندوق البيئة العالمية تعديل الموارد المخصصة لسكرتارية الصندوق - حسب المقتضى - مع إدراك أن هذه الوظيفة حاسمة الأهمية في تحقيق الفعالية وهي تستلزم نفقات. ولهذا الغاية، على سكرتارية الصندوق بوصفها مكتب إدارة شبكته النظر في إسباغ الصفة الرسمية على الوظائف التالية:

• **الاتصال والتنسيق والتواصل** - بما يشمل الاتصال مع كافة شركاء الصندوق فيما يتعلق بالقدرات والتنسيق، بما في ذلك: قدرات البلدان الشركاء، والاتصال والتواصل، والاتصال والتواصل مع الشركاء الآخرين شاملين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، والتواصل مع الهيئات الخارجية.

• **الإدارة والمعلومات والسياسات** - بما يشمل الوظائف التالية: تنفيذ قرارات وسياسات وخطط مجلس الصندوق وجمعيته العمومية، ووضع برامج خطط العمل، واستراتيجيات وأنظمة إدارة شؤون المعلومات، وإدارة شؤون المعرفة والتنسيق بين جماعات الممارسين، وإدارة شؤون دورة المشروعات. (المهام والاختصاصات 4A و 4D).

• **إيضاح أدوار ومسؤوليات كافة شركاء صندوق البيئة العالمية، ولاسيما الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات.** يجب أن تكون أدوار ومسؤوليات كافة الشركاء واضحة، كما يجب تشجيع التواصل والتعاون فيما بينها. وبصورة خاصة، على سكرتارية الصندوق العمل مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات على إيضاح أدوارها ومسؤولياتها وعملها من خلال التحدي المائل في المنافسة والتعاون - وهذه قضية لديها إمكانية التأثير الخطير على نوعية نتائج عمل صندوق البيئة العالمية في فترة التجديد الرابع إذا لم تتم إدارتها على نحو فعال وتفاعلي. ونظراً لوجود عوامل تثبط التعاون في النظام، شاملة التنافس على الموارد والمشروعات ومع وجود ضعف الشفافية والثقة غير التامة، من الضروري أن تتخذ سكرتارية الصندوق دوراً أكثر قيادية في إيضاح مواضع التنافس والتعاون في النظام. وتوصي هذه الدراسة الثالثة بالبدء في حوار مستمر بين سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك



• بإدارة شؤون المعلومات في سكرتارية الصندوق (رجاء الرجوع إلى التوصية بشأن قيام سكرتارية الصندوق رسمياً بوظيفة مكتب إدارة شبكة الصندوق في القسم بعنوان «إجراءات صندوق البيئة العالمية»). على أن تتولى هذه الوظيفة المسؤولية عن إدارة شؤون المعرفة وعن نظام معلومات الإدارة بهدف تحقيق الشفافية على كافة مستويات شبكة شراكات الصندوق. وعلى الصندوق إعطاء هذه الوظيفة الوقت والموارد اللازمين، بما يجعلها عملية بالاستفادة من أنظمة إدارة شؤون المعرفة ومعلومات الإدارة القائمة حالياً في هيئات الصندوق (مثل: موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الإنترنت UNEP.net ومنفذ صندوق البيئة العالمية على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت، ونظام إدارة شؤون المعرفة في البنك الدولي). كما ينبغي على الصندوق - في إطار دفع عملية إدارة شؤون المعلومات والدروس المستفادة إلى الأمام - التأكد من إعطاء الوقت الكافي لكل من اكتساب وتعميم وإيصال تلك المعلومات إلى الجهات المستهدفة الملائمة، علماً بأن للتعميم والإيصال أهمية قصوى. وكخطوة أولى في عملية التحسين، ينبغي على سكرتارية الصندوق القيام بجهد مركز مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته من أجل تحديث البيانات القائمة في الأنظمة الحالية بما يتيح أحدث وأدق البيانات. وفي ذات الوقت، ينبغي على سكرتارية الصندوق البدء في وضع استراتيجية خاصة بإدارة شؤون المعلومات من شأنها إرشاد عملية التحسين الطويلة الأمد وجودة نوعية أنظمة إدارة شؤون المعرفة والإدارة والمعلومات وإجراءات عملها المساندة. (المهام والاختصاصات 5B).

الصندوق نفسها، مع إيلاء اهتمام خاص بالأثر الناجم عن التغييرات في إجراءات وقواعد الصندوق، ومثال ذلك استخدام إطار تخصيص الموارد. (المهام والاختصاصات 4G).

تنفيذ مبادرة معنية بالقطاع الخاص. على صندوق البيئة العالمية الشروع بتنفيذ مبادرة معنية بالقطاع الخاص من أجل البحث عن نماذج جيدة من التعاون مع القطاع الخاص وتنفيذ مشروعات تجريبية في هذا الخصوص. وتوصي هذه الدراسة الثالثة بصفة خاصة بأن تعمل سكرتارية الصندوق - بالتنسيق مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات - على نحو مباشر مع جهات القطاع الخاص على تحديد الوسائل والطرق الملائمة لزيادة فعالية مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة والمشروعات. كما ينبغي تحديد واختيار ممثلين عن القطاع الخاص بناء على مشاركتهم السابقة في أنشطة الصندوق، وذلك لكي يمكن وضع خطة رئيسية حساسة تجاه احتياجات وواقع هذه الأنشطة، وذلك في إطار سلسلة من جلسات عمل تتم جدولتها على مدار السنة. وينبغي على الصندوق أن يستهدف وضع عرض لإشراك القطاع الخاص يتضمن استراتيجية للتواصل والاتصال مع ذلك القطاع، فضلاً عن ترتيبات تقاسم المخاطر. كما ينبغي أن تتناول جلسات العمل موضوع خبرات الموظفين الإضافية أو الموارد الإضافية التي قد يكون من اللازم إتاحتها ضمن سكرتارية الصندوق من أجل الإشراك الفعال للقطاع الخاص في المضي قدماً، كإحداث وظيفة لموظف جديد يتولى تحديد وتسويق وتسهيل الفرص الجديدة بهدف استقطاب الموارد من القطاع الخاص وإقامة الشراكات معه. (المهام والاختصاصات 3A).

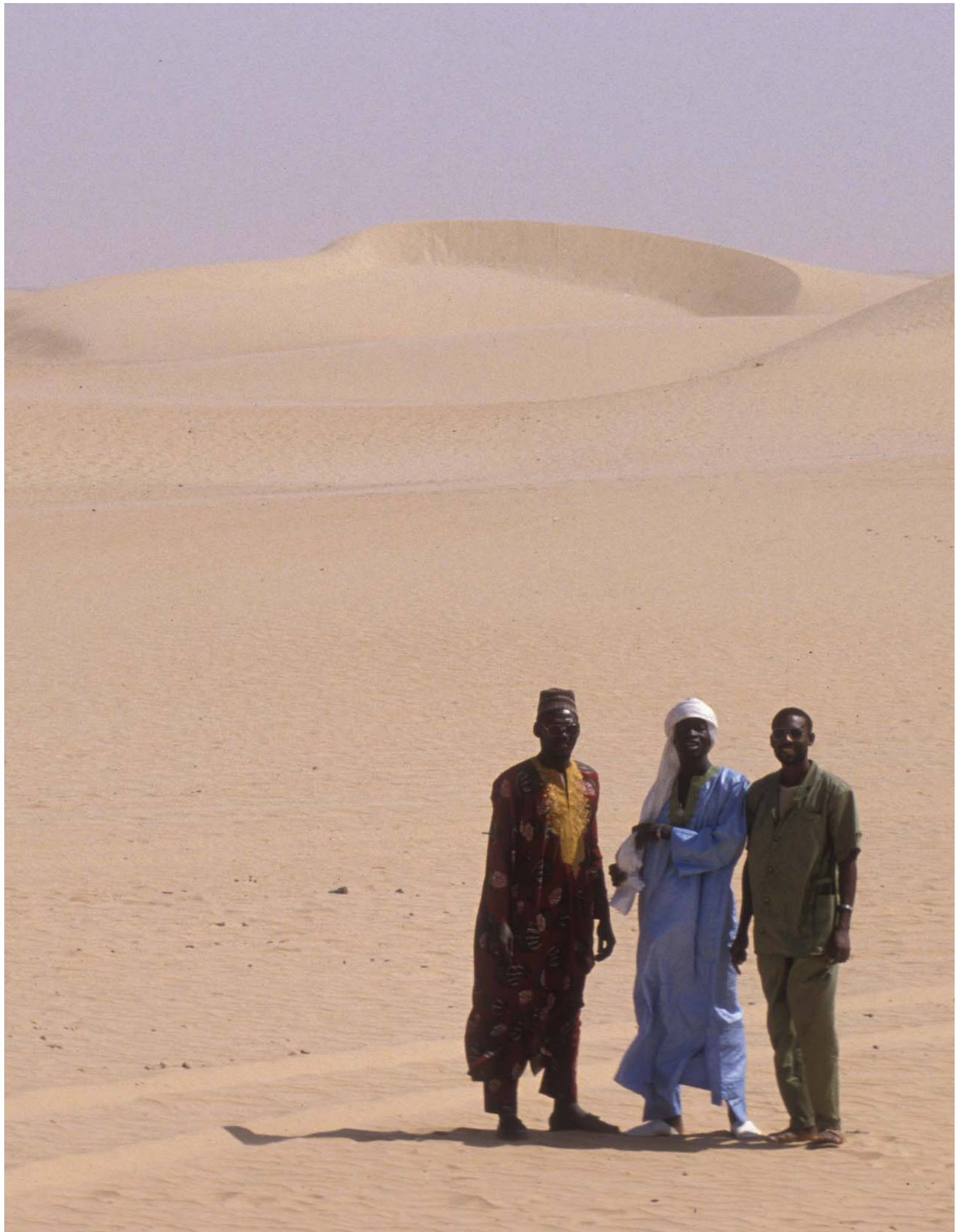
برنامج المنح الصغيرة

تخصيص موارد إضافية لبرنامج المنح الصغيرة. بالاستفادة من نتائج التقييم المستقل الثالث لبرنامج المنح الصغيرة، توصي هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية بتخصيص موارد إضافية لبرنامج المنح الصغيرة وتضمينه الأولويات الاستراتيجية المعدلة بموجب حافظة العمليات المعنية بتغير المناخ. ونظراً لاتساح الحاجة إلى برنامج المنح الصغيرة بصورة خاصة في أقل البلدان تقدماً وفي الدول النامية الجزيرية الصغيرة، حيث ضرورة تعديل التمويل قوية أيضاً، نجد من الملائم بصورة خاصة تضمين الأولويات الاستراتيجية المعدلة. (المهام والاختصاصات 1A و1C و4F و5A).

المشروعات بهدف بحث القضايا المتعلقة بميزات ومثالب التنافس في مقابل التعاون، وبحث طرق تحقيق الحد الأمثل من التنافس والتعاون. ويمكن لهذا الحوار - على سبيل المثال - أن يتخذ شكل حلقة عمل منتظمة أو مجموعة أشخاص يجتمعون قبل اجتماعات مجلس صندوق البيئة العالمية. (المهام والاختصاصات 4A و4D).

إيضاح وتدعيم دور الهيئة الاستشارية العلمية والفنية. ينبغي تحسين وصف وتصويب دور هذه الهيئة وتدعيم علاقاتها مع المجموعات العلمية خارج الصندوق. ويجب أن يؤدي وضعها وقدرتها على الوصول إلى تلك المجموعات إلى المشاركة الفعالة منذ المراحل الأولى. كما يجب على هذه الهيئة التنسيق مع الهيئات العلمية التابعة للاتفاقيات (على سبيل المثال، الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ولجنة الاستعراض المعنية بالملوثات العضوية الثابتة)، مع الحرص على عدم التداخل أو الازدواجية أو الطول محل التفويض الممنوح لكل من تلك الهيئات. وعلى الهيئة الاستشارية العلمية والفنية أيضاً إدخال الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والمشورة العلمية في نظام إدارة شؤون المعرفة. ومن أجل تنفيذ هذه التوصيات وتمكين هذه الهيئة من القيام بعمليات الاستعراض اللازمة في الوقت الملائم، يمكن أن يكون من المستحسن إجراء تغييرات في هيكلها. ومن بين الأمور الممكنة تبسيط هذه الهيئة بما يجعلها تضم عضواً واحداً لكل من مجالات تركيز عمل صندوق البيئة العالمية، مع رئيس لها وقيام كافة أعضائها بإعطائها حصة من وقتهم أكبر من الحصة الحالية (على سبيل المثال، 50 في المئة أو يزيد) بهدف زيادة ارتباطهم وتوافرهم. ويمكن تنسيق أنشطة هذه الهيئة من خلال أعضائها السبعة الذين يمكنهم الاعتماد على شبكات وعلاقات لهم مع علماء آخرين، فضلاً عن علماء واستشاريين أدنى مرتبة لديهم الوقت اللازم للقيام بتلك الأنشطة. (المهام والاختصاصات 4A).

تشجيع الرصد والتقييم على كافة المستويات. ينبغي على مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية أيضاً تشجيع التعاون عن طريق ترسيخ عملية التشاور في إطار مؤسسي يؤدي إلى خلق جماعة ممارسي الرصد والتقييم في الصندوق، والتنسيق مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات في أمور علوم التقييم، وبناء الثقة بهدف تشجيع الانسجام والتبسيط، وتوزيع المسؤوليات على المستويات الملائمة. كما ينبغي على مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية البدء برصد متانة وفعالية شبكة شراكات



طريقة ومنهج البحث

من أجل مساندة وضع نتائج وتوصيات هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، كان من الضروري تصميم طريقة ومنهج بحث قويين.

تحديات واستراتيجيات التقييم

برزت في تناول مختلف مجالات مهام واختصاصات هذه الدراسة الثالثة عدة تحديات متميِّزة ومُتطلِّبات أسهمت في تحديد نهجها. وهذا ما نوجزه أدناه.

نتائج أنشطة صندوق البيئة العالمية

في ضوء تزايد مستوى نضج حوافظ محددة من بين حوافظ عمليات ومشروعات صندوق البيئة العالمية، وفي إطار الحوار الحديث العهد بشأن نتائج عمليات الصندوق، ظهر تركيز واضح على تقييم النتائج باعتباره جزءاً من هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية (المهام والاختصاصات 1). كما أن هذا مجال لم تستطع فيه الدراسات الأولى والثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية إتاحة أي تقييم شامل، ولذلك فالتوقعات من هذه الدراسة الثالثة عالية وكثيرة.

دور الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية في تقييم النتائج

أثناء المشاورات الأولى مع مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية، تمت مناقشة كيفية تناول هذه الدراسة الثالثة قضية تقييم النتائج في ضوء: أهداف هذه الدراسة، والتحليلات الأخرى الرئيسية الحديثة العهد التي أسهمت في هذه الدراسة (على سبيل المثال، الدراسات عن البرامج)، والمعوقات المختلفة الأخرى مثل عدم توفر

• ضرورة تركيز هذه الدراسة الثالثة على تقييم النتائج العامة لصندوق البيئة العالمية على مستوى مجالات تركيز عمله، وذلك استناداً إلى البيانات المتوفرة المجملية في تقارير مثل الدراسات الحديثة العهد عن البرامج، والبيانات التي يتم جمعها من خلال سلسلة من زيارات إلى بلدان من أجل تقييم النتائج التي تتم مشاهدتها على مستوى البلدان، فضلاً عن بيانات مواجز أخرى متاحة.

• الدراسات الحديثة العهد عن البرامج المعنية بكل من: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وهي دراسات من شأنها أن تكون من بين المصادر الرئيسية القائمة لبيانات تفصيلية عن نتائج محددة وقضايا ذات صلة على مستوى المشروعات ومجالات التركيز. وقد ساند مجلس صندوق البيئة العالمية في وثائق الاجتماع العاجل الذي عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 اعتبار دراسات البرامج جزءاً من التقييم في إطار هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية.

• ضرورة سعي البحوث التي تتم في إطار هذه الدراسة من خلال الشقين المكتبي والميداني إلى إتاحة عرض عام لأنشطة صندوق البيئة العالمية، مع عدم السعي للتحقق من البيانات على مستوى المشروعات. وبدلاً من ذلك، تستخدم هذه الدراسة الثالثة المعلومات التي يتم جمعها ميدانياً للتحقق من نتائج دراسات البرامج، والدراسة الأولى عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، والدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، وبقية الدراسة المكتبية.

التحديات الرئيسية لقياس النتائج

توجد نتائج بشكل يؤدي إلى التوصل إلى إجماليات واضحة. وبالنظر إلى هذه الملاحظات بصورة إجمالية في بداية هذه الدراسة الثالثة، فإنها تشير إلى أن قياس النتائج داخل صندوق البيئة العالمية - ولاسيما على مستوى أثر المشروعات والمنافع البيئية العالمية - مازال تحدياً رئيسياً يواجه الصندوق وهو تحدٍ أيضاً لفريق هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية.

إدراك النتائج غير القابلة للقياس الكمي

من بين تفرعات التحديات المحيطة بعملية وضع إطار لقياس النتائج يتسم بالمزيد من الواقعية العملية كيفية معاملة النتائج غير القابلة للقياس الكمي الناجمة عن أنشطة صندوق البيئة العالمية. وكان من المطلوب من هذه الدراسة الثالثة تقييم كل من كمية ونوعية النتائج. وأدرك فريق الدراسة عدم وجود طريقة منهجية راهنة متفق عليها في العديد من مجالات التركيز لتساند القياس الكمي وإجمال نواتج النوعية أو «غير المادية»، وذلك على الرغم من التقدم الحديث في العهد في هذا الجانب في بعض مجالات التركيز (كالتنوع البيولوجي) الذي يمكن أن يساعد الصندوق في إجمال تلك النواتج في المستقبل. تشير الدراسات إلى نواتج محددة إما أنها أصلاً لا تقبل القياس الكمي أو أنها من الصعب جداً قياسها كمياً. وكانت المشاورات التشاركية مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في إطار هذه الدراسة الثالثة من بين المصادر الرئيسية المؤيدة لهذا التحليل. وتوصل فريق هذه الدراسة إلى تحديد العديد من النواتج على مستوى المشروعات التي أدرك المشاركون في تلك المشروعات أنها غير قابلة للقياس الكمي ولكنها ذات أهمية، وهي لا ترتبط بسهولة تمكن من التوصل إلى إجماليات.

الاستدامة والآثار التحفيزية المتعلقة بصندوق البيئة العالمية

كان التحدي الرئيسي في عملية تقييم قضايا الاستدامة والآثار التحفيزية الناجمة عن صندوق البيئة العالمية هو الحصول على إسهامات من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين على كافة المستويات. وأتاحت عملية الدراسات المكتبية في إطار هذه الدراسة الثالثة بعض الإسهامات، ولو أنها كانت محدودة. فبيانات التقارير على مستوى المشروعات لا تؤدي إلى تسهيل هذا التقييم لأن تلك البيانات ليست ديناميكية بصورة تكفي للعرض وإيضاح أداء مشروعات الصندوق فيما يتعلق بعوامل مشتركة كالاستدامة والآثار التحفيزية الناجمة عن أنشطة الصندوق. وكانت مصادر أخرى كدراسات البرامج لعام 2004 أكثر فائدة في هذا الشأن.

كان عنصر الطريقة المنهجية الرئيسي في تقييم هذه الدراسة الثالثة لتلك القضايا هو السلسلة المستفيضة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، وهي سلسلة تم إجراؤها على مدار فترة هذه الدراسة. فهذه المشاورات مكنت فريق هذه الدراسة من استطلاع الخبرة العملية والملاحظات من كل من أصحاب المصلحة

أصبح بعد إجراء استعراض مكتبي أولي أن المهام التي تتضمنها وثيقة المهام والاختصاصات 1 ستكون حافلة بالمصاعب. وبصورة خاصة، ستبرز مشاكل متعلقة برفع التقارير على مستوى النتائج أو الأثر الطويل الأمد القابل للقياس الكمي (المنافع البيئية العالمية). وهذه صعوبة أبلغت عنها الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، كما أثيرت في دراسات البرامج في عام 2004، حيث أشارت أيضاً إلى أن مشروعات أحدث عهداً حققت تقدماً في تضمين خطوط أساسية ومؤشرات. ولكن نتائج المشروعات الحديثة العهد لن تظهر قبل مضي عدة سنوات. وأشارت ملاحظات هذه الدراسة الثالثة - إضافة إلى الأدبيات العلمية - إلى مشاكل كالاتي:

- معظم المشروعات لا تعطي معلومات على مستوى الأثر الطويل الأمد القابل للقياس الكمي، والأهم من ذلك أن معظم المشروعات مازالت تفتقر إلى: خطوط أساسية واضحة متفق عليها، ومؤشرات على الأثر، أو طرق منهجية لحسابه.
- قد يستغرق إدراك أو قياس تغير المناخ عقوداً من السنوات، في حين أن متوسط مدة مشروعات الصندوق هو أربع إلى خمس سنوات.
- لا يقوم الصندوق منهجياً بإجراء دراسات عقب إنجاز المشروعات تستهدف النظر في النتائج الطويلة الأمد.
- ليس لدى صندوق البيئة العالمية - كمؤسسة - إطار لقياس النتائج العامة أو طريقة منهجية للتوصل إلى إجماليات بدءاً بالأثر على مستوى المشروعات وحتى أثر عمليات الصندوق على مستوى البرامج أو مستوى عمله العام. ولا يوجد إطار موحد من أجل تحديد وإجمال نتائج أنشطة الصندوق بصورة منهجية، ولاسيما من حيث المنافع البيئية العالمية بالنسبة لكل من مجالات تركيز عمل الصندوق.

لاحظ فريق هذه الدراسة الثالثة أنه على الرغم من وجود آليات على ما يبدو لإرشاد عملية وضع الأهداف والنتائج أثناء عملية تصميم وتنفيذ المشروعات ورفع التقارير عنها (على سبيل المثال أطر سجلات المشروعات) ومن أن المشروعات تم تقييم كل منها حسب أدائها في التنفيذ في إطار التقارير المختلفة من سنوية ونصف المدة وتقارير الإنجاز، لا تزال توجد فجوة كبيرة في فعالية تلك الآليات على مستوى المشروعات في استخلاص النتائج على مستوى الأثر. وبصرف النظر عن هذا الموقف، لم تكن توجد آليات لمساندة تجميع بيانات الأثر إذا تم تحديدها. وباختصار، وجد فريق الدراسة نفسه في وضع لم يكن فيه من الممكن حل مسائل أساسية تتعلق بكل من: ما ينبغي قياسه، وكيفية قياسه، وكيفية تصعيد النتائج إلى مستوى البرامج، ولم تكن

للتزامن مع هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، مع وثائق أخرى استعداداً لمرحلة الدراسة الميدانية.

مشاورات مستفيضة مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين. جرى بذل جهود للتشاور مع كافة أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين داخل أسرة صندوق البيئة العالمية، وذلك لتضمين وجهات نظرها كاملة في المجالات الرئيسية لوثيقة المهام والاختصاصات. وجرت المشاورات على أساس فردي وجماعي على السواء، واشتملت على ما يزيد على 600 من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين بصندوق البيئة العالمية، شاملين: منسقي أنشطة الصندوق في البلدان، ومسؤولين حكوميين آخرين، ومنظمات غير حكومية، ومديري مشروعات، وأعضاء مجلس الصندوق، وأعضاء مجلس القيم على صندوق البيئة العالمية، وسكرتارية صندوق البيئة العالمية، وجهاز موظفي مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية، وممثلين عن جهات أكاديمية خارجية، وموظفين من الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، وموظفين من أجهزة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، ومن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، ومن بروتوكول مونتريال، ومن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومن اتفاقية ستوكهولم، وآخرين سواهم. وفي العديد من الحالات، تمكن فريق هذه الدراسة الثالثة من مسح وقياس نتائج الدراسة استناداً إلى المعلومات التقييمية المستقاة من مختلف أنواع أصحاب المصلحة المباشرة. وساعد تكرار التشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين فريق هذه الدراسة الثالثة على تشكيل فهمهم لهذه القضايا، كما أتاح للفريق القدرة على وضع خطوط استقصاء ديناميكية على مدار فترة الدراسة.

ومن أجل التوصل إلى النتائج الرئيسية لهذه الدراسة، جرى استعراض الشواهد من دراسات مكتبية وميدانية. وتم اعتبار الشواهد من دراسات رئيسية مثل دراسات البرامج لعام 2004 أساساً كبير الأهمية. غير أن فريق هذه الدراسة الثالثة سعى إلى التحقق من تلك الشواهد من خلال مرحلة الدراسة الميدانية (المشاورات التشاركية مع أصحاب المصلحة المباشرة). وتطلب قيام فريق هذه الدراسة بتقييم مدى أهمية وصحة الشواهد التي جمعها من أجل المرحلة الميدانية إجراءات مستقلة. وقام فريق الدراسة بتحديد مدى أهمية وصحة تلك الشواهد من خلال تقييم كل دليل قياساً بمعايير محددة. وتم اعتبار الشواهد صحيحة وذات أهمية إذا استوفت اثنين من المعايير الأربعة التالية: (1) الدليل أثبت صحة الدراسة المكتبية؛ (2) الدليل تمتع بتأييد من مجموعة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين؛ (3) الدليل تمتع بتأييد عدة مجموعات من أصحاب المصلحة المباشرة؛ و (4) الدليل تمتع بتأييد مشترك من عدة زيارات ميدانية.

المباشرة من أجل التوصل إلى صورة أوضح عن المسائل الرئيسية التي تركز إليها وثيقتا المهام والاختصاصات 2 و 3، ومنها: العناصر الرئيسية التي تسهم في تحقيق استدامة أنشطة صندوق البيئة العالمية، وكيف يحدث الاستقطاب الفعال للموارد على أرض الواقع، وما مدى الأثر التحفيزي للصندوق، وعلى عكس ذلك ما مدى تسبب خطوات وإجراءات الصندوق بالحد من فعاليته في تحقيق استدامة جهوده، أو في تعظيم قدراته على حفز جهود على أرض الواقع. فعملية التشاور ساعدت فريق هذه الدراسة الثالثة في فتح خطوط استقصاء ديناميكية متكررة لمساندة ما تتوصل إليه من تحليلات.

هيكلية وإجراءات صندوق البيئة العالمية

في ضوء إدراك أن تقييم الهياكل والإجراءات المؤسسية وفعاليتها غالباً ما يتطلب (وهو يؤدي إلى) استخدام إطار تحليل هام وشامل، قام فريق هذه الدراسة الثالثة بوضع إطار مؤسسي ذي شقين لإرشاد تقييمه لوثيقتي المهام والاختصاصات 4 و 5.

ومن أجل **إطار الاستقصاء** الخاص به، قام فريق هذه الدراسة بوضع إطار تحليل التوقعات المؤسسية، مما أتاح مجموعة ركيزية من التوقعات بشأن الأداء يتوقع صندوق البيئة العالمية وجوده عملياً استناداً إلى: وثيقة إنشائه، والإرشادات والتقييمات السابقة، والخصائص التنظيمية المميزة، وإطار عمل الصندوق نفسه. ومن أجل كل من مجالات وثيقتي المهام والاختصاصات 4 و 5، يقوم التحليل المؤسسي بمقارنة هذه التوقعات المثالية مع الأداء الفعلي لكل من هيئات الصندوق وللصندوق بصفة عامة.

توصل **إطار التفسير** الذي وضعه فريق هذه الدراسة الثالثة إلى استنتاجات عن شكل مؤسسة صندوق البيئة العالمية بغية تحديد إطار نظري للتحديات الرئيسية التي يواجهها الصندوق، كما ربط هذه التحديات النظرية مع تحديات محددة تمت مشاهدتها في الصندوق. ساعد هذا الإطار فريق هذه الدراسة في تقييم نتائج بحثه في سياق التحديات القائمة في صندوق البيئة العالمية، وفي الإبلاغ عن استنتاجاته بشأن هيكل وإجراءات الصندوق استناداً إلى تلك التحديات.

عناصر نهج هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

المكوّنات الرئيسية للطريقة المنهجية التي اعتمدها فريق هذه الدراسة الثالثة كانت ما يلي:

- **أجندات بحث** كل من وثائق المهام والاختصاصات. تم وضعها لإرشاد كل من التقصي الأولي للحقائق في مرحلة الدراسة المكتبية والمشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في مرحلة الدراسة الميدانية.
- **دراسة مكتبية** تضمّنت استعراضاً للوثائق الرئيسية التي تم وضعها



تحليل مجالات تركيز عمل الصندوق

تحليل حافظة العمليات (مهام واختصاصات 1E)

التنوع البيولوجي (مهام واختصاصات 1A و1B)

نتائج الدراسة فيما يتعلق بالأثر والنواتج

يساند البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج صندوق البيئة العالمية تنفيذ الأهداف الثلاثة للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي: صون التنوع البيولوجي، واستخدام مكُوناته بما يحقق استدامتها، والتقسام المنصف والعاقل للمنافع الناجمة عن استخدام الموارد الجينية. وعلى مستوى الأثر، يعتقد فريق هذه الدراسة الثالثة أن هذا البرنامج - من حيث أنه يمكن أن يكون أكبر آلية تمويل حكومي لصون التنوع البيولوجي في البلدان النامية - أسفر عن أثر ملحوظ في إبطاء أو تخفيض فقدان التنوع البيولوجي على الرغم من أن الاتجاهات العالمية في مجال التنوع البيولوجي مازالت نحو الهبوط. وعلى مستوى النواتج، حقق صندوق البيئة العالمية إنجازات كبيرة في صون التنوع البيولوجي من خلال المناطق المحمية وفي استخدام الموارد البيولوجية بما يحقق استدامتها. وفيما يتعلق بالمحميات، ففي نهاية السنة المالية 2004 بلغ مجموع المحميات التي ساندها الصندوق 1426 محمية تغطي حوالي 269 مليون هكتار (GEF/R.4/7 2005)، حوالي 17 في المئة من مجموع مساحة المحميات على الصعيد العالمي (IUCN 2003). والواقع أنه حسبما تفيد دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي وما توصلت إليه هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، عزي العديدون الفضل لصندوق البيئة العالمية في المساعدة على تحقيق الهدف العالمي المتمثل في وضع 10 في المئة من مساحة أراضي العالم تحت الحماية. كما فاق الصندوق بنسبة كبيرة الأهداف المحددة لمنتصف المدة التي نصت عليها اتفاقية التجديد الثالث للموارد المخصصة لمجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي.

على الرغم من أن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لم تُعطِ للصندوق توجيهات مباشرة بشأن المحميات حتى المؤتمر السابع الذي عقدته أطراف هذه الاتفاقية (فبراير/شباط 2004)، فإن المحميات كانت ومازالت دائماً من أبرز محتويات حافظة عمليات الصندوق.

بصورة عامة، حقق صندوق البيئة العالمية نتائج ذات أهمية، ولاسيما على مستوى النواتج، وذلك في مجالات تركيز عمله المعنية بكل من: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون. فمنذ عام 1991 وحتى مارس/أذار 2005، وافق الصندوق على ما مجموعه 5,25 بليون دولار أمريكي لما يزيد على 160 بلداً من أجل تحقيق منافع بيئية عالمية في مجالات تركيز عمله الستة حسبما يبيّنه الإيضاح رقم 2. ومن أصل إجمالي هذا التمويل، بلغت حصة المشروعات متعددة البلدان 1,7 بليون دولار أمريكي (35 في المئة)⁴. لمجالي التركيز المعنيين بالتنوع البيولوجي وتغير المناخ معاً نصيب الأسد من حافظة مشروعات صندوق البيئة العالمية من حيث الموارد التمويلية، فقد بلغت 70 في المئة من إجمالي موارد الصندوق التمويلية المخصصة للمشروعات منذ عام 1991 وحتى مارس/أذار 2005. ومع أن تمويل الصندوق عموماً ازداد مع مرور الوقت، فإن حصة مختلف مجالات تركيز عمل الصندوق من ذلك المجموع ظلت ثابتة نسبياً من فترة إلى أخرى من بين فترات الصندوق. ويبيّن الإيضاح رقم 3 تمويل الصندوق وعدد المشروعات حسب المناطق منذ إنشاء الصندوق. وحسبما يتضح منه، ليست أحجام المشروعات متنسقة فيما بين المناطق. فعلى سبيل المثال، بينما تلقت منطقة أفريقيا 1181,8 مليون دولار أمريكي أو 23 في المئة من مجموع الموارد التمويلية، فقد تم إنجاز أو الموافقة على 513 مشروعاً في هذه المنطقة (31 في المئة من المجموع العالمي).

وإذا استثنينا المشروعات العالمية والإقليمية (التي بلغ نصيبها 819 مليون دولار أمريكي)، فقد قام صندوق البيئة العالمية بتمويل 1531 مشروعاً في 151 بلداً ومنطقة منذ عام 1991، بما بلغ مجموعه 4431,6 مليون دولار أمريكي. وحسبما يتبين من الإيضاح رقم 4، نالت بلدان محددة نسبياً كبيرة من مجموع التمويل وأعداد المشروعات؛ والواقع أن البلدان العشرين التي نالت أعلى نسبة من التمويل من بين 151 بلداً (13 في المئة من البلدان) نالت ما نسبته 59 في المئة من مجموع الموارد التمويلية.

الإيضاح رقم 2. مجموع التمويل من صندوق البيئة العالمية (1991 حتى مارس/آذار 2005)

النسبة المئوية	دولارات أمريكية (ملايين)	مجال التركيز
36%	1,906.3	التنوع البيولوجي
33%	1,747.4	تغير المناخ
15%	768.3	المياه الدولية
9%	457.9	متعددة مجالات التركيز
3%	177.2	استنفاد طبقة الأوزون
2%	121.3	الملوثات العضوية الثابتة
1%	72.2	تدهور الأراضي
100%	5,250.5	المجموع

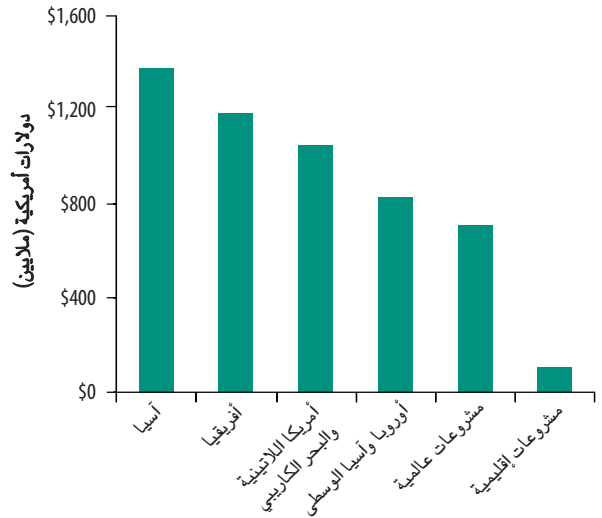
المصدر: نظام معلومات إدارة شؤون المشروعات في صندوق البيئة العالمية، حسب الواقع في مارس/آذار 2005.

فبين السنة المالية 1991 والسنة المالية 2003، قامت نسبة حوالي 75 في المئة من المشروعات في حافظة عمليات الصندوق المعنية بالتنوع البيولوجي بمساندة أنشطة تتعلق بمناطق محمية⁵. أدت هذه المشروعات إلى تصعيد نهج المحميات إلى مستويات أوسع نطاقاً من بين مستويات: الأراضي مثلما في الممر في أمريكا الوسطى؛ وتدعيم الأطر القانونية وأطر السياسات مثلما في مشروع التنوع البيولوجي على نطاق البرازيل؛ وإنشاء آليات تمويل مبتكرة لمساندة إتاحة التكاليف الثابتة للمناطق المحمية؛ وبعض المبادرات الناجحة من مبادرات الإدارة والتخطيط كمشروع شبه جزيرة الكاب في جنوب أفريقيا حيث من المتوقع أن يضع معايير دولية في هذا الموضوع. وماعدا بعض الاستثناءات، وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي عدداً ضئيلاً من المشروعات أبلغت عن النجاح في تنفيذ مشاريع خطط الإدارة. كما أن تلك الدراسة أوصت بأنه «على الرغم من مساهمة الصندوق المالية والفنية الكبيرة جداً نحو توسيع المحميات في العالم وشبكات المحميات وتعزيز إدارة شؤونها، لم يرق الصندوق حتى ذلك التاريخ بدراسة تنظر إلى إجماليات نسبة مساهمات النواتج والأثر على المستويات المحلية ومستويات المشروعات والمواقع [في المحميات] وإلى إجمالي إسهامات الصندوق على مستوى عالٍ من الأثر على التنوع البيئي العالمي» (GEF/ME/C.24Inf.1 2004). ومع التنويه إلى أن فريق هذه الدراسة الثالثة وجد من المتعذر التوصل إلى إجماليات على مستوى الأثر، فإنه يؤيد بقوة تلك التوصية.

فيما يتعلق بالهدف الثاني للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي - استخدام موارد التنوع البيولوجي بما يحقق استدامتها - وجد فريق هذه الدراسة الثالثة أن عدة مشروعات أظهرت أن تحقيق الدخل هو بديل جيد بالنسبة للسكان المحليين. ومن بين الأمثلة على ذلك مشروع مزارع الحيوانات البرية في بوركينا فاسو. إلا أن دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي وجدت أن عدة مشروعات أبلغت عن أنشطة لا تدر دخلاً كافياً، مما أسفر عن ازدياد الطلب على الموارد المستهدفة بالمشروع. كما أن إعداد وتنفيذ خطط إدارة شؤون الموارد الطبيعية - كمشروع متنزه خليج جوزاني تشاواكا في تنزانيا - هو من بين النواتج الهامة للبرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج الصندوق. علماً بأن دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أدركت الفرصة الموصوفة وبالتالي أوصت بأن: «من شأن تحسين فرص نجاح وتنفيذ مبادئ أديس أبابا تشجيع إقامة الشراكات بين صندوق البيئة العالمية والجهات الفاعلة الأخرى، ولاسيما القطاع الخاص، على كافة الأصعدة...». علماً بأن فريق هذه الدراسة الثالثة يؤيد هذا العمل باعتباره وسيلة هامة من أجل زيادة النواتج فيما يتعلق باستخدام تلك الموارد بما يحقق استدامتها.

وعلى الرغم من هذه النجاحات في تحقيق نواتج فيما يتعلق بأول هدفين من أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، فإن النواتج المتعلقة بالهدف الثالث - المشاطرة في المنافع والقدرة على الوصول الناجمة عن استخدام الموارد الجينية - هي نواتج

الإيضاح رقم 3. التمويل من صندوق البيئة العالمية وعدد المشروعات حسب المناطق (1991 حتى مارس 2005)

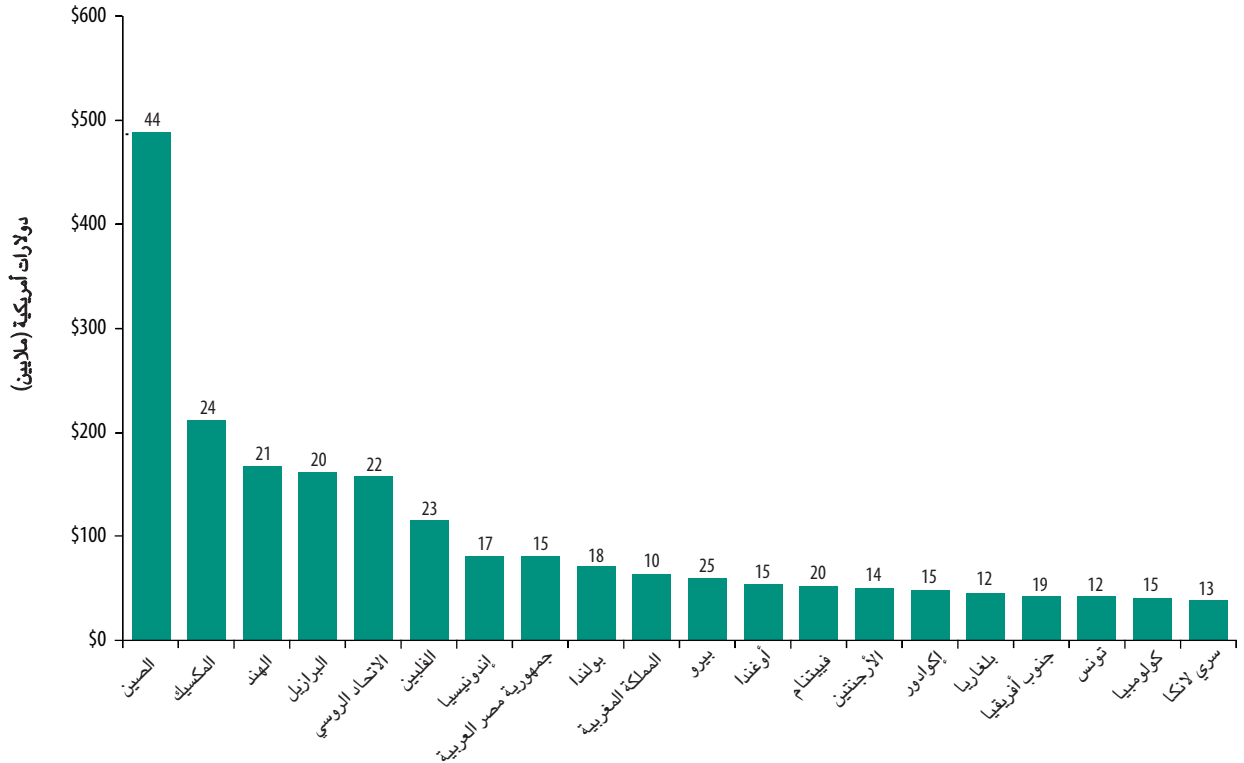


المصدر: نظام معلومات إدارة شؤون المشروعات في صندوق البيئة العالمية، حسب الواقع في مارس/آذار 2005.

البيئة التمكينية - وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أن غالبية المشروعات التي مولها صندوق البيئة العالمية تضمنت مكونات تستهدف تحسين البيئة التمكينية من أجل صون التنوع البيولوجي وتحقيق استدامته. وتضمن بعض هذه الإنجازات (1) خلق وتنفيذ أولويات على الصعيد الوطني أو التشريعات، وهذا إنجاز أبلغ عنه ما يزيد على نصف تلك المشروعات ولو أنها أبلغت أيضاً عن بعض الانتكاسات؛ (2) تحقيق توعية الجمهور العام وتحسين الوعي بالبيئة، وهذا إنجاز أبلغ عنه حوالي ثلثي المشروعات ووجده فريق هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أثناء الزيارات الميدانية (على سبيل المثال مشروع المنظومة الإيكولوجية في سابانا كاماغوي في كوسوبا)؛ (3) خلق الشراكات التي توسع نطاق الآثار التحفيزية للصندوق، وهذا إنجاز أبلغ عنه ما يزيد على نصف المشروعات ووجده فريق هذه الدراسة الثالثة؛ (4) تحقيق المعرفة، بما في ذلك على مستوى العلوم والممارسات البيئية، وتبادل المعرفة، وهذا إنجاز أبلغ عنه حوالي نصف المشروعات؛ و (5) تطوير الأدوات والتكنولوجيات، وهذا مجال أبلغ عنه حوالي 40 في المئة من تلك المشروعات.

- أكثر تواضعاً. ووجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أن عدداً ضئيلاً من المشروعات رفع تقارير عن هذا الموضوع سواء من حيث المنجزات أو خلاف ذلك. وأثناء الدراسة الميدانية، وجد فريق هذه الدراسة الثالثة أيضاً أن صندوق البيئة العالمية لم يتناول هذا الهدف على نحو كافٍ. واستنتجت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أن جزءاً من السبب في عدم تحقيق النواتج الأكثر أهمية في هذا المجال هو الافتقار حالياً إلى الوضوح بشأن المشاطرة في المنافع والقدرة الوصول في إطار الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ولهذه الغاية، استنتجت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أنه عندما يتفاوض مؤتمر أطراف هذه الاتفاقية ويضع نظاماً خاصاً بشأن المشاطرة في المنافع والقدرة على الوصول، يصبح صندوق البيئة العالمية في وضع أفضل من الآن في توجيه موارده. علماً بأن فريق الدراسة المعني بالتنوع البيولوجي الذي أنشأه الصندوق بدأ في مناقشة الأثر المحتمل لهذه المفاوضات. تم أيضاً تحديد نواتج البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج الصندوق في المجالات التالية: خلق البيئة المؤاتية وجعل التنوع البيولوجي جزءاً من العمل العادي (التفاصيل أدناه)، والأنواع الغريبة الغازية، والتصنيفات، والتنوع الزراعي البيولوجي، وبرنامج المنح الصغيرة.

الإيضاح رقم 4. التمويل من صندوق البيئة العالمية وعدد المشروعات حسب البلدان، ماعدا المشروعات العالمية والإقليمية (1991 حتى مارس/آذار 2005)



المصدر: نظام معلومات إدارة شؤون المشروعات في صندوق البيئة العالمية، حسب الواقع في مارس/آذار 2005.



• **جعل التنوع البيولوجي جزءاً من العمل العادي** - حدّد صندوق البيئة العالمية هذا الهدف كواحدة من الأولويات في فترة التجديد الثالث للصندوق، واقترحه كهدف استراتيجي لفترة التجديد الرابع. وأثناء الزيارات الميدانية في إطار هذه الدراسة الثالثة، وجد فريق الدراسة أمثلة على بلدان تعمل بجدّ على جعل التنوع البيولوجي جزءاً من العمل العادي فيها، ولكن الصندوق لم يحقق نجاحاً تاماً في هذا الخصوص. ولتخفيض تعقيدات العمليات في تنفيذ الأولوية الاستراتيجية المعنية بجعل التنوع البيولوجي جزءاً من العمل العادي، أوصت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالتنوع البيولوجي بأن «يتم وضع إرشادات وتعاريف واضحة تبين بدقة أنواع الأنشطة والخطوات والإجراءات التدخلية المشمولة بفكرة ومفهوم التضمين في العمل العادي بموجب أهداف الصندوق». ونظراً لأن فريق هذه الدراسة وجد: منسقي أنشطة الصندوق في البلدان، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته يناقشون هذا الموضوع في العديد من الطرق والأطر، يجد هذا الفريق أنه يتفق تماماً مع هذه التوصية.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

التوجّه والبرامج الاستراتيجية. وجدت هذه الدراسة الثالثة أن وضع الأولويات الاستراتيجية لفترة التجديد الثالث للصندوق أدى إلى زيادة التوجّه الاستراتيجي للبرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج صندوق البيئة العالمية في فترة التجديد الثالث. كما أنه جزئياً كنتيجة للتوصيات التي تضمنتها دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي، فإن الأهداف الاستراتيجية التي تم تحديدها في وثيقة برامج التجديد الرابع لصندوق البيئة العالمية تشكل تحسناً للأولويات الاستراتيجية ولموشرات الأثر ونطاق التغطية ولأدوات قياس كل ذلك، ومن شأن هذا تحسين عملية إدارة شؤون حافظة مشروعات الصندوق. كما من شأن أوجه التقدّم هذه أن تتيح للقائمين بتقييم البرامج في المستقبل أدوات أفضل من الآن للقيام بقياس نتائج عمل الصندوق. لكن فريق هذه الدراسة الثالثة يتفق مع دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي في أن البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي مازال عليه صقل وإيضاح وتدعيم استراتيجي هذا البرنامج العامة فيما يتخطى ويرتقي إلى ما بعد الأولويات الاستراتيجية الأربع. وهذا يتعلق أيضاً بقضية إدارة شؤون التوقعات التي نناقشها أدناه. وكذلك وجد فريق هذه الدراسة الثالثة أن وضع الأولويات الاستراتيجية كان بمثابة إرشاد إضافي وأسفر عن توسيع وليس صقل التركيز الاستراتيجي العام. ونتيجة لذلك، يوجد ارتباك بين أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين فيما يتعلق بدور برامج العمليات والأولويات الاستراتيجية. كما أن من الممكن تمويل المشروعات التي تتناول مجموعة واسعة من نواتج

التنوع البيولوجي من خلال صندوق البيئة العالمية نتيجة لهذا التوسيع للتركيز الاستراتيجي.

تخصيص الموارد الاستراتيجية. حين تتم موافقة مجلس صندوق البيئة العالمية على إطار لتخصيص الموارد، سيكون لذلك تداعيات كبيرة على البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج صندوق البيئة العالمية. فقرارات تخصيص الموارد لبلدان محددة ينبغي أن تكون على علم بالجوانب الهامة لعملية وضع الأولويات بالنسبة للتنوع البيولوجي. ومع أن تحديد أولويات البلدان التي تعلن عن أنها «كبيرة التنوع» ليس من السياسات المعلنة من بين سياسات البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي ضمن برامج صندوق البيئة العالمية، تلقت هذه البلدان نسبة مئوية كبيرة من موارد الصندوق المخصصة لصون التنوع البيولوجي. وللتمويل من الصندوق أيضاً قيمة خاصة في البلدان الهامة من أجل التمويل المتعدد الأطراف من بلدان متقدمة. كما أن العديد من بلداننا ليست معتبرة «مناطق مشكلة» من مناطق التنوع البيولوجي أبلغوا فريق هذه الدراسة الثالثة أن التمويل الذي تلقتهم من الصندوق كان إلى حد كبير سبباً في تسهيل تركيز بلدانهم على صون التنوع البيولوجي.

التنويه إليه في الدراسة المعنية بالبرنامج OP21 من بين برامج الصندوق، توجد مفاضلات متعلقة بصون التنوع البيولوجي تعيق قدرات الصندوق على تحقيق الأوضاع التي فيها الكسب للجميع. فبعض المشروعات - كمشروع السوق الإيكولوجية في كوستاريكا - حققت النجاح في إدارة شؤون هذه المفاضلات.

التوصيات

إضافة إلى التوصيات الواردة في دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي فيما يتعلق بالأولويات وبالنواتج - التي أيدتها هذه الدراسة الثالثة في الأقسام الأنفة - توصي هذه الدراسة الثالثة بما يلي:

• في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي، ينبغي تحقيق توازن بين التوزيع المتساوي للموارد من المنظور الجغرافي أو الإقليمي واحتمال تحقيق أكبر المنافع للبيئة العالمية. ومع أن التجانس الجغرافي ليس ضرورياً، فإن استهداف بضعة المناطق المشكلة لا يتسق مع هدف الصندوق الداعي للاشمال والتوازن. وطبعاً يعتبر تحقيق المنافع البيئية العالمية ضرورياً وينبغي أن يرتبط بعملية وإجراءات اختيار المشروعات وتحديد أولوياتها. ويجب أيضاً النظر في الأولويات على الصعيد الوطني والمدلولات التي لجوانب هذه الأولويات (كتخفيف حدة الفقر وإتاحة سبل الرزق البديلة) على تحقيق المنافع. وفي ضوء هذه القضايا، توصي هذه الدراسة الثالثة بأن يتم النظر في هذه القضايا في المناقشات الدائرة حول مدلولات إطار محتمل لتخصيص الموارد (رجاء الرجوع أيضاً إلى التوصية المتعلقة باختيار المشروعات الاستراتيجية بموجب سيناريو إطار تخصيص الموارد في القسم الفرعي بعنوان «البرامج من أجل تحقيق النتائج - على مستوى البلدان» من القسم بعنوان «التوصيات الرئيسية»).

تغيير المناخ (المهام والاختصاصات 1A و 1B)

نتائج الدراسة فيما يتعلق بنتائج أنشطة صندوق البيئة العالمية

وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ أن أداء حافظة عمليات الصندوق في تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري كان أداءً مرضياً، وتتفق هذه الدراسة الثالثة مع هذا التقييم. وحسباً أفادت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ، فإن التخفيضات المباشرة وغير المباشرة⁶ في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تعزى للصندوق في إطار تخفيض الانبعاثات من مصادر مغلقة ومتوقعة في مشروعات جار تنفيذها في مجال التركيز المعني بتغيير المناخ (1991 ولغاية أبريل/نيسان 2004) يبلغ مجموعها حوالي 1,9 بليون طن متري. كما تحسنت فعالية التكاليف

قياس النتائج. وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أنه «على الرغم من الحاجة إلى المزيد من العمل في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، فإن الجيل الجديد من المشروعات التي تمت الموافقة عليها في الآونة الأخيرة يُبين إحراز تقدّم في ضمان استخلاص البيانات الهامة على مستوى المشروعات» وأوصت أيضاً بأن «يتم اعتبار إنشاء خطوط الأساس إلزامياً.. ولاسيما من أجل التأكد من أن يتم وضع مؤشرات التنوع البيولوجي والأثر الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم قياسها وتحليلها على كافة المستويات بدءاً بالمرجات وحتى أثر النواتج». غير أن دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي وجدت أيضاً أنه على مستوى أعلى «مازال يسود الافتقار إلى إرشادات واضحة وإجراءات موحدة أو أهداف أو مؤشرات على مستوى البرامج لتقييم أثر حافظة عمليات الصندوق على أوضاع التنوع البيولوجي». وفي الواقع لم تُثمر جهود فريق هذه الدراسة الثالثة لتحديد الأثر العالمي لصندوق البيئة العالمية على فقدان التنوع البيولوجي. وعلى مستوى النواتج، فإن تطبيق أدوات التتبع على مستوى حوافز المشروعات - التي تم تطويرها لرصد وقياس التقدّم المحرز ضمن كل من الأولويات الاستراتيجية في التجديد الثالث للصندوق - أدى إلى تحسين تسهيل «تصعيد» المؤشرات من مستوى المشروع إلى مستوى حافظة المشروعات.

إدارة شؤون التوقعات. وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أنه منذ بداية الصندوق لم يتم إيضاح «توقعات الصندوق أو المستوى الذي يتم فيه تقييم أدائه - العام وفي مجالات التركيز الثلاثة». ومثلما وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي، وجدت هذه الدراسة الثالثة أن توقعات كل من: مجلس صندوق البيئة العالمية، وأطراف الاتفاقيات، وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين فيما يتعلق بالإنجازات الممكن أن يحققها البرنامج المعني بالتنوع البيولوجي من بين برامج الصندوق هي توقعات غير واضحة. واستنتجت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أن الصندوق هو فعلاً - ولا يمكن أن يكون إلا - أحد الجهات التي تسهم في تحقيق المنافع البيئية العالمية، سواء في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي أو مجالات التركيز الأخرى. ويبدو في الواقع أن هذا أمر أقل وضوحاً وتبيناً في رؤية الصندوق.

المفاضلات في نواتج المشروعات. من بين التوقعات الضمنية لصندوق البيئة العالمية المتعلقة مباشرة ببيئة عمله أن المشروعات في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي (والمشروعات في مجالات التركيز الأخرى) ينبغي أن تؤدي إلى أوضاع تحقق الكسب للجميع، وقام فريق هذه الدراسة الثالثة بالتحقق من هذا الأمر من خلال المشاورات مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين على كافة المستويات. إلا أن حماية وإنعاش التنوع البيولوجي يتزاحمان مع عوامل أخرى يراعيها القطاع العام والخاص عند تخطيط وتنفيذ أنشطة التنمية، شاملة ضغوط الأسواق والفقر على الصعيد المحلي. ونتيجة لذلك، حسبما تم

الإضافية للتخفيض الذي أجراه الصندوق في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مر الزمن (استناداً إلى المخصصات من الصندوق وحدها). وقد أوفى الصندوق بأهداف أدائه المقررة لمنتصف المدة في اتفاقية التجديد الثالث لموارده.

يتباين الأثر المستهدف على الغازات المسببة للاحتباس الحراري تبايناً كبيراً فيما بين مجموعات أنشطة البرامج المعنية بتغيير المناخ، ومستويات الاستثمار، وأنواع البلدان، ومن مشروع إلى آخر. فعلى سبيل المثال، من بين المشروعات الجاري تنفيذها يشكل مشروع المراحل الصناعية المتسمة بالكفاءة الذي ينفذه البنك الدولي في الصين حوالي 40 في المئة من التخفيض المستهدف في ثاني أكسيد الكربون. وليس هذا من المستغرب كثيراً نتيجة الفرق في أحجام وفئات المشروعات التي قدراتها مختلفة أصلاً على تحقيق تخفيض في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

فالمشروعات التي تمت الموافقة عليها في فترة السنتين الماليين 2003-2004 من المتوقع أن تسفر عن تخفيضات مباشرة في تلك الانبعاثات تبلغ حوالي 181 مليون طن متري وتخفيضات غير مباشرة في الغازات تعادل حوالي 409 ملايين طن متري من الكربون، وهذا ما يشكل على التوالي حوالي 2 في المئة و 5 في المئة من الانبعاثات البالغة على الصعيد العالمي 9 بلايين طن متري في عام 2000 (معهد الموارد العالمية 2004). وهكذا، بينما تجد هذه الدراسة الثالثة أثر الصندوق مقبولاً نظراً لمحدودية موارده، فإن دوره في إبطاء تغيير المناخ يعتبر صغيراً. لكن يمكنه الإسهام بدور تحفيزي هام في التأثير على أسواق أنواع الطاقة وتطويرها وتحويل طبيعتها وفي القدرة على الحركة في البلدان النامية، مما يجعل اقتصاداتها في الأمد الطويل أقل إنتاجاً للكربون مما يمكن أن تكون خلاف ذلك.

يعتبر تحويل طبيعة الأسواق من بين التحديات الطويلة الأمد وعملية ديناميكية. ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ وهذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، أخذ ذلك التحويل في الظهور في البرنامج المعني بتغيير المناخ. فقد وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ أنه تم تحقيق أكبر قدر من التقدم في حافظة العمليات التي تستهدف تحقيق كفاءة استخدام الطاقة، كما وجد فريق هذه الدراسة الثالثة أثناء عمله الميداني إنجازات تؤيد هذه النتيجة العامة، بما في ذلك كفاءة استخدام الطاقة الكهربائية في تايلند. والواقع أنه بالنسبة للعديد من الأسواق الناشئة، يعتبر صندوق البيئة العالمية قوة دافعة تساعد على دفع التغييرات قُدماً.

ولكن ما جرى في مجموعة الأنشطة المعنية بالطاقة المتجددة أكثر تبايناً، حيث إن صندوق البيئة العالمية غالباً ما يسعى لتطوير أسواق من خط أساس أدنى بكثير. فمازالت الطاقة المتجددة بصفة عامة أكثر تكلفة وأقل سهولة في الحصول عليها مقارنة بمصادر الطاقة من الوقود الأحفوري، وذلك على الرغم من الجهود المستمرة لزيادة كمياتها وإجمالياتها في الأسواق. وأفادت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ بأن الصندوق تمكن من الإسهام في

إحداث تغييرات في الأسواق الناشئة في قطاعات محددة من قطاعات الطاقة وفي بلدان محددة، كما وجدت هذه الدراسة الثالثة أمثلة جيدة على تحويل طبيعة الأسواق في قطاع الطاقة المتجددة، منها مشروع إنتاج الكهرباء بطاقة الرياح في روسيا. وفيما يتعلق بدفع تكنولوجيا الطاقة الجديدة قُدماً، لم يتم تحقيق سوى تقدم محدود، فقد اتضحت صعوبة تصميم وتنفيذ تلك المشروعات، وذلك نتيجة في معظمها لضرورة الإجابة على أسئلة رئيسية متعلقة بالمفاضلات بين الابتكار مع مخاطر عالية في مقابل الاعتماد كجزء من العمل الأساسي مع مخاطر أقل (أنظر أيضاً «التحديات والمفاضلات الاستراتيجية» في القسم الفرعي بعنوان «الأثر التحفيزي» من القسم بعنوان «صندوق البيئة العالمية كعامل محفز»).

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

التوجه الاستراتيجي والبرامج الاستراتيجية. في حين أن الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية استنتجت أنه سيستفيد من زيادة تركيز البرامج في مجال التركيز المعني بتغيير المناخ، لا يبدو أن هذا تحقق تماماً في فترة التجديد الثالث للصندوق. ووجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ أن «الصلات بصورة عامة بين: رسالة الصندوق أو أهدافه، وأولوياته الاستراتيجية، وبرامج عملياته، ومجموعات المشروعات، ومؤشرات قياس الأداء لم تعد واضحة على المستوى النظري، كما أنها ليست متسقة تماماً». ووجدت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أيضاً افتقاراً إلى الوضوح فيما يتعلق بالصلات بين اتجاهات الصندوق الاستراتيجية التي تم الإبلاغ عنها على عدد من مستويات أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين، شاملين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته. وأوصت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ - وتتفق معها هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية - بأن تتصدر سكرتارية الصندوق مهمة تحسين الترابط الاستراتيجي العام عن طريق إضاح غايات نواتج تحويل طبيعة الأسواق التي تسهم بتحقيق الأثر المتمثل في تخفيض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري، وفي كيفية قيام برامج العمليات والاستراتيجيات التي تركز إليها بتوسيع نطاق هذه الغايات.

تخصيص الموارد الاستراتيجية. وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ أن نظام تطوير البرامج الاستراتيجية الحالي ليس ملائماً للاختيار الاستراتيجي، وهذا وضع أدى إلى أن تكون حافظة العمليات مشتتة نسبياً وإلى حالات من الفرص الضائعة من حيث الأثر الممكن. وأوصت تلك الدراسة صندوق البيئة العالمية «بتحسين الاختيار الاستراتيجي وعملية تخصيص الموارد. بهدف ضمان توجيه معظم العمليات التي تتضمنها الحافظة نحو جهود تخفيف حدة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في البلدان التي تلك المستويات عالية فيها نسبياً، مع إمكان تحقيق التحول في طبيعة

أسواقها». وتتفق هذه الدراسة الثالثة وتجد أن تحديد الأولويات بين مصادر انبعاثات تلك الغازات ينبغي أن يستمر من خلال النظر في التوفّر النسبي للموارد التمويلية على صعيد البلدان، وفي الفرص المحددة التي يمكن فيها لصندوق البيئة العالمية أن يضيف القيمة عن طريق التركيز على مشروعات تحويل طبيعة أسواق محددة. ومع أنه ينبغي على الصندوق إيلاء اهتمام خاص لضمان تركيز حافطة عملياته على تحقيق الحد الأقصى من الأثر، فإن عليه الاحتفاظ بالمرونة اللازمة لتقييم البيئة المواتية في كل من البلدان وتحديد ما إذا كان عليه تمويل أنشطة معينة.

كما تتفق هذه الدراسة الثالثة مع دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ في أنه لكي يضع الصندوق استراتيجيات أكثر تجانساً بالنسبة للبلدان التي من المرجح أن تتلقى مستويات تمويل عالية، عليه النظر في وضع استراتيجيات بشأن تلك البلدان بهدف تحديد أولويات القطاعات والمشروعات المعنية. كما أنه على الرغم من أن البلاغات الأولى من البلدان مالت إلى أن تكون فرصة هامة لكي تقوم تلك البلدان بوضع استراتيجياتها بما يأخذ في الاعتبار عناصر تخفيف الحدة والتأقلم. وفي الواقع، أوحى المقابلات مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته بأن زيادة مستوى التزام البلدان بالمشروعات وملكيته لها وتحسين التواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة ينجمان عن تعديل النهج الذي يتم اعتماده وإتباعه بشأن البلاغات الثانية من البلدان.

قياس النتائج. على الرغم من أن نوعية بيانات حافطة عمليات الصندوق في مجال التركيز المعني بتغيّر المناخ تحسّنت في السنوات القليلة الماضية، فإنها مازالت ضعيفة نسبياً. وأوصت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ بأن «تقوم سكرتارية صندوق البيئة العالمية بإتاحة إرشادات واضحة وصريحة بشأن الحساب الواقعي لما يجب تفاديه أو تخفيضه من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري أثناء تصميم وتنفيذ المشروعات، والطريقة التي ينبغي أن يتم بها رصد أثر ذلك والإبلاغ عنه». ووجدت هذه الدراسة الثالثة أن المناقشات جارية بشأن كيفية التحسين والانتقال إلى نهج أكثر تجانساً بشأن مجال التركيز المعني بتغيّر المناخ والذي من شأنه إعطاء نتائج قابلة للقياس الكمي، عند الإمكان، وزيادة وضوح قياس الأثر حيثما كان القياس الكمي أكثر صعوبة. كما أن النهج الذي اشترك في وضعه كل من: سكرتارية صندوق البيئة العالمية، ومكتب الرصد والتقييم في الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات من أجل التوصل إلى تقديرات انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي ينبغي تفاديها من خلال مشروعات الصندوق يجب نشره في أقرب وقت ممكن كدليل إرشادي لفائدة مناصري المشروعات. كما تؤيد هذه الدراسة الثالثة تطوير طرق أفضل لقياس نتائج عملية تطوير الأسواق التي تقترحها برامج التجديد الرابع لصندوق البيئة العالمية.

تعلّم وتكرار الدروس. استنتجت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ أن «عملية التعلّم داخل أسرة صندوق البيئة العالمية لم تكن منهجية ولا شاملة للنظام، ولم يكن لديها تواصل قوي مع الخبرات الخارجية». ومع أن تلك الدراسة وجدت أمثلة على مبادرات تبادل المعلومات داخل الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وعلى مستوى المقر الرئيسي ضمن فريق العمل والدراسة المعني بتغيّر المناخ، فقد أوحى بضرورة تحسين عملية التعلّم بين المشروعات ضمن المجموعات نفسها وضمن وبين البلدان. ومثلما وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ، وجدت هذه الدراسة الثالثة أن نهج الصندوق بشأن التعلّم والمحاكاة ليس فعالاً في ضوء حافطة العمليات والأفكار القيّمة الناجمة على مستوى المشروعات. وكعلامة إيجابية على التقدّم المحرز، تستمر المناقشات بين هيئات صندوق البيئة العالمية بشأن مبادرة تجريبية معينة بإدارة المعلومات في البرنامج المعني بتغيّر المناخ.

التأقلم. اقترح منسقو عمليات الصندوق في البلدان والمنظمات غير الحكومية في عدة حلقات عمل إقليمية - ولاسيما في منطقة المحيط الهادئ - لفريق هذه الدراسة الثالثة ضرورة قيام الصندوق بتمويل أنشطة في مجال التأقلم مع تغيّر المناخ نظراً لأن هذا الهدف هو من ضمن إرشادات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، علماً بأن عمليات تخفيف حدة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري ليست من الأولويات العالية في تلك البلدان نظراً لصغر حجمها. غير أن أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين نوهوا إلى أن التأقلم سيكون مجالاً برنامجياً جديداً متسماً بالتعقيد لأن قضايا التأقلم عادة ما تكون محلية، ولذلك سيكون من العسير حساب المنافع البيئية العالمية والتكاليف الإضافية المعنية. ويدير صندوق البيئة العالمية حالياً ثلاثة صناديق متعلقة بعملية التأقلم، وذلك إضافة إلى الصندوق الاستئماني الذي يشمل التأقلم بين أولوياته الاستراتيجية. ويقوم الصندوق حالياً بإنشاء مشروعات تجريبية أو إيضاحية تستهدف بيان كيف يمكن ترجمة خطط التأقلم وعمليات تقييمها إلى مشروعات تتيح المنافع ويمكن إدماجها في سياسات البلدان وخطط التنمية المستدامة

تمويل تخفيض انبعاثات الكربون وعلاقته بصندوق البيئة العالمية. وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ أنه سيكون من «المفيد إيضاح انخراط الصندوق في برامج تخفيض انبعاثات الكربون». ويعتقد فريق هذه الدراسة الثالثة أن تمويل تخفيض انبعاثات الكربون سيسهم بدور متزايد في تحسين العائد المالي من العديد من المشروعات من النوع المشمول في حافطة مشروعات الصندوق، ولاسيما مع بدء العديد من المناطق والبلدان (كالاتحاد الأوروبي واليابان وكندا) بفرض قيود على انبعاثات الكربون من المصانع، مما يتيح للشركات الحافز للعثور على فرص تخفيض تلك الانبعاثات بتكلفة منخفضة. ومع سريان مفعول بروتوكول كيوتو، يمكن أن يكون بعض المشروعات التي اعتمدت على الصندوق قادرة على الاستفادة من التمويل المتاح

• الاستغلال التام للفرصة الفريدة التي تتيحها الجولة الثانية من بلاغات الدول غير المدرجة في الملحق 7 من أجل وضع اتفاقيات مشتركة بشأن ما هو ذو أولوية من بين: السياسات، والبرامج، والمشروعات. ويمكن للصندوق بصورة محددة استخدام هذه الفرصة لوضع استراتيجيات قطاعية بشأن البلدان التي إما لديها حافظة مشروعات كبيرة متنوّعة أو من المتوقع أن يصبح لديها مثل تلك الحافظة.

• تحديد وتجميع الدروس المستفادة من الأنشطة التي تم تنفيذها بموجب الأولوية الاستراتيجية المعنية بالتأقلم من بين أولويات التجديد الثالث للصندوق، وذلك بغية إثراء الأنشطة في المستقبل والتضمين في أية تعديلات محتملة على استراتيجية الصندوق المعنية بالتأقلم. فالصندوق سيضطر في المستقبل البعيد - نتيجة خبرته العملية في الأنشطة التجريبية المعنية بالتأقلم - إلى وضع خطط من أجل استجابة أكثر استراتيجية للتأقلم عقب البرنامج التجريبي، وذلك في ضوء بيانات التكاليف التي يتطلبها كل مصدر من مصادر التمويل.

• تطوير وتصعيد حافظة العمليات المعنية بتغيير المناخ في ضوء نضج سوق غاز الكربون العالمية عن طريق النظر باستبعاد أو الحد من تكنولوجيات محددة تجتذب حالياً تمويلاً كبيراً لتخفيض انبعاثات الكربون في بلدان محددة. وبصفة عامة، سيكون من المهم بالنسبة لسكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته إيضاح تلك المجالات التي يكون فيها تمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون تنافسياً، وذلك بهدف إثراء قرارات الصندوق المتعلقة بالتدخل في تكنولوجيات وبلدان محددة تجتذب حالياً تمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون.

المياه الدولية (المهام والاختصاصات 1A و 1B)

النتائج التي توصلت إليها الدراسة بشأن مساهمة الصندوق في تحقيق سلامة المياه الدولية

وكما نوهت سكرتارية صندوق البيئة العالمية في الوثيقة GEF/C.24/3 التي رفعتها لمجلس الصندوق في نوفمبر 2004، كان البرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج الصندوق أكثر من ناجح في تحقيق الهدف الموضوع لمنتصف المدة الذي حددته العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق. والواقع أن المشروعات التي تمت الموافقة عليها للسنة المالية 2003 والسنة المالية 2004 كانت في ستة مسطحات مائية جديدة عابرة للحدود، وذلك بهدف تسهيل إنشاء مجموعة متنوّعة من أطر الإدارة. وتشكّل هذه الموافقات توسيعاً كبيراً لنطاق التغطية الجغرافي للمشروعات الأساسية في حافظة العمليات.

لتخفيض انبعاثات الكربون، فقد يتيح هذا شروطاً أكثر تنافسية وأكثر سهولة في استقطاب انخراط القطاع الخاص في هذا الأمر.

• في الواقع، بدأت حافظة عمليات صندوق البيئة العالمية تشهد التنافس على الموارد التمويلية - نتيجة لألية التنمية النظيفة - في قطاعات من السوق كطاقة الرياح والغاز من مقابل القمامة، وهي قطاعات لها جاذبية خاصة فيما يتعلق بتمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون لأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة هذه هي تقريباً بتكلفة تنافس تكلفة أنواع الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء. ولكن من غير المرجح أن يكون هذا هو الوضع بالنسبة للقسم الأكبر من حافظة عمليات الصندوق المعنية بتغيير المناخ، ولا سيما فيما يتعلق بمشروعات إنتاج الكهرباء في المناطق الريفية غير المربوطة بالشبكات والتكنولوجيات الأطول أمداً. فحافظة العمليات المزمعة في إطار آلية التنمية النظيفة لا تتضمن العديد من مشروعات تحقيق كفاءة استخدام الطاقة نظراً لصعوبة إتاحة إضافات؛ ولكن قد يتغير هذا - استناداً إلى عدة طرق منهجية جديدة يجري تقديمها إلى مجلس إدارة آلية التنمية النظيفة - حيث إن تحسّن كفاءة استخدام الطاقة يحقق الكسب في مجال الاستحقاقات نتيجة تخفيض انبعاثات الكربون. ولكن بالنسبة للوقت الراهن، من المرجح استدامة كون تحول طبيعة أسواق الطاقة من أجل تحقيق كفاءة استخدامها من بين المجالات التي يركز عليها عمل الصندوق.

وكما يشهد الصندوق منافسة في بعض قطاعات السوق، نرى أن آلية التنمية النظيفة وتمويل تخفيض انبعاثات غاز الكربون ينشطان في مجالات لا ينشط فيها الصندوق. فعلى سبيل المثال، حدّد مؤتمر أطراف الاتفاقية التاسع الذي عُقد في ميلانو القواعد والأسس من أجل مشروعات امتصاص غاز الكربون المؤهلة لأن تكون مشمولة في آلية التنمية النظيفة. وحتى الآن، لم ينظر صندوق البيئة العالمية في مشروعات في هذه المجالات. فالامتصاص الجيولوجي من خلال التقاط غاز الكربون وامتصاصه وتحويله إلى مركبات عضوية حددته دراسات وبرامج تطوير معنية بانبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري قامت بها الوكالة الدولية للطاقة، من بين هيئات أخرى، باعتبارها تكنولوجيا رئيسية في الأمد المتوسط من أجل امتصاص غاز الفحم. ومع تطوّر وارتقاء هذه التكنولوجيا، قد يكون من الملائم بالنسبة لصندوق البيئة العالمية القيام بمشروعات معنية بالتقاط وامتصاص غاز الكربون وتحويله إلى مركبات عضوية، وذلك نظراً لكبر نطاق إيضاح وعرض هذه التكنولوجيا في البلدان النامية التي لديها إمكانيات كبيرة في امتصاص غاز الكربون. وهذا ما يشكل مجالاً رئيسياً ينبغي على الهيئة الاستشارية العلمية والفنية رصده ومتابعته.

التوصيات

إضافة إلى تأييد توصيات دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيير المناخ بشأن: ترابط الاستراتيجية، والتوجه الاستراتيجي، وتعلم الدروس، توصي هذه الدراسة الثالثة بما يلي بالاستناد إلى ما تمت مناقشته أعلاه:



أثر البرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج الصندوق

من حيث الأثر على الأوضاع البيئية والاقتصادية والاجتماعية، يحقق مجال التركيز المعني بالمياه الدولية تقدماً عن طريق تحديد المؤشرات ذات الصلة والأهداف فيما يتعلق بتحسين نوعية المياه. ولكن لم يدخل مرحلة برامج العمل الاستراتيجي إلا بضعة مشروعات من حافظة عمليات الصندوق المعنية بالمياه الدولية، ومع أن هذه المشروعات تحقق مساهمات ذات قيمة في تخفيف الضغوط ومن المتوقع أن تؤدي في النهاية إلى أثر على الأوضاع البيئية، مازال من المبكر جداً في عمر هذه المشروعات الإبلاغ عن مثل هذا الأثر.

وبخصوص الأثر المتعلق بتخفيف الضغوط، أفادت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية عن الرضا بشكل معقول عن أن متابعة هذا الأثر كانت جارية في معظم المشروعات. فتخفيض الضغوط بما يساعد في تفادي تدهور الأنظمة الحيوية في المستقبل جارٍ في بعض المسطحات المائية، ومنها: حوض البحر الأسود ونهر الدانوب،⁷ وبحيرة فكتوريا. وفي مسطحات مائية أخرى، مازال يجري القياس الكمي لنتائج المساندة التي قدمها الصندوق، ومن المرجح أن تكون أكبر مما يمكن قياسه في هذا الوقت.

نواتج البرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج صندوق البيئة العالمية

بصفة عامة، حقق هذا البرنامج نواتج كبيرة الأهمية. وتوجد أمثلة عديدة على نواتج في مجال التركيز المعني بالمياه الدولية من شأنها أن تؤدي مع مرور الوقت إلى أثر يتمثل في تخفيض الضغوط. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاقية عالمية، يعتبر مجال التركيز المعني بالمياه الدولية آليتها المالية، نجد أن البرنامج المعني بالمياه الدولية ساند بنفسه التفاوض على وتنفيذ عدد من الاتفاقيات العالمية

والإقليمية. فمجال التركيز هذا يعتبر قوة فعالة من أجل الإصلاحات في السياسات والأطر القانونية والمؤسسات، ومن أجل نتائج ذات قيمة ولكن غير قابلة للقياس الكمي منها: التكامل الإقليمي، والاستقرار السياسي، وتشجيع إحلال السلام والأمن. كما من بين نقاط قوة الإجراءات التدخلية التي ساندها الصندوق أنها تتيح منتدى للبلدان لكي تتناول الأثر الخارجي الذي لأنشطتها على بلدان أخرى تشترك معها في المسطحات المائية ذاتها. وغالباً ما تقاوم البلدان المجيء إلى مائدة المفاوضات، ولكن يمكن أن ينسب إلى البرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج الصندوق الفضل في التغلب على هذه المقاومة. كما أن مجال التركيز المعني بالمياه الدولية يعتبر بالنسبة لمجالات التركيز الأخرى مثلاً على منافع التحديد المنهجي للدراسات المستفيدة وتضمينها في العمليات. علماً بأن شبكة الموارد وتبادل المعارف المتعلقة بالمياه الدولية دخلت مرحلتها الثانية ولديها إمكانية أن تصبح أكثر فعالية في تحقيق نتائج مركزة كدورات التحليل التشخيصي العالمية/برامج العمل الاستراتيجي.

ولكن مازالت توجد تحديات أمام النجاح في تحقيق النواتج. وبصفة خاصة، أبلغت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية عن ضرورة تحسين الترابط بين مكونات الشركاء الاستراتيجية وتحسين التعاون على مستوى العمليات بين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته. كما وجدت تلك الدراسة أن دورات التحليل التشخيصي/برامج العمل الاستراتيجي يمكن أن تكون أداة فعالة إذا تم تضمينها العناصر الصحيحة؛ ولكن لم تشمل كافة دورات التحليل التشخيصي العالمية وبرامج العمل الاستراتيجي التي نظرت فيها تلك الدراسة على تلك العناصر، مما أدى إلى الحد من فعاليتها. علماً بأن هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية وجدت أن من الضروري إيلاء المزيد

الدولية، ولاسيما على المستوى الإقليمي ومن حيث دور آلية التنسيق الهامة في ذلك البرنامج - أي فريق الدراسة المعني بالمياه الدولية لدى صندوق البيئة العالمية. ولهذه الغاية، أوصت تلك الدراسة بإنشاء آلية تنسيق على المستوى الإقليمي بشأن مشروعات المياه الدولية. وأشار ردّ جهاز إدارة صندوق البيئة العالمية إلى إجراءات يجري فعلاً اتخاذها لتحسين التنسيق إقليمياً وإلى أنه تم تضمين التنسيق إقليمياً كسمة من سمات الشراكات الاستراتيجية. كما أوصت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية بأن تتم إعادة تحديد فريق الدراسة المعني بالمياه الدولية لدى الصندوق بطريقة من شأنها (1) تعزيز دوره في وصف وتحديد الإرشادات الفنية والسياسات، و (2) ضمان الاستخدام الأمثل للميزات النسبية للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته ضمن كل من الإجراءات التدخليّة، وأيضاً النظر في اختيار الهيئات التي تقوم بالتنفيذ الفعلي للمشروعات، وذلك وفقاً لمعايير متفق عليها. ومع أن ردّ جهاز إدارة الصندوق جاء مؤيداً لهذه التوصية، فقد أشار إلى أن تنفيذ هذه التوصية قد يستلزم موارد إضافية. علماً بأن هذه الدراسة الثالثة تؤيد هذه التوصيات بهدف تحسين التنسيق داخل البرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج صندوق البيئة العالمية. ولاحظ فريق هذه الدراسة الثالثة أهمية الإدارة من جانب الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، وذلك في تشجيع التنسيق على أرض الواقع فضلاً عن تحقيق النتائج المثلى في المشروعات. ومن هذا المنظور، توصي هذه الدراسة الثالثة بأن تولى تلك الهيئات المزيد من الاهتمام لضمان الإدارة والإشراف الكافيين على المشروعات.

التوصيات

إضافة إلى التوصيات التي تتضمنها دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية التي أيدتها هذه الدراسة، نوصي بما يلي:

- ينبغي أن يتحوّل البرنامج المعني بالمياه الدولية من بين برامج صندوق البيئة العالمية من نمط الاختبار والإيضاح (الأنشطة التمكينية) إلى التصعيد إلى العمليات الكاملة في إطار مساندة: إصلاح التكاليف الإضافية المتفق عليها، والاستثمارات، وبرامج الإدارة اللازمة لمعالجة الأولويات المتفق عليها بشأن أنظمة المياه العذبة والبحرية العالمية الحاسمة الأهمية والعابرة للحدود. كما ينبغي التركيز على ضمان كفاية إدارة المشروعات والإشراف عليها أثناء تنفيذها.

استنفاد طبقة الأوزون (المهام والاختصاصات 1A و 1B)

نتائج الدراسة

البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق أكملت تقريباً الإلغاء التدريجي التام للمواد المدرجة في الملحق أ والملحق ب،⁹

من الاهتمام من أجل ضمان الإدارة والإشراف الكافيين من جانب الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، وذلك خلال تنفيذ تلك المشروعات.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

إيضاح البرامج والإجراءات والممارسات. نوّهت دراسة عام 2000 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية إلى أن «من الممكن القيام بالمزيد لإيضاح دور مختلف برامج العمليات» شاملة: برنامج العمليات المعني بالمسطحات المائية (OP8)، والبرنامج المتكامل لعمليات مجال التركيز المتعدد المعني بالأراضي والمياه (OP9)، وبرنامج العمليات المعني بالملوثات (OP10)، والنهج المتكامل بشأن إدارة المنظومات الإيكولوجية (OP12). وفي إطار استعراض برامج العمليات هذه، لم تجد دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية شواهد تستحق الذكر على إحرار تقدم في إيضاح تعاريفها، وذلك على الرغم من أن تلك الدراسة لم تنوّه إلى أن نطاق مجموعة المشروعات التي تم تنفيذها بموجب برنامج العمليات المعني بالملوثات قد اتسع. ومن أجل معالجة هذه الفروق النظرية، أوصت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية بأن يقوم الصندوق «بوضع واستخدام دليل بشأن مجال التركيز المعني بالمياه الدولية يسهل الحصول عليه والوصول إليه بغية إيضاح المفاهيم والأدوات والإجراءات التي تتسبب بالصعوبات المتكررة بالنسبة لعملية وضع وتنفيذ المشروعات». وتؤيد هذه الدراسة الثالثة هذه التوصية، مع التنويه إلى أن ذلك الدليل يمكن أن يكون مفيداً في مجالات التركيز الأخرى.

الرصد والتقييم وقياس النتائج. أوصت دراسة عام 2000 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية بأن «يتم إعداد وتنفيذ طريقة منهجية مبسطة ومعتمدة بشأن الإشراف والتتبع». ومع أن دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية حدّدت بعض المجالات التي جرى تحقيق تقدم فيها، شاملاً السعي لوضع مؤشرات وتحسين عملية تحديد معالم المشروعات، تم اكتشاف نواقص حالية في نظام الرصد والتقييم يعزى معظمها إلى حقيقة أنه لم يجر تضمين المكونات الخاصة بالمتابعة والتقييم على نحو جيد في نظام. ولمعالجة هذه النواقص، أوصت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية بأن «يقوم صندوق البيئة العالمية بإنشاء نظام شامل بشأن رصد وتقييم مشروعات المياه الدولية يضمن وجود نظام متكامل لجمع وتقييم المعلومات طوال فترة حياة المشروع المعني». وتؤيد هذه الدراسة الثالثة هذه التوصية وتجد أن هذا النظام ينبغي أن يُتيح صيغاً معيارية من أجل الإبلاغ عن تخفيض الضغوطات والمؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.⁸ ولكن توصي بأن لا تكون جهود الرصد مغرقة في القوة أو باهظة التكاليف، وذلك لكي لا تنتقص من الموارد المخصّصة أصلاً لأهداف الصندوق الرئيسية المتمثلة في حفز الإجراءات والأنشطة على أرض الواقع.

التنسيق والإدارة. اكتشفت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالمياه الدولية نواقص فيما يتعلق بالتنسيق في البرنامج المعني بالمياه

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

لم يبق سوى عدد ضئيل من القضايا التي ينبغي معالجتها في مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون، إلى حد كبير نتيجة (1) العلاقة الواضحة بين الأنشطة التي يتم تمويلها والإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون، (2) نضج مجال التركيز هذا، و(3) قوة الاتفاقيات التي توصل إليها أطراف بروتوكول مونتريال. إلا أنه يمكن أن تؤثر عدة قضايا في مدى تحقيق النجاح في المستقبل في مجال التركيز هذا و/أو أن يكون لها مدلولات على تحقيق النجاح في مجالات تركيز أخرى، وهذا ما نوجزه أدناه.

الإلغاء التدريجي لمركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن. يجب رصد الحوار المستمر فيما يتعلق بالإرشادات التي تتضمنها الاتفاقيات بشأن الإلغاء التدريجي لمركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن، حيث إن الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال يشترط عدم إتاحة التمويل لجولة ثانية من عمليات الاستبدال. كما أنه عندما يتم وضع (أو إذا تم وضع) استراتيجيات للإلغاء التدريجي لمركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن، من الضروري الدخول في حوار لوضع استراتيجيات تشجيع تنفيذ أكثر البدائل عدم إضراراً بالمناخ (أي الحد من استخدام مركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن قدر المستطاع). كما أنه من الضروري بذل الجهود للتأكد من أن طريقة AM001 (حرق نفايات هيدرو فلوروكربون 23) المعتمدة بموجب آلية التنمية النظيفة المنبثقة عن بروتوكول كيوتو لا تؤدي إلى حوافز عكسية فيما يتعلق بالإلغاء التدريجي لمركبات كلوروفلوروكربون المهلجن (عن طريق زيادة استهلاك مركبات كلوروفلوروكربون المهلجن 22، والتكاليف الإضافية المؤهلة التي من الضروري أن يساندها صندوق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف).

مشاركة القدرات. الاستراتيجيات القطرية التي رعت الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون وتدعيم الأطر المؤسسية المعنية، أدت إلى تعزيز التزام البلدان، ولكن نظراً لعدم اشتغال التمويل من الصندوق التكاليف الإضافية للعمليات، يمكن أن تكون القدرات في البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى نظام السوق قصيرة الأجل، وهذا يمكن بالتالي أن تكون له مدلولاته على استدامة القدرات أو تبادلها فيما بين المعاهدات المعنية بإدارة شؤون المواد الكيماوية.

سلسلة النتائج الواضحة. من الممكن الاستفادة من الدروس المكتسبة من مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون في مجال التركيز المعني بالملوثات العضوية الثابتة أو اتفاقيات إدارة شؤون مواد كيماوية أخرى، وذلك فيما يتعلق بإنشاء سلسلة نتائج متكاملة وتحديد خط أساس معني.

كما أن صندوق البيئة العالمية أنجز إلى حد كبير هدفه الرئيسي في مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون - وهو إلغاء استهلاك (أي إنتاج وتصدير واستيراد) وانبعاثات المواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلدان السائرة اقتصاداتها على طريق التحول إلى نظام السوق. فقد هبط استخدام المواد المدرجة في الملحق أ والملحق ب في تلك البلدان من حوالي 296000 طن متري من القدرة على استنفاد الأوزون في أواخر ثمانينيات القرن العشرين إلى أقل من 350 طن متري من القدرة على استنفاد الأوزون بحلول عام 2003 - وهذا انخفاض بواقع أكثر من 99.8 في المئة. (عند نشر دراسة عام 2000 عن الأوزون كانت كمية الاستهلاك 14600 طن متري من القدرة على استنفاد الأوزون).

بلغ المجموع التقديري لكميات المواد المستنفدة للأوزون التي تم إلغاؤها تدريجياً¹⁰ بصورة مباشرة حوالي 19000 طن متري، وهذه زيادة بحوالي 700 طن متري منذ عام 1999. ويمكن عزو معظم هذه الزيادة إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه في كل من: إستونيا، وطاجيكستان، وكازاخستان في تنفيذ برنامج للإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون في كل من هذه البلدان. وبالنسبة للبلدان المنفردة، تراوحت نسبة المساعدات من مشروعات الصندوق بين 20 في المئة و 60 في المئة من مجموع الاستهلاك الذي تم إلغاؤه تدريجياً في سنوات الأساس من برنامج البلد المعني. وفي المتوسط، صاحبت نسبة 28 في المئة من مجموع الاستهلاك الملغى من المواد المستنفدة للأوزون مشروعات صندوق البيئة العالمية.¹¹ ويجري الإلغاء التدريجي لبقية الاستهلاك من خلال: قوى السوق، والإجراءات التشريعية، أو تنفيذ أدوات اقتصادية حسب ما تم الاتفاق عليه.

بينما استوفت كافة البلدان - ماعدا كازاخستان - الهدف المتمثل في تخفيض مقداره 70 في المئة بالنسبة لبروميد الميثيل لعام 2003، من الضروري بذل جهود إضافية للإلغاء التدريجي التام لاستهلاك بروميد الميثيل. ومن أجل المساعدة في هذه الجهود، أعلن مجلس صندوق البيئة العالمية أن تخفيض بروميد الميثيل هو من بين أولوياته الاستراتيجية في خطة العمل في فترة سنواته المالية 2005-2007، كما تم اقتراح هدف استراتيجي من بين أهداف التجديد الرابع للصندوق يعالج الاستخدامات المتبقية لبروميد الميثيل ومركبات الكلوروفلوروكربون المهلجن، فضلاً عن أنشطة تدعيم الأطر المؤسسية المعنية. وفي ضوء هذه الأنشطة الهامة التي مازال ينبغي النظر فيها والاتفاق عليها فيما يتعلق باستنفاد طبقة الأوزون، وفي ضوء التقرير الخاص الذي صدر مؤخراً بشأن الأوزون والمناخ عن الفريق العلمي المنبثق عن الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ/ وفريق التقييم الفني والاقتصادي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من غير تاريخ) حيث يشير إلى الأثر الضار بالصحة الذي لتغير المناخ على تخفيف حدة فقدان الأوزون، فإن هذه الدراسة الثالثة تؤيد استدامة الاهتمام الذي تنطوي عليه الأولوية الاستراتيجية المعتمدة بشأن الأوزون في التجديد الرابع للصندوق.

التوصيات

الأراضي (OP15)، وخطة العمل المعنية بتدهور الأراضي، ووثائق المشروعات. وحسبما يتضح من الإيضاح رقم 5، وجدت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أن الصندوق تناول بصورة عامة الأولويات العالمية التي نصت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر - مع استثناءين اثنين: (1) من بين أولويات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر القيام بمكافحته في أفريقيا، بينما يسعى مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي من بين مجالات تركيز عمل الصندوق إلى تحقيق التوازن الجغرافي؛ و (2) تركيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على تلك المكافحة، إلا أن مشروعات الصندوق تتناول كافة أسباب تدهور الأراضي شاملة تلك التي تحدث في المناطق الرطبة.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

من أجل الاستجابة للأولويات الاستراتيجية، على البرنامج المعني بتدهور الأراضي من بين برامج صندوق البيئة العالمية الاستفادة في تحقيق توازن فيما بين: أولوياته الاستراتيجية، ومناهج المشروعات (أي «التقليدي» في مقابل مناهج مشتركة بين القطاعات والبرامج)، وأنظمة استخدامات الأراضي (الزراعة، والمراعي، وتربية المواشي، والحراجة). وتتفق هذه الدراسة الثالثة مع النتائج التي خلص إليها التقرير عن النطاق والترابط (GEF/C.24/6/Rev.2 2005) في أن من الضروري في فترة التجديد الرابع للصندوق معالجة التحديات الأربعة التالية في مجال التركيز المعني بتدهور الأراضي:

- من شأن تحديد معايير ومؤشرات أداء البرامج والمشروعات، واعتماد عملية قائمة على العلم لتحديد الأولويات ضمان اختيار ورصد وتقييم المبادرات السليمة ذات الأثر المرغوب.
- تشجيع التعلم المنهجي من خلال برنامج جيد الملاءمة لعملية إدارة شؤون المعارف.

• ينبغي على سكرتارية صندوق البيئة العالمية التنسيق مع سكرتارية الصندوق المتعدد الأطراف فيما يتعلق بقضية الإلغاء التدريجي لبروميد الميثيل ومركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن. وعلى الشركاء التأكد من أن تظل شروط الأهلية للتمويل بالنسبة لمستخدمي مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن حديثة وملائمة، وأنه يتم تنفيذ حلول معظم الخيارات غير الضارة بالمناخ محل مركبات الكلورو فلورو كربون المهلجن. كما ينبغي على سكرتارية صندوق البيئة العالمية التنسيق مع هيئات إدارة آلية التنمية النظيفة وسكرتارية الصندوق المتعدد الأطراف لضمان أن لا تؤدي الطريقة AM001 إلى تقويض الجهود المبذولة بموجب بروتوكول مونتريال. وبالنسبة للإلغاء التدريجي لبروميد الميثيل، ينبغي على سكرتارية صندوق البيئة العالمية التنسيق مع سكرتارية الصندوق المتعدد الأطراف بشأن أهلية المشروعات للتمويل وفرص الإلغاء التدريجي لبروميد الميثيل.

• على الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته الحيلولة دون النكوص، وذلك من خلال ضمان القيام بما يكفي من تدريب لأجهزة الجمارك وأنشطة الضبط عند الحدود من أجل إحباط الاتجار غير المشروع بالمواد المستنفدة للأوزون.

تدهور الأراضي (المهام والاختصاصات 1C)

نتائج الدراسة فيما يتعلق باستيفاء الأولويات الاستراتيجية

بما أن المجتمع الدولي وافق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، فإن الأولويات التي توجهها تلك الاتفاقية تعتبر أولويات عالمية. ويتناول صندوق البيئة العالمية هذه الأولويات في: برنامج عملياته المعني بتدهور

الإيضاح رقم 5. مقارنة بين أولويات خطط عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والبرنامج رقم OP15، وخطة العمل المعنية بمكافحة تدهور الأراضي

أولويات خطة العمل المعنية بمكافحة تدهور الأراضي	أولويات البرنامج OP15 رقم	أولويات خطط عمل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	
✓✓	✓✓	✓✓	مكافحة التصحر وإدارة الأراضي بما يحقق استدامتها
✓	✓✓	✓✓	إشراك الشعوب الأصلية
✓	✓	✓	خلق البيئة التمكينية
✓	✓	✓	بناء القدرات
•	✓	✓	الإدماج في أولويات البلدان
✓	•	✓	إشراك أصحاب المصلحة المباشرة
✓	•	✓	تطوير التكنولوجيا وتنسيق جمع المعلومات
•	•	✓	الأولوية الجغرافية لأفريقيا

• = غير مشمولة في نطاق البرنامج رقم OP15 أو خطة العمل: ✓ = الوثائق تتناول هذه الأولوية: ✓✓ = الوثائق تؤكد على هذه الأولوية.

الملوثات العضوية الثابتة (المهام والاختصاصات 1C)

نتائج الدراسة

بما أن المجتمع الدولي وافق على اتفاقية ستوكهولم، فإن الأولويات التي توجزها تلك الاتفاقية تعتبر أولويات عالمية. ويتناول صندوق البيئة العالمية تلك الأولويات في: برنامج عملياته المعني بالملوثات العضوية الثابتة (OP14)، وخطة العمل المعنية بمكافحة تلك الملوثات، ووثائق المشروعات. وحسبما يتضح من الإيضاح رقم 6، وجدت هذه الدراسة الثالثة أن استراتيجية صندوق البيئة العالمية تتناول كافة الأولويات العالمية التي تنص عليها الاتفاقية، باستثناء الضرورة الممكنة لتحديد وضع ضوابط تنظم إنتاج مواد كيميائية جديدة لها خصائص الملوثات العضوية الثابتة. كما توجد عدة فروق في التأكيد على أولويات الاتفاقية في مقابل الأولويات التي يفصلها البرنامج OP14 وخطة العمل المعنية بمكافحة الملوثات العضوية الثابتة. فالصندوق يؤكد أكثر على: بناء القدرات وتدعيم الأطر المؤسسية، وضرورة التكنولوجيات المبتكرة، الفعالة التكاليف من أجل التخلص من الملوثات العضوية الثابتة، والهدف المتعلق بتشجيع الاتساق عن طريق تكامل ممارسات إدارة شؤون الملوثات العضوية الثابتة مع مجالات التركيز الأخرى. حتى الآن، كان التركيز الأولي لصندوق البيئة العالمية ضمن مجال التركيز المعني بمكافحة الملوثات العضوية الثابتة هو مساعدة البلدان النامية في إعداد خطط التنفيذ الوطنية الخاصة بها استجابة لاتفاقية ستوكهولم. وحتى يناير/كانون الثاني 2005، تمت الموافقة على 119 اقتراحاً بشأن أنشطة تسهيلية من أجل وضع خطط تنفيذ وطنية.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

مدى الاستجابة. يستجيب صندوق البيئة العالمية لأولويات الاتفاقيات من خلال استراتيجيته المعنية بالملوثات العضوية الثابتة، ولكن من الضروري استدامته في رصد مدى الاستجابة والتفاعل مع الإرشادات من المؤتمر

العثور على التوازن الذي يحقق المنفعة المتبادلة من المفاضلات بين المنافع البيئية العالمية واستدامة سبل الرزق، مع عدم الانتقاص من التفويض الأصلي الممنوح للصندوق لحماية البيئة العالمية.

موازنة الطلب المتزايد باستمرار على المساندة من الصندوق بموجب مجال التركيز الجديد هذا في مقابل محدودية الموارد المتوفرة.

يعتقد فريق هذه الدراسة الثالثة أيضاً أن عدم وجود بيانات خط أساس تقاس بموجبها نتائج مشروعات الصندوق المعنية بمكافحة تدهور الأراضي - من حيث تحسن البيئة الفعلي مع مرور الزمن - يعتبر تحدياً ينبغي التغلب عليه في مجال التركيز هذا (وغيره من مجالات التركيز أيضاً). والصندوق على علم تام بهذه التحديات، وهو يقوم بخطوات كبيرة في معالجتها في إطار خطته وفي وضع الأهداف الاستراتيجية لفترة التجديد الرابع.

التوصيات

- مع مُضيّ الصندوق قُدماً في وضع برامجه لفترة التجديد الرابع، ينبغي وجود تطوّر واضح في تحديد أوجه الاتساق بين مجالات التركيز والبرامج في الإطار العام لعملية الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.
- ضرورة إنشاء نظام لتحديد أولويات التمويل من صندوق البيئة العالمية بموجب البرنامج رقم OP15 (إدارة شؤون الأراضي بما يحقق استدامتها).
- على سكرتارية صندوق البيئة العالمية وضع مجموعة من مؤشرات المخرجات والنواتج، مع التركيز على المنافع العالمية والإضافية على مستويات المشروعات والبلدان والعالم.

الإيضاح رقم 6. مقارنة بين أولويات اتفاقية ستوكهولم، والبرنامج رقم OP14 وخطة العمل لمكافحة الملوثات العضوية الثابتة

أولويات البرنامج وخطة العمل (GEF/C.22/6 2003)	أولويات الاتفاقية
✓	✓
✓	✓✓
✓✓	✓
✓	✓
✓✓	✓
•	✓
✓✓	✓✓
✓✓	•

• = غير مشمولة في نطاق البرنامج رقم OP14 أو خطة العمل؛ ✓ = الوثائق تتناول هذه الأولوية؛ ✓✓ = الوثائق تؤكد على هذه الأولوية.

على الهيئات التي تتولى إدارة صندوق البيئة العالمية وتنفيذ مشروعاته مواصلة استطلاع خيارات تخفيض ازدواجية وتزاحم مبادرات إدارة شؤون المواد الكيماوية، مع استطلاع العثور على فرص تعزيز البنية الأساسية والقدرات في إدارة شؤون المواد الكيماوية من داخل بروتوكولات ومبادرات أخرى معنية بإدارة شؤون تلك المواد. كما ينبغي السعي لتحقيق التنسيق والتعاون بين مجالات التركيز التي تنطوي على ملوثات عضوية ثابتة.

مدى استجابة صندوق البيئة العالمية للاتفاقيات (المهام والصلاحيات 4C)

التنوع البيولوجي (الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي)

وجدت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية - مثلما وجد كل من الدراسة الثانية عن الأداء العام والاستعراض الثاني الذي قامت به الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي¹² ودراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي - أن الصندوق استجاب بصفة عامة لإرشادات مؤتمر أطراف الاتفاقية. وحتى مارس/أذار 2005، قدم الصندوق موارد تمويلية لما بلغ 300 من الأنشطة التمكينية في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي، حيث بلغ مجموع ما خصصه لها 122,6 مليون دولار أمريكي. كما مَوَّل الصندوق أنشطة تقريباً في كافة مجالات الإرشادات التي أتاحها مؤتمر أطراف الاتفاقية. وبصفة خاصة - حسبما تشير دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي - أبدى الصندوق استجابة بصفة خاصة للإرشادات بشأن المنظومات الإيكولوجية في الغابات وبناء القدرات في مجال التنوع البيولوجي.

ولكن الصندوق يواجه بعض التحديات في تناول إرشادات مؤتمر أطراف الاتفاقية. ووجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أن الصندوق مازال يستجيب تماماً في مجالات «تنفيذ إجراءات حوافز فعالة، وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، ووضع المؤشرات، ووضع وتطبيق خطوط الأساس من أجل رصد ومتابعة أوضاع التنوع البيولوجي على مر الزمن، وإنشاء آليات من أجل تشجيع استدامة نواتج المشروعات». كما وجدت هذه الدراسة الثالثة أن الصندوق لم يتناول على نحو كافٍ الأولوية المعنية بالقدرة على الوصول ومُشاطرة المنافع من بين أولويات الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ومع أن الصندوق يستجيب للاتفاقية عن طريق مساعدة البلدان في إعداد تقاريرها الوطنية (وهو ما أشارت إليه أيضاً الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية)، أبلغت الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته فريق هذه الدراسة الثالثة أن التقارير إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي - في بعض البلدان - يمكن أن تكون منعزلة، وهي لذلك ليست من الاتجاه السائد ولا ذات أثر.

وفيما يتعلق بالتحديات العامة على نطاق واسع التي ينبغي على الصندوق التصدي لها، فإن الافتقار بصورة عامة إلى تحديد أولويات الإرشادات من مؤتمر أطراف الاتفاقية مازال من بين التحديات، وذلك حسبما أشارت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي.

الأول الذي عقده أطراف الاتفاقية في مايو/أيار 2005، حسب المقتضى. واستناداً إلى تلك الإرشادات، على الصندوق أن يعمل مع سكرتارية اتفاقية ستوكهولم من أجل التوصل إلى الصيغة النهائية لبرنامج عملياته OP14 كما أنه نظراً لأن خطط التنفيذ الوطنية يتم وضعها بالتوازي مع الإرشادات الصادرة عن الاتفاقية، والإرشادات بشأن أفضل التكنولوجيات المتوفرة، وأفضل الممارسات البيئية، من المهم الاستفادة من هذه الإرشادات في تنفيذ خطط التنفيذ الوطنية والصيغة النهائية للبرنامج OP14. وأعرب منسقو عمليات الصندوق في البلدان أيضاً عن القلق من أن نوعية المساعدة الفنية التي تقدمها الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات في مجال التركيز المعني بالملوثات العضوية الثابتة تتباين بصورة واسعة. كما بدأت المشروعات الإيضاحية بموجب البرنامج OP14 بدون تعليمات واضحة من الاتفاقية بشأن كيفية حساب التكاليف الإضافية، مما أدى إلى بعض الصعوبات من حيث تحديد وحساب الإضافات في مشروعات محددة.

تحديد خطوط الأساس وسلسلة النتائج الواضحة. لا تتوفر مؤشرات كافية من أجل قياس المنافع البيئية العالمية المصاحبة لإلغاء ملوثات عضوية ثابتة؛ وبدون تلك المؤشرات وبدون وضع بيانات الأساس، قد يكون من الصعب إبراز الصورة العامة والسياسية لقضايا الملوثات العضوية الثابتة عالمياً، أو الفهم التام لأثر أنشطة صندوق البيئة العالمية على البيئة العالمية.

التنسيق والتعاون. توجد فرصة لم يتم استغلالها من أجل إدخال المزيد من التنسيق (التدابير) والتعاون بين مجالات التركيز إلى عملية تصميم وتنفيذ المشروعات. فعلى سبيل المثال، قد تنطوي مشروعات تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في حافظة المشروعات المعنية بتغيير المناخ أوجه تنسيق وتعاون وفرصاً لتقاسم التكاليف مع المشروعات المعنية بالملوثات العضوية الثابتة فيما يتعلق بتخفيض مادتي الديوكسين (dioxin) والفيوران (furan). وبالمثل، توجد أوجه تنسيق وتعاون مؤسسية بين اتفاقية ستوكهولم والاتفاقيات الأخرى فيما يتعلق بنقل وإدارة المواد الكيماوية والنفايات الكيماوية ولاسيما اتفاقيتي روتردام وبازل.

التوصيات

- ينبغي الحفاظ على الحوار بين سكرتارية صندوق البيئة العالمية وأطراف الاتفاقيات المعنية، وذلك بغية: رصد الفروق والاختلافات بين الاتفاقيات وبين تنفيذ الصندوق لبرنامج المعنى بالإلغاء التدريجي للملوثات العضوية، وتحديد الأولويات التي يجب تناولها في مشروعات الصندوق في المستقبل، ومعالجة أية قضية تتطلب الإيضاح (مثل حساب التكاليف الإضافية).
- ينبغي على الصندوق البدء بحوار مع جماعة العلماء وإشراكهم في تحديد كيفية وضع معلومات خط الأساس على نحو متمسك بالفعالية فيما يتعلق بتركز الملوثات العضوية الثابتة في البيئة وفي المجموعات البشرية.

البيئة العالمية بإعداد دراسة عن البرامج تصف كيفية تمويل الصندوق الخاص بشأن تغيير المناخ لأنشطة في مجالات البرامج المعنية بالتأقلم ونقل التكنولوجيا. وصادق مجلس صندوق البيئة العالمية على تلك الدراسة في الاجتماع الذي عقده في نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

وفيما يتعلق ببلاغات البلدان، استجاب الصندوق عن طريق مساندة 3 من أصل 40 بلاغاً وطنياً من بلدان مدرجة في الملحق 1، و 105 بلاغات من أصل 115 بلاغاً وطنياً من بلدان غير مدرجة في الملحق 1. وأبلغ ممثلو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ فريق هذه الدراسة الثالثة أن ثلاثة بلدان قامت أيضاً برفع بلاغها الوطني الثاني، وأن حوالي 65 بلداً أفادت عن بدءها عملية إعداد بلاغها الوطني الثاني. ولكن تم تحديد عدة نقاط ضعف فيما يتعلق بالجولة الأولى من البلاغات الوطنية وينبغي علاجها في الجولة الثانية؛ يرجى الرجوع إلى القسم الفرعي بعنوان «تغير المناخ» في القسم بعنوان «تحليل مجالات التركيز» للإطلاع على تقييم هذه الدراسة الثالثة للبلاغات الوطنية والتوصيات من أجل الجولة الثانية.

وفيما يتعلق بالأولوية المعنية بالتأقلم من بين أولويات الاتفاقية، بدأ الصندوق في الاستجابة لتلك الأولوية. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2003 وافق مجلس الصندوق على أولوية استراتيجية تقوم بتجربة نهج خاص بعمليات التأقلم، وذلك جنباً إلى جنب مع مبلغ 50 مليون دولار أمريكي من التمويل المصاحب. كما أن الصندوق الخاص بأقل البلدان تقدماً والصندوق الخاص بشأن تغيير المناخ يتناولان قضية التأقلم، ومن المزمع تناولها في إطار الصندوق الخاص بالتأقلم، وذلك على الرغم من عدم وجود معايير واضحة حتى الآن على كيفية تنفيذ هذا الصندوق. وفي الواقع، مازال أمام الصندوق الكثير مما ينبغي عليه اتخاذ قرارات بشأنه من حيث تمويله لأنشطة التأقلم - على سبيل المثال، كيفية جعل التأقلم من صميم عمل مجالات التركيز الأخرى في حافظة عملياته. وكما نوهنا في الفقرة السابقة، هذه القضايا هي مدار بحث القسم الفرعي بعنوان «تغير المناخ».

استنفاد طبقة الأوزون (بروتوكول مونتريال)

حسبما تمت مناقشته في القسم الفرعي المتعلق باستنفاد طبقة الأوزون أعلاه، أصبحت الآن تقريباً كافة البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى نظام السوق التي قدم لها الصندوق المساعدات متقيدة بالبروتوكول. ولهذا، يعتبر الصندوق أنه أنجز فعلاً الهدف الرئيسي لبروتوكول مونتريال - إلغاء انبعاثات واستهلاك المواد المستنفدة لطبقة الأوزون (أي إنتاجها وتصديرها واستيرادها).

فيما يتعلق بالاستجابة للاستراتيجية، وجدت الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أن الصندوق يستجيب لبروتوكول مونتريال ويسانده أيضاً. ومنذ تلك الدراسة الثانية عن الأداء العام للصندوق، لم يتقدم اجتماع أطراف بروتوكول مونتريال سوى بطلب محدد واحد من الصندوق، وهو يتعلق بتقديم موارد تمويلية لجنوب أفريقيا من أجل الإلغاء التدريجي لبروميد الميثيل. وكانت استجابة الصندوق لهذا الطلب تامة حيث وافق على تقديم الموارد التمويلية المطلوبة لجنوب أفريقيا.

وتشمل التحديات الإضافية التي حددتها تلك الدراسة «وضع نهج تشاركي فيما بين الأطراف المعنية من أجل تمكين حصول اتفاق على إيضاح وتحديد أولويات إرشادات مؤتمر الأطراف» و «التوقع الظاهري بأن كافة إرشادات مؤتمر الأطراف تلقى مساندة الصندوق بالمستوى نفسه والديمومة نفسها» وأوصت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي ببذل «جهود أكثر اتساقاً وتنسيقاً لتحسين تعميم المعلومات بشأن كيفية استجابة الصندوق للإرشادات والتوجيهات»، ونوهت إلى أن من الممكن استخدام حلقات الحوار القطرية التي يقيمها الصندوق لإتاحة المكان الجيد لتلك الجهود. وتؤيد هذه الدراسة الثالثة هذه التوصية مع التنويه إلى أن مبادرة الحوار الوطني المعدلة - التي حلت محل حلقات الحوار القطرية - تتيح أيضاً تسهيل عملية الرصد، التي يمكن بدورها أن تتيح فرصة لهيئات الصندوق لتقييم ما إذا جرى تضمين الإرشادات على مستوى البلدان.

تغير المناخ (اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ)

بصورة عامة، وجدت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية - مثلما وجد كل من: الدراسة الثانية لذلك الأداء، والاستعراض الثامن للصندوق الذي قام به في عام 2002 مؤتمر أطراف الاتفاقية، ودراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغير المناخ - أن الصندوق قام بدوره بفعالية كآلية مالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وهو يستجيب للتفويض الممنوح له حسبما تحدده الاتفاقية والإرشادات والأولويات الصادرة عن مؤتمر أطراف هذه الاتفاقية. كما أن تمويل الصندوق للمشروعات هو استجابة للأولويات التي أوجزها مؤتمر أطراف الاتفاقية. كما أن الاتصال والتنسيق بين اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وسكرتارية صندوق البيئة العالمية تحسناً في السنوات القليلة الماضية، ومما ساعد على ذلك أنشطة مشتركة منها الخلوات.

الصندوق يستجيب بصورة خاصة في سرعة تعبئة وتنفيذ الصناديق الاستئمانية كالصندوق الخاص بأقل البلدان تقدماً والصندوق الخاص بتغير المناخ، حسب طلب مؤتمر أطراف الاتفاقية منه. والواقع أنه في إطار الصندوق الخاص بأقل البلدان تقدماً وحتى الآن، تمت الموافقة على مشروعات إعداد برامج العمل الوطني في 43 من أصل 48 بلداً من أقل البلدان تقدماً من بين أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، فضلاً عن مشروع مساندة عالمية، وذلك بما بلغ مجموعه 9,4 مليون دولار أمريكي. كما أعدت سكرتارية صندوق البيئة العالمية اقتراحاً (GEF/C.24/Inf.7 2004) يتعلق بعملية وإجراءات تنفيذ خطط العمل الوطنية بشأن برامج التأقلم، وذلك استجابة لإرشادات من المؤتمر التاسع لأطراف الاتفاقية حيث أنها تنص على مساندة الصندوق لعملية تنفيذ تلك الخطط بأسرع ما يمكن بعد إنجازها. كما اتفق مؤتمر أطراف الاتفاقية التاسع على إرشادات بشأن عمل الصندوق الخاص بشأن تغيير المناخ؛ وبالتشاور مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وسكرتارية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، قامت سكرتارية صندوق



تحقيق واستدامة المنافع البيئية العالمية

إدارتها بفعالية كأحدى نواتج ذلك المشروع، ولكن من الضروري تحقق استدامة تلك المحمية لكي يؤدي ذلك المشروع إلى تخفيض فقدان التنوع البيولوجي.

سواء كانت المنافع البيئية من مشروع ما يمكن أن تظهر في الأمد القصير أو المتوسط أو الطويل، لا يتم تحقيقها إلا عند وجود المجموعة الصحيحة من الأوضاع في الإطار الزمني المعني. فالاستدامة هي استمرار تلك الأوضاع لكي تسهل استدامة المنافع. وفي إطار عمليات صندوق البيئة العالمية بصورة خاصة، تعرّف هذه الدراسة الثالثة الاستدامة على أنها استدامة المنافع المحققة إلى ما بعد إنجاز المشروع وأيضاً دوام الأوضاع – الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والبيئية – الناجمة عن المشروع. وللتركيز على الأوضاع أهميته في إبراز ضرورة النظر إلى ما بعد الأثر عند تقييم الاستدامة، والنظر صراحة في السياق الذي تتمكّن فيه منافع وأنشطة المشروع (أو لا تتمكّن) من الدوام. في الواقع العملي، يتطلب هذا تركيزاً على افتراضات ومخاطر عن الأوضاع الأولية، مع توخي العناية في النظر في ما ينبغي أن يكون شكل الهدف النهائي وكيفية الوصول إليه.

نظراً للعلاقة الوثيقة بين تحقيق واستدامة المنافع البيئية العالمية، إن لم يكونا الشيء نفسه، فإن هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية تتناول مناقشة عوامل تحقيق واستدامة المنافع البيئية العالمية معاً في هذا التقرير. وتم المزيد من إيضاح التداخل بين هذين المفهومين في إطار تجربة قام بها فريق هذه الدراسة الثالثة. فقد قام الفريق بوضع مصفوفة من العوامل – استناداً إلى استعراض لأدبيات صندوق البيئة العالمية – من بين عوامل تحقيق واستدامة المنافع البيئية، وأتضح أن المصفوفتين الناجمتين كانتا متطابقتين تماماً فعلاً.

تعرف وثيقة سياسات صندوق البيئة العالمية الصادرة في عام 1996 المنافع البيئية العالمية على أنها المنافع التي يتم الحصول عليها «حينما يتم الوفاء بأحد الأهداف البيئية العالمية»، وهو ما يتضمّن تحقيق أي من الأهداف البيئية التي تنص عليها الاتفاقية (GEF/C.7/Inf.5 1996). كما توضح وثيقة السياسات أن «المنفعة البيئية العالمية» متميزة عن تحقيق منافع تنموية أو منافع بيئية محلية.

يمكن قياس تحقيق المنافع البيئية العالمية على مستوى النواتج (نتائج قصيرة أو متوسطة الأمد) أو على مستوى الأثر (نتائج طويلة الأمد). ففي المشروعات عالية المستوى الفني بطبيعتها أو التي لها سلسلة نتائج مفهومة جيداً (على سبيل المثال، المشروعات في مجال التركيز المعني باستنفاد طبقة الأوزون)، يمكن عادة تحقيق منافع بيئية عالمية في الأمد القصير، وهي تستمر ما لم يتم اتخاذ إجراء محدد لعكس مسار التقدم الذي تم إحرازه. فعلى سبيل المثال، تستهدف مشروعات الإلغاء التدريجي لقطاع إنتاج مركبات الكلور والفلور والكربون إغلاق مرافق إنتاج تلك المركبات، وبذلك تؤدي إلى إلغاء إمدادات مواد مستنفدة لطبقة الأوزون وانبعاثاتها، وهذا ما يسفر عن منافع بيئية يمكن قياسها كمياً.

ولكن في المشروعات الأكثر تعقيداً من بين مشروعات صندوق البيئة العالمية، وهي غالبية المشروعات في حافظة عمليات الصندوق – كالعديد من المشروعات في مجالات التركيز المعنية بكل من: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، وتدهور الأراضي – لا يمكن الشعور بالمنافع البيئية العالمية وقياسها إلا بعد مضي فترات زمنية طويلة (تبلغ عقوداً من السنوات). ولهذا، يتطلب تحقيق المنافع البيئية العالمية فعلاً أن تكون النواتج مستدامة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي مشروع لصون التنوع البيولوجي إلى إنشاء منطقة محمية تتم

نتائج الدراسة (مهام واختصاصات 2A و 2B و 2C)

والمجتمع المدني - أهمية حاسمة أيضاً في تحقيق واستدامة كافة المشروعات والبرامج، ولاسيما بالنسبة للمشروعات والبرامج المستندة إلى المجتمعات المحلية أو التي تتطلب تغيير السلوك البشري من أجل تحقيق الأثر البيئي المرجو (كما هو شائع في مجالي التركيز المعنيين بالتنوع البيولوجي وتدهور الأراضي). ولهذه الغاية، يعتبر كل من: التواصل وزيادة الوعي، ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة، وتحقيق المنافع على الصعيد المحلي من الأمور الحاسمة الأهمية. وينبغي في إطار بناء الإرادة على الصعيد المحلي إيلاء اهتمام خاص للفئات المعرضة للمعاناة كالشعوب الأصلية والنساء والأطفال.

تتصور هذه الدراسة الثالثة أن «الطريقة» لتحقيق واستدامة المنافع تتألف من ثلاثة مكونات لا تنطبق بالتساوي على كافة المشروعات: (1) عوامل الموارد، (2) عوامل التصميم، و (3) عوامل الإدارة. وعوامل الموارد هي الأصول (الموجودات) التي يجب أن تكون موجودة أثناء تنفيذ المشروعات وأن تستمر عند انتهاء انخراط صندوق البيئة العالمية في المشروع المعني: التمويل، والمؤسسات القوية (القدرة المؤسسية)، والأشخاص المقتدرين على أرض الواقع (القدرة البشرية). وتشمل عوامل التصميم الأسس العلمية والفنية والاقتصادية السليمة، والتحديد الصحيح للمعالم واستهداف الأسباب الأساسية، والأهداف الواقعية، والنطاق والحجم الملائم للمشروع، وتخفيض المخاطر الخارجية، والرصد والتقييم. أما عوامل الإدارة فهي كفاية عملية إدارة المشروع المعني (شاملة المقدرة، والمعرفة التقنية، والإشراف) واستخدام نهج الإدارة التكيفي بغية التفاعل مع المعلومات الجديدة أو التغيرات في الأوضاع على أرض الواقع.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

حسبما نصف أدناه، ترتبط عدة توترات استراتيجية بكل من «الإرادة» و «الطريقة» لتحقيق المنافع واستدامتها، وأيضاً بأنظمة معلومات الإدارة لدى صندوق البيئة العالمية المعنية بتتبع النجاحات في هذه المجالات.

ضمان «الإرادة»

الأولويات الوطنية في مقابل الأولويات العالمية - قد لا تكون الأولويات البيئية العالمية حسبما يراه صندوق البيئة العالمية على اتساق مع أولويات البلدان، مما يزيد في صعوبة تدعيم الإرادة السياسية.

التركيز القطري الواسع في مقابل جعل الإرادة السياسية هي الأولوية - ينبغي أن يكون تركيز صندوق البيئة العالمية على البلدان التي توجد

وجدت هذه الدراسة الثالثة شواهد مشجعة على أن صندوق البيئة العالمية يحقق على أرض الواقع منافع بيئية عالمية دائمة وذات أهمية. ويمكن لهذه الدراسة الإشارة إلى عدد من المشروعات التي تم إنجازها وحققت الاستدامة، وإلى عدد من المشروعات الجاري تنفيذها ويبدو أنها قطعت شوطاً طويلاً في تحقيق ذلك. كما جرى تحديد أمثلة أخرى على مشروعات لم تؤد (أو من غير المرجح أن تؤدي) إلى تحقيق الاستدامة. ومن الصعب الحصول على إحساس دقيق عن مدى الاستدامة فيما يتخطى جيوب الشواهد تلك نظراً لعدم وجود بيانات عن المنافع المستمرة فعلاً أو المرجح حدوثها نتيجة مشروعات الصندوق.

بناء على عمليات الاستعراض المكتبي والميداني التي تم القيام بها، قام فريق هذه الدراسة الثالثة بوضع قائمة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في إنجاز واستدامة المشروعات. وجد الفريق عاملين رئيسيين - على المستوى الأساسي جداً - بالنسبة لكافة مشروعات وبرامج الصندوق بغض النظر عن مجال التركيز المعني أو نوع المشروع:

- «الإرادة» - الإرادة السياسية (على مستوى حكومة البلد المعني) والإرادة المحلية (على مستوى الإدارة المحلية الحكومية والمجتمع المحلي المعني)؛ و
- «الطريقة» - الوسائل والأدوات السليمة لتحقيق واستدامة المنافع البيئية، شاملة عوامل كل من: الموارد، والتصاميم، والإدارة.

«الإرادة» هي الشرط الضروري أو الأساسي الذي بدونه لا يمكن تحقيق أو استدامة منافع صندوق البيئة العالمية. فالإرادة السياسية بين حكومات البلدان يمكن أن يتم إيضاحها وحشدها في طرق عديدة. فهي تتضح في إجراءات وقرارات الزعماء السياسيين الدالة على التزام البلدان (على مستوى حكومات البلدان) وعلى كون المشروعات مدفوعة باعتبارها للبلدان المعنية. ويمكن إظهار هذا الأمر من خلال قوانين وسياسات البلدان (شاملة خطط التنمية الاقتصادية) المتمشية مع أهداف مشروعات صندوق البيئة العالمية، وفي الالتزامات المؤسسية أو المالية بالمشروعات. ويمكن لكل من: جعل البيئة من صميم الواقع، وزيادة الوعي بها، وبناء القدرات المؤسسية اللازمة أن يساعد في بناء الإرادة السياسية بين صانعي القرارات الحكومية.

للإرادة على الصعيد المحلي - شاملة: إرادة أجهزة الإدارة الحكومية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص،

التوصيات

• على صندوق البيئة العالمية إنشاء «فريق الاستدامة» بحيث يكون دائماً ضمن مكتب الرصد والتقييم في الصندوق، وذلك بغية: وضع وتنفيذ مؤشرات الاستدامة، وتنفيذ وجمع المعلومات على مستوى المشروعات والاستدامة الفعلية التي تم تحقيقها، لكي يصبح من الممكن تتبّع وإجمال وتقييم البيانات في حافظة عمليات الصندوق وإجراء الرصد اللاحق لإنجاز المشروعات.

• استدامة التأكيد على الأنشطة التي تستهدف جعل البيئة من الأنشطة العادية على مستوى البلدان ومن الضروري تدعيم مكانة منسقي عمليات الصندوق في البلدان من أجل تعزيز الإرادة السياسية في البلدان. ومن أجل تشجيع امتلاك البلدان للمشروعات وكون تلك المشروعات مدفوعة باعتبارات البلدان، على الصندوق زيادة تركيز برامج البلدان بهدف التخطيط لوضع استراتيجيات وألويات واضحة من أجل الحصول على الموارد التمويلية من الصندوق بحيث تكون تلك الموارد مرتبطة من خلال المفاوضات بأصحاب المصلحة المباشرة من القطاعين العام والخاص وبالعديد من الوزارات والقطاعات. وينبغي أن تراعي برامج البلدان أهمية استخدام القدرات المحلية وزيادة تطويرها، وزيادة الإرادة على الصعيد المحلي وإدخال الاستدامة. (أنظر «التوصيات» في القسم الفرعي بعنوان «الأولويات الوطنية للبلدان المتلقية للمنح» من القسم بعنوان «صندوق البيئة العالمية كعامل محفّز» للإطلاع على المزيد من المعلومات).

• ينبغي أن يقوم الصندوق بزيادة مساعدته في تعبئة التمويل المشترك والتمويل اللاحق لإنجاز المشروعات (على سبيل المثال، غرفة مقاصة للمعلومات عن جهات مانحة محتملة).

فيها الإرادة السياسية فعلاً. وفي البلدان التي لا تكون فيها الإرادة السياسية كافية، ينبغي تكريس الجهود في بناء الإرادة السياسية وليس على المشروعات الفعلية.

• **مشاركة الفئات الضعيفة في السياسات في مقابل ما يجري عادة -** على الرغم من إرشادات الصندوق بشأن مشاركة الفئات المهمشة وأصحاب المصلحة المباشرة، من الضروري زيادة الاهتمام بمعالجة اهتمامات وحقوق الشعوب الأصلية، وزيادة قوة مراعاة قضايا المساواة بين الجنسين في وضع تصاميم وتنفيذ المشروعات (ولاسيما في المشروعات المزمعة في المجتمعات المحلية في المناطق الريفية).

ضمان «الطريقة»

• **عوامل الموارد: الاحتياجات من القدرات في الأمد القصير مقابل الأمد الطويل -** غالباً ما يتم التفاوض عن فرصة زيادة احتمال تحقيق واستدامة المنافع البيئية عن طريق بناء القدرات المعنية في البلدان نفسها، حيث يُستعاض عن ذلك بالاستعانة بخبراء استشاريين يمكنهم إنجاز العمل بسرعة أكبر.

• **عوامل التصاميم: الأهداف البيئية في مقابل الأهداف التنموية -** نادراً ما يكون من الممكن التوصل إلى وضع تتحقق فيه «مكاسب للجميع» من حيث التنمية ولسع النفع العام البيئية العالمية، ويجب أن تدرك تصاميم المشروعات هذا الأمر وتعالجه وفقاً لذلك.

• **عوامل الإدارة: المرونة في مقابل المساءلة -** من الصعب إدخال الإدارة التفاعلية في النظام المعقد الذي لدى صندوق البيئة العالمية، حيث أنه يجب أن يكون صارماً نوعاً ما بغية ضمان المساءلة.

تحسين عملية إدارة شؤون المعلومات

• **النتائج في مقابل الأوضاع -** يتطلب تقييم الاستدامة تركيزاً مكرّساً على متابعة وقياس الأوضاع وليس النتائج ببساطة.

• **التقييم اللاحق لانتهاج المشروعات في مقابل التكاليف الإضافية -** يتطلب التحديد الدقيق لمدى استدامة المنافع الرصد المنهجي اللاحق وتتبع البيانات. وهذه أنشطة من شأنها أن تتطلب موارد إضافية.



صندوق البيئة العالمية كعامل محفز

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

الآليات المالية مقابل غير المالية من أجل الآثار التحفيزية. قد يكون الحوار مبرراً لتحديد ما إذا كان تركيز الصندوق تركيزاً شاملاً على الأنماط المالية لتحقيق الآثار التحفيزية تركيزاً ملائماً، أو ما إذا كان ينبغي إعطاء وزن معادل لأنماط أخرى في معادلة معايير المشروعات، أو على الأقل وزناً أكبر مما تعطى الآن.

صندوق البيئة العالمية «كمُستقطب» أو «مُستقطب». يجري استخدام بعض موارد الصندوق التمويلية من أجل الإضافة إلى موارد تمويلية أخرى تم تخصيصها لمشروعات سيجري تنفيذها سواء مع أو بدون مساهمات الصندوق. فموارد الصندوق المحدودة يمكن أن تسفر عن آثار تحفيزية أكبر إذا جرى استخدامها لمشروعات لا يمكن أن يجري تنفيذها بدون المساعدة من الصندوق، أو التي يمكن أن تكون أكثر تأثراً وتقييداً برسالة الصندوق.

تنفيذ التفويض بشأن القطاع الخاص. يتطلب قيام الصندوق بوضع استراتيجية تؤدي فعلاً إلى إشراك القطاع الخاص قرارات صعبة بشأن مدى استعداده للتواصل مع قطاع الصناعة وتسوية الفروق والاختلافات في: الأنماط، والأساليب، والحوافز للتعامل والعمل معاً.

الابتكار في مقابل تفادي المخاطر الابتكار – الذي تصاحبه المخاطر عادة – شيء ينشط الصندوق في تشجيعه، ومع ذلك فإن معايير المشروعات وجهات التمويل المشترك تستهدف تقليل المخاطر وضمان

يسعى صندوق البيئة العالمية إلى خلق آثار تحفيزية عن طريق استخدام موارده التمويلية المحدودة في تحقيق منافع بيئية عالمية أكثر أو أسرع مما يمكنه تحقيقه لوحده. ويوسع الصندوق خلق آثار تحفيزية عن طريق: زيادة الموارد، وتشجيع ظهور الأوضاع اللازمة، أو تشجيع إجراءات تؤدي إلى زيادة سرعة أو مقدار المنافع البيئية العالمية، وذلك حسبما يبين الإيضاح رقم 7.

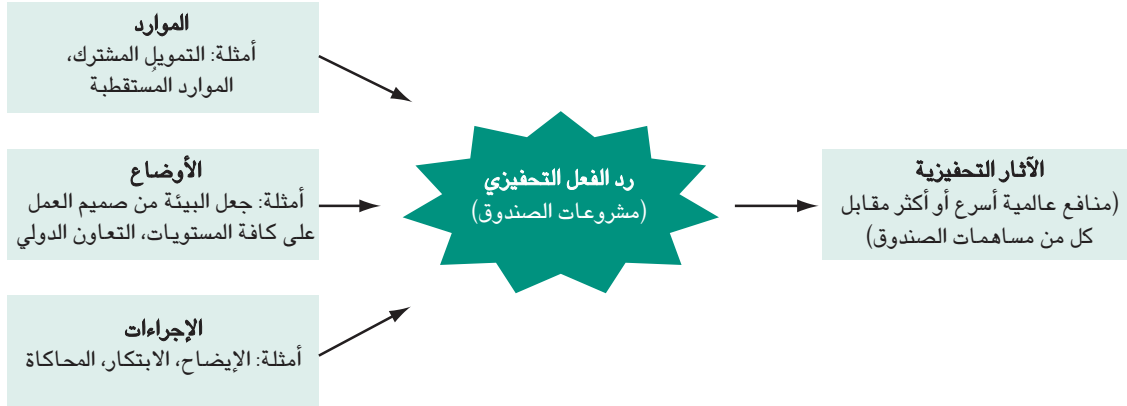
الآثار التحفيزية: المدى والعوامل (مهام واختصاصات 3A و3B)

تنص وثيقة المهام والاختصاصات رقم 3A على أربع آليات من أجل الإجراءات التحفيزية وتطرح سؤالاً عن مدى نجاح صندوق البيئة العالمية في تحقيقها: (1) استقطاب موارد إضافية من القطاع العام والقطاع الخاص؛ (2) حفز النتائج عن طريق: الابتكار، والإيضاح، والمحاكاة؛ (3) تشجيع التعاون الدولي بشأن القضايا البيئية؛ و (4) جعل قضايا البيئة من صميم عمل المؤسسات الشريكة. أما وثيقة المهام والاختصاصات رقم 3B فهي تسأل عن العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى آثار تحفيزية وما هي القضايا التي ينبغي معالجتها لتحسين الآثار التحفيزية.

نتائج الدراسة

يبين الإيضاح رقم 8 النتائج الرئيسية فيما يتعلق بوثيقتي المهام والاختصاصات 3A و3B .

الإيضاح رقم 7. آليات صندوق البيئة العالمية من أجل إنتاج آثار تحفيزية



المصدر: المؤلفون.

المنفذة لتلك المشروعات - بوضع تعاريف عامة ومؤشرات بشأن آليات الآثار التحفيزية (على سبيل المثال: التمويل المشترك، والموارد التي تم استقطابها، والمحاكاة، وجعل البيئة من صميم العمل) وإنشاء نظام لإدارة شؤون المعلومات يستهدف جمع وتتبع البيانات بغية تسهيل تقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه.

تحقيق المشروعات للنتائج المرجوة. ويعتبر اجتذاب مشاركة القطاع الخاص في أنشطة الصندوق من بين مجالات الاهتمام الرئيسية، حيث قد تكون المخاطر عالية ولكن احتمالات النجاح قد تكون كبيرة أيضاً. ومن الضروري وجود الحوافز والإرشادات اللازمة لتشجيع السعي وراء فرص أعلى مخاطراً وتشجيع زيادة الابتكار بهدف التوفيق بين هذين الأمرين المتنافسين.

تشجيع الآثار التحفيزية من خلال: جعل الابتكار والإيضاح والمحاكاة من صميم الأنظمة. وعلى سكرتارية صندوق البيئة - بالتعاون مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات - تنظيم حلقة عمل سنوية من أجل كل من مجالات التركيز الرئيسية، وذلك بهدف تبادل المعلومات عن الابتكارات الناجحة، ومشروعات الإيضاح، والمناهج التي جرى عرضها ميدانياً، ومن ثم وضع خطوط استراتيجية بشأن كيف وأين يجري تشجيع محاكاتها. وينبغي تعميم مداورات حلقة العمل تلك على نطاق واسع في كافة أرجاء شبكة الصندوق و قدر الإمكان شبكات البلدان المعنية.

إدارة شؤون المعلومات وتبادل المعارف. لا تحقق أنظمة المعلومات التي لدى الصندوق كفاية تتبع مؤشرات الآثار التحفيزية، ولا يوجد نظام لتبادل المعارف على نطاق شبكة الصندوق بهدف نشر المعلومات وتشجيع المحاكاة في القطاعات أو المناطق الجغرافية الملائمة. ومن شأن تطوير وتنفيذ أنظمة إدارة المعلومات وتبادل المعارف أن يتطلب تكريس موارد إضافية لهذا الأمر. (أنظر القسم الفرعي بعنوان «التحدي المائل في إدارة شؤون المعلومات بالنسبة لصندوق البيئة العالمية» في القسم بعنوان «إجراءات صندوق البيئة العالمية» للإطلاع على المزيد من المعلومات عن التحديات العامة المصاحبة لإدارة شؤون المعلومات داخل الصندوق).

تعزيز خطة وضع استراتيجية بشأن القطاع الخاص. على سكرتارية صندوق البيئة العالمية - بالتنسيق مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات - العمل على نحو مباشر مع جهات القطاع الخاص على تحديد الوسائل والأنماط الملائمة لزيادة مشاركة القطاع الخاص الفعلية، ووضع استراتيجية بشأن التواصل وتقاسم

التوصيات

- التتبع المنهجي للعلامات الدالة على الآثار التحفيزية. على سكرتارية صندوق البيئة العالمية أن تقوم - بالتعاون مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات

الإيضاح رقم 8. النتائج الرئيسية لوثيقتي المهام والصلاحيات رقم 3A و 3B

المدى	استقطاب	ابتكار وإيضاح وتكرار	تعاون دولي	جعل البيئة من صميم العمل
نسب التمويل المشترك من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة متزايدة على مر الزمن.	البنك الدولي مسؤول عن حصة الأسد من التمويل المشترك في خطط، وهذا متوقع لما له من ميزة نسبية قياساً بهيئات الأمم المتحدة، وذلك في استراتيجيات الاقتصاد الكلي والقطاع الخاص وقدرته على استقطاب الأموال.	التكرار هدف أو نشاط بالنسبة للعديد من مشروعات الصندوق. على سبيل المثال، المحاكاة لازمة لتحويل طبيعة الأسواق في مجال التركيز المعني بتغيير المناخ، والتحول إلى المحافظة في الأراضي والقطاعات الإنتاجية في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي.	تساعد مشروعات الصندوق الإقليمية والعالمية في تشجيع التعاون الدولي في القضايا البيئية. حلقات العمل الإقليمية في إطار هذه الدراسة الثالثة تبين وظيفة هامة من وظائف الصندوق في حفز التعاون الدولي، حيث أنها خلقت منتدى لتحسين التنظيم والتعاون وخلق الشبكات وأيضاً التعرف على الصندوق في المناطق.	لا يوجد نظام شامل في الصندوق لقياس وتتبع مدى جعل البيئة من صميم العمل في كافة حافظة العمليات، ولو أنه تم تطوير أداة تتبع في مجال التركيز المعني بالتنوع البيولوجي بموجب الأولوية الاستراتيجية رقم 2.
من غير الممكن إجراء تقييم شامل للتمويل المشترك الفعلي لأنه لا يتم تتبع تلك البيانات، وغالباً ما لا يتم الإبلاغ عنها في التقييمات النهائية.	استقطبت مشروعات الصندوق الكثير من المساندة غير المالية، شاملة: الخبرة الفنية، وقدرات الإدارة، والمعدات والتكنولوجيا، ومساهمات عينية أخرى من: منظمات غير حكومية، وجماعات أكاديمية وصناعات.	توحي الشواهد بأن الصندوق يحفز: الابتكار، والإيضاح، والمحاكاة. ولكن من غير الممكن تحديد مدى حدوث ذلك نظراً لعدم وجود بيانات عن هذا الموضوع. كما لا يوجد تعريف فعلي ومؤشرات بشأن المحاكاة فيما بين كافة مجالات التركيز وأنواع المشروعات ضمنها.	للصندوق أهمية حاسمة في دفع الاتفاقيات متعددة البلدان بهدف إدارة شؤون المسطحات المائية المشتركة. ولكن هذه الاتفاقيات غالباً ما تكون ضعيفة مع اقتصر المؤسسات ذات الصلة على تقديم المشورة.	منذ الدراسة الثانية عن الأداء العام للصندوق، الجهود تتم لزيادة جعل البيئة من صميم العمل (على سبيل المثال، مبادرة الحوار الوطني). يعود الفضل لبعض الهيئات المنفذة لمشروعات في مجالي التركيز المعنيين بتغيير المناخ والتنوع البيولوجي بزيادة وعي حكومات البلدان وفهمها لقضايا البيئة.
المزيد من فرص استقطاب موارد القطاع الخاص. نشاط الصندوق في هذا القطاع منخفض. يُعتبر تعقد أنماط الصندوق عائقاً.			بذلت الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته جهوداً لجعل قضايا البيئة العالمية جزءاً من برامج عملياتها، ولكن قد يتفاوت مستوى أثر الصندوق على تلك الهيئات والمشروعات استناداً إلى أهمية المساهمة المالية من الصندوق لهيئة محددة أو مشروع محدد. وعلى الشركاء الذين يتيحون موارد تمويلية كبيرة قياساً بالصندوق ضمان اتساق المشروعات مع رسالة الصندوق	
لا يعني ارتفاع مستوى التمويل بالضرورة ازدياد الآثار التحفيزية. فقد يكون للصندوق تأثير أقل على المشروعات التي تشكل فيها موارده التمويلية جزءاً صغيراً من موازنتها. ومما يثير الاهتمام الخاص الموارد التمويلية من الصندوق التي تستعمل في مشروعات البنك الدولي لزيادة أموال مخصصة لها أصلاً.	أشار منسقو عمليات الصندوق في البلدان والمنظمات غير الحكومية إلى أنهم أقل رغبة أو قدرة على الارتباط بمشروعات الصندوق نظراً للوقت الضائع بين تصميم المشروع والموافقة عليه، فهو أطول من فترة دورة الموازنة.	يمكن لتضمين تصميم وتنفيذ المشروعات استراتيجيات تشجيع المحاكاة، ولو أن هذا ما تتغاضى عنه غالباً مشروعات الصندوق. وعلى فرق عمل الدراسة في مجالات التركيز صقل وتعديل معايير استعراض المشروعات من أجل المحاكاة بالنسبة لكل من مجالات التركيز وأنواع المشروعات، مما يمكن أن يؤدي إلى التحسن.	ينبغي تصميم المشروعات متعددة البلدان في ضوء احتياجات وواقع كل من البلدان المعنية. ولتعظيم فرص التعاون الحقيقي وتبادل المعلومات، من الضروري زيادة التعاون بين البلدان وداخلها. كما ينبغي بناء الثقة والاطمئنان بين أصحاب المصلحة المباشرة في المشروعات متعددة البلدان لكي يصبح التعاون قادراً على الاستفادة ذاتياً.	لتضمين عملية صنع القرارات على كافة المستويات اعتبارات بيئية، من الضروري وجود القيادة القوية والحوار على كافة المستويات. ومن الضروري تبادل المعارف والقدرات من أجل بناء الإرادة السياسية.
يمكن أن تسبب شروط التمويل المشترك تأخير المشروعات أو منع الموافقة عليها، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان تقدماً والدول النامية الجزيرية الصغيرة.	لتعزيز مشاركة القطاع الخاص، على أنماط الصندوق أن تناسب احتياجات واقع عالم الأعمال التجارية.	توحي الشواهد المتفرقة بأن مشروعات برنامج المنح الصغيرة أكثر قابلية للمحاكاة نتيجة لتكلفتها المنخفضة. ومن الضروري توفير المزيد من المعلومات عن المحاكاة لتحديد ما إذا كان ذلك صحيحاً.	في مجال التركيز المعني بالمياه الدولية، تؤدي إجراءات التحليل التشخيصي العالمي/برامج العمل الاستراتيجي إلى تسهيل انخراط بلدان متعددة على فترة طويلة الأمد وعلى مستويات الأجهزة الحكومية المحلية والوطنية. كما تعتبر المؤسسات القوية المتعددة البلدان عوامل ذات أهمية.	



باستقطاب موارد تمويلية وغيرها من الموارد. كما ينبغي أن تهدف هذه السياسة إلى ضمان توجيه التمويل المشترك إلى مشروعات الصندوق وليس العكس.

المخاطر. ويجب أن تتم تجربة هذه الوسائل والأنماط من خلال تنفيذ برنامج تجريبي معني بالقطاع الخاص، على أن يتم تمويله كمبادرة خاصة.

إجراء المزيد من التحليلات لآليات الحفز. ريثما يتم توفير البيانات اللازمة، ينبغي على سكرتارية صندوق البيئة العالمية إجراء عمليات استعراض لمحاوِر التركيز بهدف تقييم (1) ما إذا كان يجري تقديم المزيد من مساهمات التمويل المشترك حين يجري إعطاء التعهدات حالما يبدأ تنفيذ المشروعات بدلاً من قبل الموافقة عليها؛ (2) مدى إنتاج مختلف أنواع الاستقطاب لنتائج تحفيزية؛ و (3) تأثير حجم (تمويل) المشروع على التكرار والاستدامة. وبهذا يمكن للصندوق تقييم ما إذا كانت المشروعات أكثر تحقيقاً لتشجيع الاستدامة والتكرار.

- توسيع نطاق التركيز على آليات الحفز غير المالية. وعلى الصندوق النظر في استبدال شروط ومتطلبات التمويل المشترك فيما يتعلق بآليات الحفز غير المالية التي يصفها هذا الفصل، وذلك لفائدة أقل البلدان تقدماً والدول النامية الجزيرية الصغيرة. وتتطلب هذه التغييرات إنشاء فريق دراسة بغية تحديد المؤشرات والشروط الملائمة بشأن آليات الحفز غير المالية.
- إيضاح الاستخدام المقبول لموارد الصندوق المالية بهدف تعظيم استقطاب الموارد. وعلى مجلس الصندوق وضع وثيقة سياسات بشأن الاستخدام الصحيح لموارد الصندوق المالية فيما يتعلق

الأولويات الوطنية في البلدان المتلقية للمنح من الصندوق (المهام والاختصاصات 4E)

نتائج الدراسة

البلدان النامية الجزيرية الصغيرة وفي أقل البلدان تقدماً - إلى أن الصندوق لم يستجب لأولويات بلدانهم التي بالضرورة تضع القضاء على الفقر في طليعة أولوياتها.

أيدت الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية اعتماد نهج برامجي طويل الأمد يتم بموجبه وضع وتنسيق كافة مشروعات الصندوق مع الاستراتيجية طويلة الأمد في البلدان المعنية. ووفقاً للدراسة الثانية تلك، ومع تأييد هذه الدراسة الثالثة لذلك، ينبغي على كافة شركاء الصندوق الرئيسيين اعتماد واتباع ذلك النهج البرامجي بصورة مشتركة مع منسقي عمليات الصندوق في البلدان وأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين فيها، وذلك بتنسيق من سكرتارية صندوق البيئة العالمية. وحتى الآن، أسفر عدم وجود تخطيط وتنسيق لحافظة العمليات على مستوى البلدان عن نتائج قد لا تكون دائماً هي المثلى أو التي يتم تحقيقها في أكثر الطرق فعالية. فعلى سبيل المثال، يؤدي عدم اتساق التركيز ضمن بعض البلدان وازدواجية بعض المشروعات إلى تخفيض فعالية مشروعات الصندوق. وإذا تمت الموافقة على إطار لتخصيص الموارد، من المرجح أن يكون على الصندوق أن يقوم بتخصيص الموارد على نحو منهجي فيما بين البلدان. وفي هذا الإطار، بالنسبة للبلدان التي حافظة عمليات الصندوق فيها قوية، يمكن أن يؤدي وضع وإدارة البرامج الاستراتيجية في البلدان - ضمن الهياكل القائمة - إلى تحقيق النتائج المثلى بالموارد التي يتم تخصيصها لكل من البلدان.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

الأولويات الوطنية في مقابل الأولويات العالمية. يمكن أن يتضارب التفويض الممنوح للصندوق بالتركيز على المنافع البيئية العالمية مع التفويض الممنوح له أيضاً لتمويل مشروعات تكون مدفوعة باعتبارات البلدان المعنية ومستندة إلى أولوياتها الوطنية، حيث أن البلدان تتصرف وفق مصالحها السيادية - وليس لصالح البيئة العالمية بالذات.

الأولويات المحلية والإقليمية في مقابل أولويات البلدان. ينبغي أن تعكس أولويات البلدان الأولويات على مستوى الدولة والمستوى المحلي، ولكن ليس هذا هو الحال في العديد من البلدان.

اشتراط في مقابل ضمان التزام البلدان. ليست إجراءات وضع واختيار المشروعات في الصندوق متسمة بالشفافية، ولذلك لا تعني موافقة منسق عمليات الصندوق في البلد المعني على المشروع بالضرورة التزام ذلك البلد بذلك المشروع. ولكن ضمان التزام البلد المعني حاسم الأهمية من أجل نجاح المشروع وهو من بين ركائز ضمان الاتساق مع

وجدت هذه الدراسة الميدانية الثالثة أن مشروعات الصندوق تستجيب للأولويات الوطنية في بعض البلدان على نحو جيد. فعلى سبيل المثال، شجّع الصندوق وضع أولويات وطنية بيئية تقع في بعض البلدان ضمن مجالات تركيز عمله، كما أن الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته تستجيب إلى حد كبير لمنسقي عمليات الصندوق في البلدان. وبصفة عامة، اتضح أن حافظة عمليات صندوق البيئة العالمية تجسد على أفضل نحو أولويات البلدان التي تمكنت من زيادة الشراكة الاستراتيجية بين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وبين الوزارات الحكومية التي تقوم بتنفيذ المشروعات. كما أن من بين ما أسهم بدور إيجابي في المساعدة في خلق إطار مترابط يتم من خلاله على نحو استراتيجي وضع خطط مشروعات الصندوق (وغيرها من المشروعات) البيئية؛ ما وضعه الصندوق في إطار مبادرة الحوار الوطني¹³ التي وضعها الصندوق والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية، فضلاً عن خطة العمل البرامجي القطري التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستراتيجية المساعدة القطرية التي يضعها البنك الدولي¹⁴.

ولكن مازال يمكن إجراء الكثير من التحسينات. ففي معظم الزيارات التي قام بها فريق هذه الدراسة الثالثة إلى مواقع المشروعات، أثار منسقو عمليات الصندوق في تلك البلدان وممثلون آخرون عن حكوماتها شعورهم بالقلق تجاه مدى استجابة الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وتأثيرها على المشروعات المقترحة إلى مجلس الصندوق، وتجاه دوافع تلك الهيئات للتمويل المشترك خدمة لاحتياجات البلدان في مقابل خدمة هدف وضع مشروعات قابلة للموافقة عليها وتوسيع مستوى أنشطة عمل تلك الهيئات نفسها. كما يمكن أن تظهر حلقات ضعيفة في السلسلة على مستوى البلدان: إذا كان منسقو عمليات الصندوق فيها أو وزارات البيئة التي تستضيفهم ضعيفة وغير ذات فعالية، أو إذا كان اختيار أولئك المنسقين للمشروعات قائماً على دوافع غير الأولويات الوطنية، أو إذا كانت الأولويات الوطنية لا تجسد أولويات الدولة المعنية أو الأولويات المحلية، أو إذا كانت نسبة الفساد الحكومي عالية، أو إذا كانت البلدان تفتقر إلى حكومات مركزية قوية. فهذه الديناميكيات المختلفة قد تؤدي غالباً إلى موافقة منسق عمليات الصندوق على المشروعات لأنها فرص تمويلية جيدة، على الرغم من أنها قد لا تكون في طليعة أولويات البلد المعني. أخيراً، نوّه بعض منسقي عمليات الصندوق في البلدان وبعض المنظمات غير الحكومية - ولاسيما في



الأولويات الوطنية لذلك البلد. وعلى الرغم من عدم وجود طريقة لضمان معايير المشروعات أن مشروعات الصندوق مدفوعة باعتبارات البلدان أو أنها فعلاً تتمتع بالتزام البلدان المعنية في النظام القائم حالياً، وهذا في الواقع أمر ضروري.

المشروعات الأصغر حجماً. الاستدامة في تشجيع المشروعات الأصغر حجماً (من حيث التمويل) التي تتلاءم مع القدرات الاستيعابية في أقل البلدان تقدماً والدول النامية الجزيرية الصغيرة (مثلاً عن طريق تقليل التقارير المطلوبة والأعباء الإدارية). ومن بين الخطوات الإيجابية في هذا السبيل إدخال برنامج تجريبي معني بتمويل المشروعات الأصغر من بين المشروعات المتوسطة الحجم (في حدود 250000 دولار أمريكي).

التوصيات

- مواصلة جهود الربط بين تخفيف حدة الفقر والجهود البيئية ولاسيما بالنسبة لأقل البلدان تقدماً والدول النامية الجزيرية الصغيرة.
- الانتقال إلى زيادة قوة خطط الصندوق على مستوى البلدان. فبرامج البلدان ينبغي أن يتم وضع خططها ضمن الهياكل القائمة، على أن تقوم بذلك فرق متعددة من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين بتنسيق من سكرتارية الصندوق. وينبغي وضع برامج البلدان كامتداد وبالاتساق مع أنشطة مثل مبادرة الحوار الوطني والتقييمات الذاتية للقدرات الوطنية. فعملية وضع برامج البلدان يمكن أن تتوافق على نحو جيد مع هيكل إطار تخصيص الموارد - إذا تمت الموافقة عليه - بما أنه لا بد من أن يتطلب قيام الصندوق بتخصيص الموارد فيما بين البلدان بطريقة منهجية. وسيكون على الصندوق تحديد أولويات المشروعات على مستوى حافظة عملياته في البلدان المعنية، وذلك عن طريق وضع وتعميم إجراءات ومعايير بشأن تحديد الأولويات، التي يمكن أن تتضمن الابتكار، وقابلية المحاكاة، وفعالية التكليف، ومعطيات أخرى.

تقدماً وفي البلدان النامية الجزيرية الصغيرة. ومما ساعد في الاستجابة لاحتياجات وقدرات تلك البلدان: برنامج المنح الصغيرة، وخطط العمل الوطنية بشأن التأقلم، وإدخال برنامج العمليات رقم OP15. ففي البلدان النامية الجزيرية الصغيرة في المحيط الهادئ، كانت حلقة العمل التي تم تنظيمها في إطار هذه الدراسة الثالثة بحد ذاتها منتدًى كبيراً لتبادل المعلومات والتعاون بالنسبة لأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في هذه المنطقة.

لاحظ فريق هذه الدراسة الثالثة عدة قضايا فيما يتعلق بقيام الصندوق بالنظر في تباين قدرات هذه البلدان. أولاً، الغالبية العظمى (88 في المئة) من مشروعات الصندوق في البلدان النامية الجزيرية الصغيرة في المحيط الهادئ هي أنشطة تمكينية ركزت على الوفاء بمتطلبات الإبلاغ الدولية التي لم تحقق النفع للبلدان نفسها (أو للبيئة) بطرق ملموسة، وهذا ما يمكن أن يوضح ولو جزئياً سبب الانخفاض الشديد في تواجد الصندوق في هذه المنطقة. وفي البلدان النامية الجزيرية الصغيرة في البحر الكاريبي، تم تنظيم العديد من حلقات العمل ولكن دون متابعة كافية لحفز الإجراءات المادية الملموسة.

تباين قدرات الدول النامية الجزيرية الصغيرة، وأقل البلدان تقدماً، والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى نظام السوق (المهام والاختصاصات 4F)

نتائج الدراسة

كشفت الدراسات الميدانية في إطار هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أنه أسهم بدور حاسم الأهمية في تدعيم المؤسسات المعنية بالبيئة وتطوير القدرات المؤسسية في أقل البلدان

التوصيات

- مواصلة تشجيع المشروعات الأصغر حجماً التي تلائم قدرات أقل البلدان تقدماً والبلدان النامية الجزيرية الصغيرة. ومن الضروري إتاحة موارد تمويلية إضافية من أجل تنفيذ خطط العمل الوطنية الحالية، وبناء القدرات الحكومية، وجعل قضايا البيئة جزءاً من العمل العادي في تلك البلدان.
- توسيع نطاق جهود التواصل والاتصال لتسهيل إنجاز أجنحة صندوق البيئة العالمية فيما يتعلق بتحقيق المنافع البيئية العالمية، مع مراعاة احتياجات أقل البلدان تقدماً والبلدان النامية الجزيرية الصغيرة.
- مساعدة: أقل البلدان تقدماً، والبلدان النامية الجزيرية الصغيرة، والبلدان الأقل تقدماً من بين البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق في تحديد فرص التمويل الخارجي، وذلك من أجل تحسين قدرتها على الحصول على الموارد التمويلية من الصندوق و/أو تخفيض شروط التمويل المشترك بهدف إزالة العوائق والحواجز.

ما زالت القدرات المؤسسية في أقل البلدان تقدماً وفي البلدان النامية الجزيرية الصغيرة – وبدرجة أقل في البلدان الأقل تقدماً من بين البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق – غير كافية إلى حد كبير من أجل السعي لاغتنام الفرص التي يتيحها الصندوق والوفاء بالتزاماتها تجاهه. فالتغيير الشديد في أجهزة الموظفين أدى إلى فقدان القدرات المؤسسية. كما أن التمويل المشترك يعتبر عقبة أخرى بالنسبة لأقل البلدان تقدماً والبلدان النامية الجزيرية الصغيرة والبلدان الأقل تقدماً من بين البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق. فاستراتيجية التواصل التي اعتمدها الصندوق لم تحقق النفاذ إلى هذه المناطق، كما أن منسقي عمليات الصندوق في بلدانها ليست لديهم الموارد اللازمة للقيام بدورهم نظراً لصعوبات وتكاليف السفر والاتصالات. كما أن التواصل مع البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق غير كافية، حسبما يتضح من الارتباك بين البلدان التي تعمل على الوفاء بمتطلبات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من حيث كيف ينبغي أن يعاملها الصندوق عند «تخرجها» من كونها متلقية للمنح التمويلية من الصندوق.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

ليست استراتيجية الاتصال والتواصل التي اعتمدها صندوق البيئة العالمية كافية للوصول إلى: أقل البلدان تقدماً، والبلدان النامية الجزيرية الصغيرة، والبلدان الأقل تقدماً من بين البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق. ولكن اختيار الصندوق لكيفية السعي (أو عدم السعي) لتنفيذ استراتيجية تواصل مع هذه البلدان يثير التساؤل عن طبيعة الصندوق نفسه: فهل هو مؤسسة دعوة ودفاع دولية مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، أم هو مؤسسة مالية تقوم بتقديم المساعدة المالية مثلما يفعل صندوق النقد الدولي؟ وبالمثل، فيما يتعلق بالتمويل المشترك، على الصندوق النظر في ما إذا كان اهتمامه الأساسي تحسين البيئة العالمية أو أن عليه أن لا يغطي سوى التكاليف الإضافية.



أثر هيكلية صندوق البيئة العالمية على أدائه:

شبكة صندوق البيئة العالمية

نتائج الدراسة (مهام واختصاصات 4A و4D و4G)

الاتصال وتصويب الغايات. أضاف الصندوق إرشادات بشأن تصويب الاستراتيجيات من خلال الأولويات الاستراتيجية التي اعتمدها. كما أن برامج عملياته حققت درجة من النضج وهي مفهومة بوضوح لدى الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته. وأصبحت عملية تخطيط أنشطة عمله أكثر توحيداً ومعيارية وهي تتيح إحساساً بالتحديات الماثلة في عملية وضع البرامج من أجل السنوات القادمة. وما زال العمل جارياً على وضع إطار لتخصيص الموارد من أجل توزيع مقدار كبير من موارد الصندوق.

لكن تلك الإرشادات ذات طبيعة إضافية – أي أنه لا يتم تغيير أية إرشادات سابقة عندما تضاف إرشادات جديدة. وهذا ما أدى إلى إطار أوسع مما ينبغي من أجل الإجراءات الاستراتيجية. كما أن الأولويات تشير إلى مجالات لها أهمية ضمن مجالات التركيز، ولكنها لا تشكل «استراتيجية» ترشد بصورة فعالة الخيارات المتعلقة بوضع البرامج. وفي المستقبل، تؤيد هذه الدراسة الثالثة تأييداً تاماً أية جهود يقوم بها الصندوق بهدف تبسيط إرشاداته الاستراتيجية من أجل التركيز على الأهداف الاستراتيجية، شاملة الإرشادات في مجال معقد جداً هو حساب التكاليف الإضافية.

التنسيق بين الشركاء على مستويات متعددة وإدارة الاعتماد المتبادل المتزايد تعقيداً. في السنوات الأولى من وجود الصندوق، كان التنسيق بين الشركاء معه يتم في معظمه من خلال مجالات التركيز. وفي السنوات القليلة الماضية، انتقلت عملية التنسيق إلى مستوى الشبكة. ومن بين الأمثلة على ذلك ازدياد التنسيق بين فرق عمل الدراسة واجتماع المنسقين التنفيذيين. وفي السنتين الماضيتين، قامت سكرتارية صندوق البيئة العالمية بإنشاء فريق عمليات مكرس لمعالجة قضايا الإدارة والتسيير الإداري بالنسبة للشبكة. وتعتبر هذه الدراسة الثالثة أن هذا تطوراً ضرورياً في عملية نشوء وارتقاء

لصندوق البيئة العالمية – استناداً إلى تركيبته وهيكلته وتقسيم الأدوار والمسؤوليات – شكل المؤسسة الشبكية.¹⁵ وهذا هو الشكل الذي نجم عن وثيقة إنشاء الصندوق من خلال اعتماده على هيئات متعددة تعمل على نحو تعاوني لتحقيق نتائج مشتركة، وهو يبدو ملائماً لتحقيق أهداف الصندوق. ولكن قياسات فعالية هذه الشبكة أخذت في الظهور في الأدبيات.¹⁶

يعتبر النظر في النتائج المحققة أهم طريقة لقياس مدى فعالية أية مؤسسة. فإذا كانت المؤسسة المعنية تحقق النتائج التي تسهم في تحقيق أهداف رسالتها، فإنها تعتبر فعالة إلى درجة ما. وتناقش أقسام أخرى من هذا التقرير النتائج التي حققتها شبكة الصندوق على مستوى مجالات التركيز وأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في المجتمعات المحلية والبلدان.

ولكن من الممكن أيضاً النظر في الفعالية على مستوى الشبكة نفسها (OToole 19917). علماً بأن فعالية الصندوق كآلية لمساندة وتشجيع وتخطيط وتمويل ورصد وتقييم الإجراءات البيئية على أساس عالمي مرتبطة بقدرة الصندوق بصفة عامة على أن يتجاوز بنجاح التحديات المتعلقة بإدارة وتنسيق الأنشطة داخل وضمن شبكة معقدة. وهذه التحديات دائمة وديناميكية. ومع مرور الزمن، يمكن لمؤسسة شبكية التصدي للتحديات بمزيد من الفعالية، ولكن التحديات موجودة دائماً. وبعد النظر في الصندوق في ضوء هذه التحديات – التي جرى استنتاجها من الأدبيات عن شبكات القطاع العام¹⁷ ومن الخبرة العملية التي اكتسبها فريق هذه الدراسة الثالثة – تستنتج هذه الدراسة الثالثة أنه على الرغم من وجود مجالات محددة مازالت بحاجة للتحسين، فإن الصندوق بصفة عامة أصبح الآن مؤسسة أقوى وأكثر استقراراً وفعالية مما كان في فترة الدراسة الثانية عن أدائه العام.

الصندوق، وهي تشجعه على تعزيز هذه القدرة. ويعتبر برنامج التواصل مع البلدان مثلاً على وظيفة التنسيق الذي يغطي كافة مجالات تركيز عمل الصندوق. كما تحسنت على مستوى البلدان أجهزة موظفي الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته (IAS). ولكن على الرغم من ازدياد التنسيق مع تلك الهيئات، من غير الواضح بنفس القدر كيف تقوم سكرتارية الصندوق بتنسيق الجهود مع الهيئات المنفذة للمشروعات (EAS).

مع أن دور الشركاء في البلدان أصبح الآن أقوى مما كان في الماضي، فإنه مازال يزداد أهمية باعتباره الآلية الرئيسية لضمان كون المشروعات مدفوعة باعتبارات البلدان. ومن شأن تنفيذ إطار تخصيص الموارد أن يبرز كثيراً ضرورة التنسيق بين الصندوق والبلدان، بما في ذلك التنسيق بين مختلف الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته التي لديها موظفين عاملين في البلدان. كما توجد أمور لا لزوم لها تؤثر في الكفاءة في مختلف مجالات الأنشطة. فعلى سبيل المثال، ذكر العديد من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في كل من المستويات أن عمليات استعراض المشروعات التي يقوم بها على مدار مرحلة التصميم كل من: سكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، ومجلس الصندوق تركز جميعها على المستوى الفني نفسه وهي تؤدي إلى طلبات لتغييرات في التصميمات متكررة وأحياناً متضاربة.

الأدوار والمسؤوليات المتطورة وإدارة شؤون التعاون والتنافس. ينبع استقرار أية شبكة من ازدياد التفاهم والثقة بين الشركاء المعنيين (Milward and Provan 2003). وفي هذا الخصوص، علق عدة ممثلين داخل سكرتارية صندوق البيئة العالمية والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته على صراحة التحادث الواضحة أثناء اجتماعات فرق عمل الدراسة والمشاورات الأخرى باعتبارها علامة على ازدياد الثقة بالشركاء الآخرين والاطمئنان لهم. وشاهد فريق هذه الدراسة الثالثة درجة عالية تماماً من الثقة أعرب عنها أعضاء السكرتارية والمعنيون من الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، ولكن مازالت توجد تحديات متعلقة بالثقة والشفافية، ولاسيما فيما يتعلق بالمنافسة مقابل التعاون بين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات. يتطلب الدور المعني بإدارة الشبكة المسند دائماً إلى سكرتارية الصندوق نهجاً أكثر تكاملاً مما هو حاصل بشأن المسؤوليات الإدارية. ووجد استعراض قام به فريق هذه الدراسة الثالثة للأدبيات أن قوة الدور الإداري المعني بالشبكة مهمة من أجل استقرارها وفعاليتها على مر الزمن (Provan and Milward 2001). الدور الذي تقوم به سكرتارية الصندوق كمكتب لإدارة الشبكة قد يستفيد من تقويته من أجل مساندة الاستدامة في توسيع المسؤوليات.

تعمل سكرتارية الصندوق والهيئة الاستشارية العلمية والفنية معاً منذ الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية والتجديد الثالث لموارد الصندوق، وذلك من أجل تحسين وإيضاح قيام هذه المجموعة بوظائفها. وتم تأليف جهاز جديد من موظفين وخبراء مع قواعد جديدة للعمليات بشأن الهيئة الاستشارية العلمية والفنية على مدى السنوات الثلاث الماضية. ولكن على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك الهيئة (ورؤساؤها في الآونة الأخيرة) في السعي لصقل وتحقيق تركيز عملها والمزيد من التنسيق مع هيئات الصندوق، وجدت هذه الدراسة الثالثة إحساساً عاماً بين أصحاب المصلحة المباشرة بأن الهيئة الاستشارية العلمية والفنية مازالت لم تصبح مستجيبة كما يجب من أجل تقديم القيمة المتسقة للصندوق. ويبدو أن أعضاء الهيئة الاستشارية العلمية والفنية على علم بهذا الإحساس بتهمس دورها وصرحوا لفريق هذه الدراسة - مثلما فعلت الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته ومكتب الرصد والتقييم في الصندوق وممثلو سكرتارية الصندوق - بأن التفويض الممنوح للهيئة الاستشارية مازال يحتاج للإيضاح ومن الضروري إعادة تحديد رسالته.

الغياب المنظم للرسمية (التوازن بين السيطرة والتمكين من أسباب القوة). تعتبر دورة المشروع الآلية الرئيسية لإدارة التوازن بين السيطرة والتمكين من أسباب القوة داخل صندوق البيئة العالمية، فمن خلالها تتم الموافقة على المشروعات ويتم صرف معظم موارد الصندوق المالية. وجرت جهود لتنظيف إجراءات تحديد المشروعات المزمعة وإضفاء الانضباط عليها، وهذه حلقة حاسمة الأهمية بين برامج العمل والمشروعات الفعلية. كما تم تحقيق التقدم نحو توزيع وظيفة الرصد بين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات المسؤولة عن التنفيذ الفعلي للمشروعات. وتم في الآونة الأخيرة الانتهاء من دراسة عن دورة المشروع شككت فيما إذا كان من الممكن تقصير مرحلة تصميم المشروعات من بين مراحل دورة المشروع بدون التأثير في نوعية المشروعات التي تتم الموافقة عليها. فطول مرحلة تصميم المشروع وصعوبة معرفة الشوط الذي قطعه عملية تصميم المشروعات هما الجانبان الأكثر تعرضاً للنقد من بين جوانب دورة المشروع، وذلك بالنسبة لأصحاب المصلحة المباشرة في مشروعات الصندوق على كافة المستويات.

الحفاظ على نهج اشتمالي. واصل صندوق البيئة العالمية السير في نمط النمو الإضافي من حيث الشراكات والمسؤوليات التي تسهم في زيادة الحيوية. ففي السنوات القليلة الماضية، أضاف الصندوق مجالات تركيز وقام بتوسيع الفرص أمام بعض الهيئات المنفذة



وهم قادرون على التواصل بفعالية. كما أن نقل المعرفة المستفادة فيما بين مجالات التركيز يساعد في تعظيم المعرفة الحالية بطرق ووسائل الصندوق. علماً بأن الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات أسهمت من خلال عملها على المستوى المحلي في البلدان في بناء القدرات على ذلك المستوى، غير أن منسقي عمليات الصندوق في البلدان وممثلي المنظمات غير الحكومية شهدوا بتفاوت قدرات العاملين في تلك المناصب، فالكثيرون منهم كانوا ممن لديهم المعرفة وجيّد الإعداد والاستعداد، ولكن بعضهم كانوا من غير ذوي الخبرات.

كما ازدادت قدرات البلدان على العمل بفعالية ضمن إطار صندوق البيئة العالمية، وذلك على الرغم من أن بعض التحسينات متفاوتة نوعاً ما تبعاً للمنطقة والبلد المعنيين. وما زال أصحاب مصلحة حقيقية من كافة المستويات في مجموعة متنوعة من البلدان يشيرون إلى نقص قدرات البنية الأساسية الضرورية، شاملة تكنولوجيا الاتصالات التي تعتبر من التحديات الرئيسية. كما أن عدم معرفة اللغات يمكن أن يؤثر في قدرة البلدان على الاستيعاب. ومع أن الدراسة الأولى والثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية أشارتا إلى

للمشروعات. كما قام بتدعيم برامج منسّقي عملياته في البلدان لمساعدة البلدان في الإسهام بدور أكثر فعالية. وأدى نضج برنامج المنح الصغيرة إلى زيادة قدرة صغار المنظمات الوطنية غير الحكومية على الوصول إلى والمشاركة في أنشطة الصندوق.

يؤدي تزايد عدد أعضاء شبكة الصندوق إلى زيادة الطلب على قدرات التنسيق لديها، ولكن تجاوز ذلك النمو قدرة الشبكة يؤدي في النهاية إلى الإحباط وعدم الكفاءة. فعلى سبيل المثال، حالياً لا تشارك الهيئات المنفذة للمشروعات في الاجتماعات الإدارية الأسبوعية، وأقر المشاركون في تلك الاجتماعات أن اشتغالها يزيد في صعوبة جدولة وإدارة الاجتماعات. فالاعتبارات اللوجستية تزداد صعوبة كلما ازداد عدد الشركاء. ويجب السعي للعثور على التوازن بين الاشتغال وقدرة النظام على تنسيق المزيد من الشركاء وأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين.

التغلب على نقص القدرات. استفاد صندوق البيئة العالمية حتى الآن من مجموعة رئيسية من المشاركين تعمل وتنضج في إطار شبكة الشراكات منذ مدة طويلة. ويفهم هؤلاء كيف يقوم الصندوق بوظائفه

إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المُنفذة لتلك المشروعات مسؤولية رصد ومتابعة المشروعات، ولكن سكرتارية الصندوق بدأت تتسلم المزيد من المسؤولية عن متابعة ورصد حوافظ العمليات. وتعتبر هذه الدراسة الثالثة رصد أثر هذه التغييرات على شبكة الصندوق نفسه أمراً ذا قيمة عالية. فالتغييرات في شبكة معقدة - كالتي ستنتج عن تنفيذ إطار تخصيص الموارد - يمكن أن تسفر عن نتائج واسعة النطاق غير مقصودة. ولا يمكن للصندوق اتخاذ الإجراءات في الوقت اللازم والتدخل بإجراء تصحيحات وتعديلات إلا عن طريق رصد ومتابعة التغييرات مع مرور الزمن. وهذا المستوى من رصد ومتابعة الشبكة الجاري حالياً بطريقة غير منظمة نوعاً ما ينبغي تعريفه رسمياً وتكليف من يلزم للقيام به، ومن الأرجح ضرورة تكليف سكرتارية الصندوق بذلك، مع إسهام مكتب الرصد والتقييم بدور في ذلك أيضاً.



تسيير الأمور في عالم دائم التطور. أثبت الصندوق على مستوى المشروعات أنه مؤسسة دائمة التطور وتجسيد الذات، وذلك حسبما يتضح من قيامه بانتظام بإجراء: برنامج دراسات، ودراسات عن أدائه العام كهذه الدراسة، ودراسات تقييم أخرى. وغالباً ما يتم - ولاسيما فيما يتعلق بدراسات البرامج - تحويل التوصيات إلى إجراءات من جهاز الإدارة (أنظر القسم الفرعي بعنوان «تباين قدرات البلدان النامية الجزيرية الصغيرة وأقل البلدان تقدماً والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى نظام السوق» في القسم بعنوان «صندوق البيئة العالمية كعامل محفز»). كما أن المدير الجديد لمكتب الرصد والتقييم والمسؤول الكبير الجديد في جهاز موظفي إدارة الصندوق يجلبان معهما منظورين جديدين من المرجح أن يواصلوا انفتاح الصندوق على أفكار جديدة. ولكن من الضروري تدعيم دور الهيئة الاستشارية العلمية والفنية كجهة ارتباط واتصال مع جماعة العلماء من أجل خلق وإدخال أفكار جديدة.

في العديد من الحالات، يكون الأثر الرئيسي الناجم عن تغيير الأوضاع هو الأثر على المشروعات نفسها. وأبرزت دراسات حديثة العهد الصعوبات المصاحبة لعدم مرونة المشروعات وأكدت على أن زيادة المرونة ومجال الابتكار ضرورية لتمكين المشروعات من تحقيق النتائج المثلى في وجه أوضاع تحفل بالتحديات. وأكدت تلك الدراسات ضرورة إيضاح السياسات والإجراءات بهدف تشجيع إدارة المشروعات على نحو تكيّفي (GEF/C.24/Inf.5 2004). ومن جهة أخرى، لا يمكن أن تكون الإدارة على نحو تكيّفي بديلاً عن فعالية تخطيط المشروعات أثناء مرحلة وضع تصاميمها.

الحفاظ على علاقات فعالة مع أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين. في إطار خطة العمل لفترة السنوات المالية 2005-2007، اقترحت

ضرورة إتاحة الوثائق بكافة اللغات الرسمية في الأمم المتحدة، لم يحدث هذا حتى الآن. وكما نوهنا آنفاً، مازالت قدرات منسقي عمليات الصندوق في البلدان متباينة، فبعضهم ليس مواكباً لأنشطة الصندوق في بلدانهم أو ليسوا على تكامل مع وزارات أخرى. علماً بأن فقدان الذاكرة المؤسسية نتيجة شدة تغيير أعضاء مجلس الصندوق ومنسقي عمليات الصندوق في البلدان يعرض للخطر استقرار قدرات البلدان المعنية.

تطوير وضوح المقاييس والنواتج. اعتباراً من نوفمبر/تشرين الثاني 2004، تم إنشاء وحدة الرصد والتقييم في الصندوق كمكتب مستقل له مديره الخاص به. أما التحول إلى مكتب رصد وتقييم يقوم بوظائفه على نحو كامل ويرفع التقارير مباشرة إلى مجلس الصندوق فمن المتوقع أن يتم في السنة المالية 2008. وتم تعديل مسؤوليات الرصد والتقييم بهدف زيادة كفاءة تنفيذهما. ومازالت للهيئات التي تتولى

سكرتارية صندوق البيئة العالمية وضع استراتيجية اتصالات بهدف تحقيق الترابط بين الأنشطة التي يقوم بها حالياً كل من سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته. ويجري توزيع النشرة الإخبارية الشهرية حالياً على نطاق أوسع من السابق بحيث يشمل المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المباشرة الآخرين.

ولكن مازال صندوق البيئة العالمية يحتاج إلى حملة تواصل جريئة بهدف إيصال أخبار منجزاته إلى أصحاب المصلحة المباشرة الخارجيين والداخليين، ولاسيما المنظمات غير الحكومية البعيدة عن مصادر الاتصالات. وكشفت الزيارات الميدانية في إطار هذه الدراسة الثالثة عن أن بعض المنظمات غير الحكومية العاملة على مشروعات الصندوق - ولاسيما الصغيرة منها على الصعيد الوطني - لم تكن تعلم أن الصندوق هو مصدر تمويل المشروعات التي تعمل عليها. ويوجد عديدون في جماعة المعنيين بالبيئة العالمية ممن ليست لديهم فكرة كافية عن صندوق البيئة العالمية والدور الذي يقوم به.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

تحديد الغاية والاستقرار الهيكلي في مقابل المرونة التكيفية. هيكلية الإطار المنطقي موضوعة بما يضمن أن يحدد الصندوق غايته بوضوح وبما يساند مبادئ عمله. فالموافقة على مشروع عملية طويلة نتيجة العمل الجاد والشاق الذي يتم القيام به في هذه المرحلة. ونتائج هذه الجهود - حسب شهادات العديد من أصحاب المصلحة المباشرة من كافة أطراف شبكة الصندوق - تتمثل في مشروعات جيدة الفكرة ومستقرة وقوية. وفي الجهة المقابلة، أقر العديد من أصحاب المصلحة المباشرة، وبعضهم من بين من أثناوا على قوة تصاميم المشروعات، بأن أوضاع المشروع تتغير بسرعة وتؤدي إلى تغييرات كبيرة في خطته أثناء تنفيذه. ومن بين الاقتراحات التي سمعها فريق هذه الدراسة على نحو متكرر ضرورة تبسيط الإطار المنطقي مع تحديد الغايات والأهداف - بما في ذلك التمويل المشترك - على نحو تام أثناء تنفيذ المشروع فقط.

التعاون في مقابل التنافس بين الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات. وجد فريق هذه الدراسة الثالثة أن الأدوار والمسؤوليات لم تكن واضحة دائماً بالنسبة للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، ولاسيما فيما يتعلق بالتعاون والتنافس. فمن جهة، نجد الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته على علم بميزتها النسبية، علماً بأن استعراض فريق هذه الدراسة الثالثة لحافظة المشروعات في كافة مجالات تركيز عمل صندوق البيئة العالمية وجد

أن معظم المشروعات المزمعة جيدة التصويب مع تلك الميزات النسبية. ولكن هذا الاستعراض وجد أيضاً عدداً من المشروعات لم يكن من الممكن من خلال النظر في خصائصها إدراك سبب كون هيئة محددة من الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته (IAs) الجهة المعنية رسمياً بتنفيذ تلك المشروعات. كما سمع فريق هذه الدراسة الثالثة شهادات من الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته - ومن أصحاب مصلحة مباشرة آخرين - أن التنافس على المشروعات والموارد يضطر تلك الهيئات إلى زيادة نطاق البحث عن مشروعات واستطلاع منتجات جديدة بهدف مساندة استدامة نموها، ولو أن بعض تلك المشروعات يقع في منطقة الميزة النسبية لهيئة أخرى من بين تلك الهيئات. ومما يفاقم هذا الميل لتعتيم الحدود بين أدوار تلك الهيئات إضافة الهيئات المنفذة للمشروعات حيث عليها أن تجد طريقها في سياق مشروعات الصندوق. ولهذه الهيئات المنفذة للمشروعات تفويض غير معلوم وأمامها منحى تعلم كبير يجب عليها أن تتسلقه لكي تصبح قادرة على التنافس في ما يمكن تسميته مجازاً «سوق» صندوق البيئة العالمية. والواقع أنه لم يوقع على مذكرة تفاهم مع الصندوق سوى أربع من أصل سبع هيئات في إطار الفرص الموسعة، فتلك المذكرات هي الشهادة الرسمية على قدرة تلك الهيئات على تنفيذ المشروعات لوحدها. وحقيقة أن الهيئات المنفذة للمشروعات (EAs) هي جهة التنفيذ الرئيسية لما يبلغ 38 مشروعاً من أصل 1500 مشروع من مشروعات صندوق البيئة العالمية المنفذة تبرز حادثة انخراطها في تنفيذ مشروعات، كما تنم عن اشتداد التنافس وانخفاض الموارد التمويلية في فترة التجديد الثالث لصندوق البيئة العالمية.

وفي نفس الوقت، يؤدي ذلك التنافس في بعض الحالات إلى توتير جو الثقة بين الهيئات، ويقوم صندوق البيئة العالمية بتشجيع التعاون بين مكونات المشروعات - بما في ذلك الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات - كوسيلة لتحسين القيام بالوظائف المعنية (وفعالية التكاليف) وهو ما تنص عليه «وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته (GEF 1994)». وفي إطار مناقشات مع سكرتارية الصندوق ومع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، أبلغ الجميع فريق هذه الدراسة أن التنافس غير المحدود يتعارض مع التعاون. فعلى سبيل المثال، يعني تنفيذ المشروعات على نحو مشترك وتقاسم أتعاب ذلك وجود تعاون، أما التنافس فيعني قيام جهة واحدة بوضع وتنفيذ المشروعات وحصول تلك الجهة وحدها على الأتعاب. فإذا ترك الأمر للهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، فإن من غير المرجح أن تتمكن من حل المعادلة بين التنافس والتعاون في المشروعات على نحو يحقق الفعالية. كما أنه بموجب سيناريو التنافس التام، قد تكون الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أقل رغبة في القيام بمسؤوليات الصندوق على وجه تام.



بطريقة أكثر شمولية واستراتيجية. ولهذه الغاية، على سكرتارية الصندوق بوصفها مقر إدارة شبكته النظر في إسباغ الصبغة الرسمية على الوظائف المؤسسية التالية:

- **الاتصال، والتنسيق، والتواصل** – وهذا يشمل الاتصال مع كافة شركاء الصندوق فيما يتعلق بالقدرة والتنسيق، بما في ذلك قدرات البلدان الشريكة؛ والاتصال والتنسيق والتواصل مع الشركاء الآخرين بمن فيهم المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص؛ والتواصل مع الجهات الخارجية.

- **الإدارة، والمعلومات، والسياسات** – بما يشمل الوظائف التالية: السياسات والخطط، وبرامج خطط العمل، واستراتيجيات وأنظمة إدارة المعلومات، وإدارة المعارف والتنسيق بين الجماعات الممارسة، وإدارة دورة المشروعات.

هذه الوظائف توحد وتركّز الجهود الجارية ضمن سكرتارية الصندوق. وهذه الوظائف الموصى بها لا تلغي أية مسؤوليات تتولاها

الاشتغال في مقابل فعالية التكاليف وقدرات الشبكة. تشترط مبادئ عمل صندوق البيئة العالمية أن «يضمن صندوق البيئة العالمية فعالية تكاليف أنشطته» وفي الوقت نفسه «تشترط التشاور مع المستفيدين من المشروعات والفئات المتأثرة بها، ومشاركتهم فيها حسب المقتضى». أما درجة الاشتغال المطلوبة بشأن مشروعات الصندوق فيمكن بسهولة أن تؤدي إلى المزيد من الوقت والتكاليف في مرحلتي إعداد وتنفيذ المشروعات.

التوصيات

- ينبغي على الصندوق تدعيم الدور الذي تقوم به سكرتاريته كمقر لإدارة شبكته. فهذه السكرتارية تقوم فعلاً بوظيفة إدارة الشبكة ولكن على نحو غير منظم وحسب الحاجة فقط في معظم الأحيان. ولكن دور مقر إدارة الشبكة القيام على نحو إرادي بالتصدي لكافة التحديات المتصلة بشبكة معقدة. وفريق هذه الدراسة الثالثة يود تشجيع مجلس الصندوق على الإقرار بالأهمية الحاسمة للدور الذي يسهم به مقر إدارة الشبكة ضمن هيكلية الصندوق، ومن ثم تعديل الموارد حيثما كان ذلك ضرورياً بما يمكن سكرتارية الصندوق من التصدي لتحديات الشبكة وإدارتها

ينبغي تعديل دور الهيئة الاستشارية العلمية والفنية - وهي حالياً شريك مُهمّش من بين شركاء الصندوق - مع تغييرات هيكلية وتنظيمية تستهدف تمكينها من إتاحة الوثائق في التوقيت المحكم. ويجب بصورة محددة إعادة تصويب تلك الهيئة بما يضمن قدرتها على القيام بوظيفة الارتباط مع جماعة العلماء خارج شبكة الصندوق. كما ينبغي أن تتولى تلك الهيئة مسؤولية اختيار الخبراء من قائمة الخبراء من أجل استعراض المشروعات، فضلاً عن خضوعها لتغييرات هيكلية وتنظيمية لتمكينها من إتاحة التقارير ذات الصلة في التوقيت المحكم.

يجب على مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية مواصلة تطوير فهم عملية الرصد والتقييم في الصندوق وفي المنظمات الدولية. ومن أجل تحقيق ذلك، ينبغي على المكتب إسباغ الصبغة الرسمية على عملية التشاور، وعلى المكتب وسكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات ضمان تغطية وظيفة الرصد والتقييم على كافة المستويات (على سبيل المثال، على مستوى: المشروع، وحافطة المشروعات، والبلدان، والشبكة، ومستوى ممارسات إدارة شؤون البيئة العالمية). أخيراً، على مكتب الرصد والتقييم السعي لضمان كون التقييمات سهلة «الاستيعاب» وقابلة للتنفيذ وذات صلة وملائمة لأصحاب المصلحة المباشرة.

• السكرتارية حالياً في: قيادة مجالات تركيز عمل الصندوق، والاتصال مع الاتفاقيات، ومساندة مجلس الصندوق وجمعيته العمومية، على الرغم مما قد يلزم من إعادة لتوزيع الموارد فيما بين هذه الوظائف.

• على سكرتارية صندوق البيئة العالمية العمل مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات على إيضاح الأدوار والمسؤوليات والعمل من خلال التحدي المائل في التنافس والتعاون - وهذه قضية يمكن أن يكون لها أثر جدي على نوعية نتائج مشروعات صندوق البيئة العالمية في فترة التجديد الرابع ما لم تتم إدارتها بفعالية على نحو تفاعلي. ونظراً للوجود الفعلي لمثبطات التعاون - بما في ذلك التنافس على الموارد والمشروعات، مع ضعف الشفافية والثقة غير التامة في النظام - من الضروري قيام سكرتارية الصندوق بتولي دور أكثر قيادية في إيضاح مواقع التعاون والتنافس في هذا النظام. وتوصي هذه الدراسة الثالثة بقيام حوار مستمر بين السكرتارية والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات من أجل الإعراب عن القضايا المتعلقة بمزايا ومثالب - وطرق تحقيق الوضع الأمثل - متلازمة التنافس في مقابل التعاون. ويمكن أن يكون هذا الحوار على سبيل المثال على شكل حلقة عمل يتم عقدها على نحو منتظم أو مجموعة اتصال تجتمع قبل اجتماعات مجلس الصندوق.



إجراءات صندوق البيئة العالمية

الصندوق حتى فترة التجديد الرابع. والواقع أن خطة العمل للسنتين الماليتين 2005-2006 (GEF/C.24/9/Rev.1 2004) أشارت إلى أن ما قيمته حوالي 300 مليون دولار أمريكي من تصورات المشروعات تقع في هذه الفئة. وشرعت سكرتارية الصندوق حالياً بزيادة وثوق عملية إدارة مجموعة المشروعات المزمعة، بما في ذلك إمكانية اشتراط أن وجود إشارة إلى برنامج العمل الذي سيتم تضمينه في المجموعة أو تحديد عدد أقصى من السنوات لبقاء المشروع ضمن المجموعة المزمعة. وسيجري فرض إطار زمني مقترح (ربما ثلاث سنوات كمدة معيارية) بالنسبة لكافة المشروعات في المجموعة المزمعة، ما لم تجر إتاحة حجة قوية تستند إلى صعوبة أو تعقيد بدء أنشطة المشروع.

مرحلة وضع التصاميم. مرحلة وضع التصاميم هي المرحلة التي تتلقى أكثر الانتقادات من جانب أصحاب المصلحة المباشرة الذين يشعرون أنها: تستغرق مدة أطول مما يجب، وغير متسمة بالشفافية، وتتطلب خبرة شديدة التخصص لكتابة وثيقة التصاميم التي تستوفي شروط صندوق البيئة العالمية. ولكن لمرحلة وضع التصاميم هذه جوانب جديرة بالملاحظة تشمل ما يلي:

- يتم التشاور على نطاق واسع مع أصحاب المصلحة المباشرة في المشروع المعني أثناء مرحلة وضع التصاميم.
- التعليقات من مجلس الصندوق وسكرتاريته مفيدة على مستوى التصور.
- وجود تقدير واضح بين شركاء الصندوق للاهتمام بدورة المشروعات في مرحلة وضع التصاميم، ويجري بذل جهود لإجراء المزيد من الدراسة وتحويل نتائجها إلى خطوات إجرائية.

يتناول هذا القسم الخطوات والإجراءات والأنظمة اللازمة لجانبين لهما أهمية حاسمة من جوانب أنشطة صندوق البيئة العالمية: دورة حياة المشروعات وإدارة شؤون المعارف والمعلومات.

دورة مشروعات صندوق البيئة العالمية (المهام والصلاحيات 5A)

نتائج الدراسة

منذ إدخال دورة مشروعات الصندوق في عام 1995 أصبحت: الدليل المرشد للقائمين على وضع تصاميم المشروعات وتنفيذها، ونقطة تركيز عملية التقييم في الصندوق، ومصدر الإنجازات والإحباطات معاً بالنسبة للعديد من أصحاب المصلحة المباشرة بالصندوق. وأقر كل من الدراسة الأولى والثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية جهود هيئات الصندوق لتبسيط دورة المشروعات. ولكن يوجد إدراك واسع النطاق ضمن أسرة الصندوق لضرورة إجراء تحسينات كبيرة من أجل ضمان نجاح الصندوق في عمله في المستقبل.

- **المشروعات المزمعة.** تشكّل مجموعة المشروعات المزمعة أداة يستخدمها الصندوق في تتبّع أثر برنامج عمله. فكافة تصورات مشروعات الصندوق يجب أن يتم استعراضها وإدخالها في مجموعة المشروعات المزمعة قبل القيام بالمزيد من عمليات الإعداد والعرض على مجلس الصندوق تمهيداً لتضمينها في برنامج عمل الصندوق. ونظراً للوقت الذي يمضي بين دخول المشروع المعني مجموعة المشروعات المزمعة وتضمينه في برامج عمل الصندوق، فإن العديد من المشروعات التي تدخل حالياً في مجموعة المشروعات المزمعة لفترة التجديد الثالث للصندوق لن تكون مشمولة في برامج عمل

و 500000 دولار أمريكي. وقد استوفى الصندوق الهدف الحديث العهد المتمثل في زيادة عدد البلدان التي تشارك في برنامج المنح الصغيرة، ويمكن لذلك أن تكون هذه المشروعات أكثر الأنواع سهولة في المحاكاة. علماً بأن أنماط برنامج المنح الصغيرة موضع ترحيب البلدان المتلقية للمنح وهي تؤدي إلى زيادة الإحساس بوجود الصندوق. إلا أن أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين أشاروا إلى أن نطاق مشروعات ذلك البرنامج قد تؤدي إلى تحقيق منافع بيئية عالمية محدودة. وعلى العكس من ذلك، تستهدف المشروعات كاملة الحجم تعظيم تحقيق منافع بيئية عالمية، إلا أن إجراءات تصميمها والموافقة عليها تستغرق مدة زمنية أطول. كما أنه ليس بوسع كافة البلدان المتلقية للمنح مساندة مشروعات كاملة الحجم من حيث الاحتياجات أو قدرات البلدان المعنية. وتهدف المشروعات متوسطة الحجم تخفيف حدة بعض الانتقادات الموجهة إلى المشروعات كاملة الحجم، وذلك عن طريق تخفيض نطاق المشروعات وتبسيط إجراءات الموافقة عليها. ولكن التقرير السنوي عن أداء صندوق البيئة العالمية (GEF/ME/C.25/1 2004) يقول إن المدة الزمنية اللازمة للموافقة على تلك المشروعات أطول مما كان متوقعاً أصلاً. والواقع أن أصحاب المصلحة المباشرة الذين قابلهم فريق هذه الدراسة الثالثة نوهوا إلى أن المشروعات متوسطة الحجم تخضع تقريباً إلى نفس درجة التمحيص الذي تخضع له المشروعات كاملة الحجم. وعلى الرغم من نقاط القوة والضعف التي لهذه الأنماط، فهي تمكن الصندوق من الاستجابة لمختلف احتياجات أصحاب المصلحة المباشرة. كما أن الصندوق أظهر التزامه بتقييم تلك الأنماط على نحو مستمر من أجل التأكد من فعاليتها وإدخال التحسينات عليها.

التحديات والمفاضلات الاستراتيجية

الإحجام عن المخاطرة في مقابل الابتكار. التوتر بين التزام الصندوق بكل من مناهج الابتكار التي تنطوي بطبيعتها على المخاطرة وبضمان تحقيق نتائج المشروعات الذي ينطوي بطبيعته على تقليل المخاطرة هو موضوع البحث في القسم بعنوان «التحديات والمفاضلات الاستراتيجية» من القسم الفرعي بعنوان «الأثار التحفيزية» في القسم بعنوان «صندوق البيئة العالمية كعامل محفز». وأشارت المشاورات مع جهاز موظفي سكرتارية ومكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية إلى أن قضية التأكيد في كافة برامج الصندوق هي قضية استراتيجية عالية المستوى لم يتم حلها حتى الآن.

تقاليد الموافقة في مقابل تقاليد تحقيق النتائج. نوهت الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية إلى أنه ينبغي على الصندوق زيادة توجهه نحو اعتماد تقاليد تحقيق النتائج على أرض الواقع بدلاً من تقاليد الموافقات على المشروعات. وحسبما أشرنا في مواضع أخرى من هذا التقرير، ليست تقاليد تحقيق النتائج على أرض الواقع

من بين النتائج غير المقصودة سعي الصندوق لتحسين تصاميم المشروعات عن طريق إتاحة المزيد من الإرشادات بشأن تهيئة المشروعات في إطار إضافات إلى الإرشادات القائمة. ويبدو أن انتشار الإرشادات هذا يسبب الارتباك بين المشاركين في تهيئة المشروعات، سواء على مستوى الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أو على مستوى البلدان. كما أن عدد البنود المعقدة الواجب تناولها في إطار عملية التصميم يؤدي إلى ضرورة أن يقوم بوضع العديد من اقتراحات المشروعات استشاريون خارجيون ومتخصصون يفهمون المعايير المتزايدة التعقيد التي تتضمنها كتابة المقترحات للصندوق، ولكن قد لا يفهمون ما تنطوي عليه السمات الخاصة بمستوى وطبيعة حضارة وثقافة البلد المعني.

ومن خلال تشجيع اعتماد أساليب الإدارة التكييفية أقرّ الصندوق بأن الأوضاع التي يتم فيها وضع تصاميم المشروعات وتنفيذها قد تتغير وأن على أسلوب الإدارة التكييف وفعاليتها. ولكن السياسات والإجراءات الحالية ومنها: الإطار المنطقي، وحساب التكاليف الإضافية، والتمويل المشترك المطلوب لا تجسد مرحلة التنفيذ المتغيرة والتكييفية.

مرحلة التنفيذ. يتطلب مبدأ العمليات رقم 5 من صندوق البيئة العالمية «أن يحتفظ بقدر كافٍ من المرونة للاستجابة للأوضاع المتغيرة...». ففي مجال المشروعات، أدى هذا المبدأ إلى مساندة أساليب «الإدارة التكييفية»¹⁸ أثناء تنفيذ المشروعات. واعتبرت دراسة عام 2004 للبرامج أن أساليب الإدارة التكييفية تتيح المرونة للجهات القائمة بتنفيذ المشروعات على أرض الواقع. كما نوهت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالمياه الدولية إلى «التحول باتجاه المشروعات التي تجمع بين الخطط الاستراتيجية والمشروعات الإيضاحية للحفاظ على اهتمام أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين وتوضيح عملية الإدارة التكييفية».

ولكن لكي تكون الإدارة التكييفية فعالة، ينبغي عليها أن تستند إلى نظام رصد ومتابعة جيد يتيح المعلومات التي يمكن للقائمين بعملية الإدارة استخدامها في اتخاذ قرارات مستنيرة. وعلى الرغم من الكثير من الطلبات، لم يعثر فريق هذه الدراسة الثالثة على شواهد متسقة على وجود تلك المعلومات الواضحة. ولذلك، ينبغي تدعيم الرصد والرصد على مستوى المشروعات لكي يكون ذلك سبيلاً لإجراء التصحيح اللازم في منتصف المدة ولتتبع التغيرات التي طرأت على المشروع بصيغته الأساسية مع مرور الزمن.

الأنماط. وافق صندوق البيئة العالمية على إجراءات مستعجلة بشأن الموافقات والدفع بالنسبة لعدة أنماط (كالمشروعات متوسطة الحجم وبرنامج المنح الصغيرة) وهو الآن ينظر في إدخال نمط جديد - مشروعات متوسطة الحجم تقع قيمتها بين 100000 دولار أمريكي



حسبما يجب للوفاء بالأوضاع المتغيرة. ويقوم الصندوق بتشجيع المديرين على إتباع المرونة في تنفيذ المشروعات من خلال استخدام أساليب «الإدارة التكيّفية»¹⁹. غير أنه لا يوجد عادة سوى سجل محدود عن أي تغييرات في خطة معدّلة من خطط المشروعات، وهذا إذا كانت الخطة المعدّلة موجودة أصلاً. وهذا ما يؤدي إلى صعوبات في تتبّع تحقيق نتائج المشروعات المرجوة، إذا وُجد نظام الإدارة والمعلومات اللازم لتسهيل ذلك النوع من التحليلات. كما يجب أن لا يُصبح نهج الإدارة التكيّفية بديلاً عن وضع تصاميم المشروعات على نحو فعال وملتزم.

التوصيات

- على مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية التأكّد من أن أدوات الرصد والرصد لدى الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفّذة لتلك المشروعات تمكّنها من إدارة المشروعات بفعالية بطريقة تكيّفية. كما ينبغي في إطار الإدارة التكيّفية إعادة النظر في الإرشادات الخاصة بمشروعات الصندوق فيما يتعلق بمرحلة وضع تصاميم المشروعات.

واضحة تماماً حتى الآن. ومع أنه تم القيام بخطوات لتحويل التركيز وتوجيهه إلى النتائج – وإلى تحسين تقييم الأساسيات والمؤشرات المعنية بالنتائج،– لاحظت هذه الدراسة الثالثة أن التأكيد بين أصحاب المصلحة المباشرة كالهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته ونظرائها في البلدان المتلقية للمنح مُنصبّ على عنصر الموافقات من بين عناصر دورة المشروعات. ويجري إنفاق قدر كبير من الوقت والموارد أثناء مرحلة التصميم والموافقة من بين مراحل دورة المشروعات، ويبدو أن الموارد التمويلية المتاحة في مختلف برامج العمليات هي في الواقع دافع لتهيئة المشروع له نفس الوزن الذي لألويات البلدان أو للنتائج. كما أن الطبيعة الإضافية التي للإرشادات عادة أدت على مرور الزمن إلى تركيز الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته تركيزاً كبيراً على إتباع إجراءات الحصول على الموافقات.

الإدارة التكيّفية والحفاظ على سلسلة المساءلات. يوجد توتر ديناميكي بين التصميم التفصيلي للمشروع في الإطار المنطقي وضرورة أن تكون لدى مديري المشروعات المرونة اللازمة أثناء تنفيذ المشروعات بهدف تعديل عناصر المشروع (جهاز الموظفين، والموارد، وسواها)



وتوصي هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية بأن تقوم سكرتارية الصندوق بوضع إرشادات أفضل من الحالية، وذلك بالتعاون مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته وبهدف مساندة فكرة الإدارة التكيفية - وينبغي وجود مرونة حقيقية مع إدراك ضرورة تفادي أي تأخير في القيام بالتصحيحات اللازمة في منتصف المدة. أما الجوانب التي يمكن أن تتأثر من بين جوانب تصاميم المشروعات فهي:

- **الإطار المنطقي** - أثناء وضع غايات وأهداف المشروع المعني، يمكن نقل بعض التفاصيل اللازمة في الإطار المنطقي إلى مرحلة التنفيذ.
- **التمويل المشترك** - إدخال المزيد من المرونة إلى توقيت التمويل المشترك يمكن أن يؤدي فعلاً إلى تحسين مستويات التمويل المشترك بصفة عامة. وقد يكون من الأسهل تأمين التمويل المشترك أثناء التنفيذ حين تكون للمشروع حياة ملموسة خاصة به.
- **التكاليف الإضافية** - يمكن لتبسيط الإرشادات المتعلقة بالتكاليف الإضافية أن يساعد في تعجيل خطى عملية وضع تصاميم المشروعات وأن يكون له أثر كبير على قيمة المشروعات المقترحة.

التحدي المائل في إدارة شؤون المعلومات بالنسبة للصندوق (مهام واختصاصات 5B)

المشروعات (PIRs)، والتقارير عن أداء المشروعات (PPRs) التي حل محلها حديثاً الاستعراض السنوي للأداء، والتقييمات الأخيرة والنهائية للمشروعات والاستعراض التقييمي النهائي (TER) الذي يقوم به مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية. وحسبما أشارت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي، فإن «فرص تعلم المؤسسة للدروس وإدماجها مباشرة ضمن سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته» قائمة في عمل فرق الدراسة المشتركة بين الهيئات. ووجدت هذه الدراسة الثالثة أن اجتماعات المنسقين الإداريين هي آلية لتبادل الدروس المستفادة عن جوانب متعددة من دورة حياة المشروعات. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نظام يسمح لمناصري المشروعات بتوجيه أسئلة وتلقي الأجوبة عليها من مختلف المشاركين في مناطق العالم - كما لدى عدة مجالات تركيز، ولاسيما مجال التركيز المعني بالمياه الدولية، أنظمة تساند تبادل المعارف. وقامت الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته بجمع ونشر الدروس المستفادة في موضوعات محددة (على سبيل المثال، مطبوعة برنامج الأمم المتحدة عن مشروعات الكهرباء من الطاقة الضوئية في أفريقيا). وإضافة إلى

تعتمد الشبكات الحديثة اعتماداً مطلقاً على البنية التحتية المتينة والمستقرة الخاصة بإدارة شؤون المعلومات والتي تساعد في: رصد، وتحسين، وتوجيه الشبكة المعنية. أما الهدف من إدارة الشبكة فهو التأكد من أن المعلومات تتسم بالشفافية - واضحة، وكاملة، ويسهل الحصول عليها، ومحكمة التوقيت، ودقيقة - بالنسبة لكافة الشركاء، وضمن قيود معقولة تتعلق بأمن المعلومات. وهذا الشرط يتسق مباشرة مع مبدأ العمليات رقم 6 الذي ينص على «إفصاح تام عن كافة المعلومات غير المكتومة». ومن بين عناصر القدرة على الإفصاح عن المعلومات امتلاك القدرة على تحديد وجمع وتعميم الأنواع الصحيحة من المعلومات للوفاء باحتياجات الشبكة المعنية. وفي هذا الخصوص، نجد نقصاً كبيراً لدى الصندوق. وسيعالج هذا القسم هذه القضية المتعلقة بشفافية المعلومات في مجالين اثنين: الدروس المستفادة وتبادل المعارف، وأنظمة معلومات الإدارة.

الدروس المستفادة وإدارة شؤون المعارف. يتم تحديد الدروس المستفادة من خلال آليات شبه رسمية تشمل تقارير استعراض تنفيذ

اختصاصي بإدارة شؤون المعرفة تم تخصيصه لموازنة سكرتارية الصندوق. ولكن لم يتم حتى الآن ملء هذا المنصب الشاغر.

أنظمة معلومات الإدارة (MIS) . جرى إنشاء نظام معلومات تتبّع وإدارة مشروعات الصندوق (PMIS) نتيجة الشعور بأن «هيكلية الصندوق الفريدة من نوعها وشراكاته المتنوعة والمفتوحة والشفافة» تطلبت أساليب إدارة جديدة شاملة لتكنولوجيات المعلومات الحديثة (GEF/C.14/9/1999).

إلا أن فريق هذه الدراسة الثالثة وجد مشاكل جدية مازالت قائمة في أنظمة معلومات الإدارة. فما من نظام يقوم بفعالية بتسجيل معلومات المشروعات طوال دورة حياتها ويتيح تلك المعلومات بانتظام لشركاء الصندوق. فالصندوق يفتقر منذ بدايته إلى إدارة المعلومات بصفة عامة، وهذا ما يجعل من الصعب جداً المتابعة الدقيقة لأنشطة الصندوق على مستوى حوافظ عملياته. وعلّق أصحاب المصلحة المباشرة على كافة مستويات وأصعدة شركاء الصندوق قائلين إن نظام معلومات تتبّع وإدارة مشروعات الصندوق القائم في سكرتارية الصندوق ليس سوى نظام للموافقات وهو غير كافٍ للوفاء باحتياجات الإدارة والمتابعة في الصندوق. كما شعر العديد من كبار موظفي الصندوق أن نظام معلومات تتبّع وإدارة مشروعات الصندوق لا يمكن في شكله الحالي أن يُعتبر نظام معلومات إدارة.

نقص الشفافية في المعلومات ساند في مختلف مكونات شبكة الصندوق. وعلى الرغم من توصيات الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، لا يتوفر قدرٌ يُذكر من المعلومات لأصحاب المصلحة المباشرة في البلدان المتلقية للمنح فيما يتعلق بموقع مشروعاتهم من دورة المشروعات. كما وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ أن «قاعدة بيانات الصندوق ليست أداة تحليلات متاحة لأطراف خارج سكرتارية الصندوق، كما أن تحديث معلوماتها عملية غير منتظمة، وتعريضها محدودية البيانات المتعلقة بالنتائج وتكرّر عدم اتساق البيانات بينها وبين قواعد بيانات الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته. وهذه الوظيفة تعاني من نقص خطير في الموارد في سكرتارية صندوق البيئة العالمية». لافتقار صندوق البيئة العالمية إلى نظام معلومات إدارة شامل ومدار على نحوٍ جيد مدلولات حاسمة الأهمية على شبكة الصندوق. وحسبما علّقت أيضاً دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بتغيّر المناخ، فإن التحول من تقاليد الموافقات إلى توجّه نحو النتائج وجودة النوعية - وهو ما أوصت به الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية - «يظل غير ممكن طالما كان من الصعب على أي من أصحاب المصلحة المباشرة الحصول على نظرة عامة على ما يدور في حافظة عمليات الصندوق في أي وقت من الأوقات». عدم قدرة الصندوق حالياً على رصد ومتابعة حوافظ عملياته على المستوى الكلي يحول دون امتلاك رؤية وخطط استراتيجية. والواقع أن هذه الدراسة الثالثة ذاتها سعت لإتاحة تحليل للنتائج في مجالات تركيز

هذه الآليات الرسمية إلى حد ما، يتم بطريقة متقطعة وغير منتظمة تحديد الدروس المستفادة على مستوى المشروعات، في مجموعات صغيرة وفي مشروعات وما إلى ذلك.

قام الصندوق بتضمين بعض هذه الدروس المستفادة في عملية وضع تصاميم وتنفيذ المشروعات. ونوّهت دراسة عام 2004 عن البرامج المعنية بالتنوع البيولوجي إلى أن الصندوق إما ضمّن أو يقوم بتضمين النتائج والتوصيات بشأن قضايا مثل «مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة وتحسين الصلات مع قطاعات الاقتصاد الأخرى». وأظهر الصندوق أنه فعال في خلق وتضمين الدروس المستفادة، وذلك من خلال عمليات الاستعراض المستمرة وإدخال والتعديلات على دورة حياة المشروعات. علماً بأن عمليات الرصد والتقييم في الصندوق أنجزت ما يزيد على خمس عمليات تقييم كبيرة منذ الدراسة الثانية عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية، بما في ذلك ثلاث دراسات عن برامج الصندوق. ومن حيث تضمين الدروس المستفادة، يتم وضع خطط عمل للاستجابة لتوصيات كل من: هذه الدراسة الثالثة، وعمليات تجديد موارد الصندوق، والجمعية العمومية، وعمليات التقييم الأخرى. ويتم دورياً تقييم مدى التقدّم المحرز في تنفيذ التوصيات المعنية. ومن بين العلامات على قيام الهيئات الأعضاء في شبكة صندوق البيئة العالمية بتحديد الدروس المستفادة وتضمينها في أنشطتها في المستقبل: الاتجاه الذي يسير فيه مكتب الرصد والتقييم في الصندوق فيما يتعلق بتوحيد وتوافق الرصد والتقييم، وتشكيل فريق تنسيق العمليات في سكرتارية الصندوق، وإعادة تشكيل حلقات عمل الحوار القطري بتحويلها إلى مبادرات حوار وطني.

ولكن على الرغم من الشواهد على كون الصندوق مؤسسة تتعلّم، يبدو وجود اتفاق عريض في الرأي بين أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين - وسمع فريق هذه الدراسة الثالثة تعليقات مماثلة في هذا الخصوص من موظفي سكرتارية الصندوق ومن الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، ولاسيما على مستوى البلدان ومن منسّقي عمليات الصندوق فيها، ومن العديد من المنظمات غير الحكومية - على أنه من الممكن زيادة التعلّم وزيادة منهجيته. وأبرزت عمليات التقييم الحديثة العهد عدم كفاية الإجراءات الحالية المعنية باستحوذ الدروس المستفادة وضرورة منّجهة ما يحدث حالياً في مجالات محدودة. ونظراً لعدم وجود إجراءات منهجية للاحتفاظ بالدروس المستفادة على مرّ الزمن، يوجد خطر حقيقي لفقدان تلك الدروس والقدرات الكبيرة وفقدان المعارف المؤسسية بين الأفراد ما لم يتم تسجيلها والاحتفاظ بها.

في مايو/أيار 2004، أقرّ مجلس الصندوق إدارة شؤون المعرفة باعتبارها من بين مهام الصندوق التي تتصدرها سكرتارية الصندوق بمساعدة من الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته من خلال الموافقة على موازنة الصندوق للسنة المالية 2005 (GEF/C.23/9)، التي تضمّنت مبلغ 0,49 مليون دولار أمريكي لإحداث منصب

تقييم نقاط قوة وضعف تنفيذ إدارة شؤون المعلومات حالياً؛

خطط التحسين الكبير في أنظمة معلومات الإدارة وتبادل المعارف لدى الصندوق؛

الوصف الفني ومبادئ النظام الفني لعموم هيئات الصندوق بما يساند الغايات والأهداف الخاصة بأنظمة معلومات الإدارة وتبادل المعارف؛²¹

أية تغييرات في كل من: الإجراءات التنظيمية، وهيكله جهاز الموظفين، وتقاليد الصندوق حسب ما يلزم للتنفيذ الفعال لنظام معلومات الإدارة وإدارة شؤون المعرفة، بما في ذلك ضبط الجودة وإجراءات إدارة المحتويات والمضامين بغية ضمان دقة المعلومات وقابلية تطبيقها وحداتها؛ و

مقاييس الأداء ومعالمه اللازمة لتقييم مدى التقدم الذي تحرزته وظيفة إدارة المعلومات.

ينبغي أن يؤدي تنفيذ استراتيجية إدارة شؤون المعلومات إلى تنفيذ ما يلي:

نظام معلومات إدارة يعمم الصندوق وهيئاته ويتيح المعلومات عن أوضاع المشروعات في كل مرحلة منذ دخولها في مجموعة المشروعات المزمعة. ويجب أن يكون من الممكن لكافة مناصري المشروعات الوصول إلى ذلك النظام، بمن فيهم منسقو أنشطة الصندوق في البلدان، لكي يتمكنوا من تتبّع مشروعاتهم (ومشروعات غيرهم) عبر مختلف مراحل دورة المشروعات، مما يؤدي إلى تحسين امتلاك البلدان للمشروعات والتزامها بها. كما يمكن أن يتم إجمال تلك المعلومات عن المشروعات وتحليلها بغية مساعدة: عملية جمع وقياس النتائج، وتحديد مدى فعالية التكاليف، وتقييم نتائج المشروعات. كما يجب أن تعكس بيانات نظام معلومات الإدارة أوضاع الصندوق الفعلية وليس النتائج المتوقعة (كأوضاع التمويل المشترك عند إنجاز المشروعات وعند الموافقة عليها).

البنية الأساسية اللازمة لتبادل المعارف والتي تستهدف تسجيل وتعميم الدروس المستفادة وتبادل المعلومات والمعارف على كافة المستويات والأصعدة وبالنسبة لجماعات ممارسة محددة ومصالح معنية ضمن شبكة الصندوق.

عمل الصندوق ولحافظته عملياته نظراً لعدم كفاية نظام معلومات الإدارة لدى الصندوق.

التوصيات

ينبغي على سكرتارية صندوق البيئة العالمية إنشاء وظيفة مخصصة لإدارة شؤون المعلومات في الصندوق تشمل وظيفتي إدارة شؤون المعرفة ونظام معلومات الإدارة معاً. وينبغي أن تستفيد هذه الوظيفة من الأنظمة القائمة حالياً لدى هيئات الصندوق وتبني عليها استناداً إلى استراتيجية شاملة بشأن إدارة المعلومات تضعها السكرتارية.

ومن أجل معالجة عدم الكفاية القائم حالياً في وظيفتي إدارة شؤون المعرفة ونظام معلومات الإدارة في صندوق البيئة العالمية، توصي هذه الدراسة الثالثة بأن يقوم الصندوق بإنشاء وظيفة رسمية خاصة بإدارة المعلومات في سكرتارية الصندوق. وتتولى هذه الوظيفة مسؤولية إدارة شؤون المعرفة ونظام معلومات الإدارة بهدف تحقيق شفافية المعلومات على كافة مستويات شبكة شراكات الصندوق. وعلى الصندوق إعطاء هذه الوظيفة الوقت والموارد اللازمين وجعلها عملية التوجه بالاستفادة من أنظمة إدارة شؤون المعلومات ومعلومات الإدارة لدى هيئات الصندوق (على سبيل المثال: UNEP.net)، ومنفذ الصندوق على موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت، ونظام إدارة شؤون المعرفة لدى البنك الدولي)، والتأكد في أثناء دفع إدارة شؤون المعرفة والدروس المستفادة إلى الأمام من إعطاء الوقت الكافي لكل من تسجيل - والأهم من ذلك - تعميم وإيصال تلك المعلومات للجهات المستهدفة المعنية.

كخطوة أولى في عملية التحسين، ينبغي على سكرتارية الصندوق بذل جهود مركزة مع الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته من أجل تحديث البيانات القائمة في الأنظمة حالياً بما يتيح أحدث وأدق البيانات. كما ينبغي أن تستفيد أنظمة إدارة شؤون المعرفة ومعلومات الإدارة من أنظمة المعلومات القائمة حالياً في هيئات الصندوق مع مجانستها للتغلب على عدم التوافق فيما بينها، بحيث تصبح مورداً مفيداً على نطاق شبكة وهيئات الصندوق. وفي الوقت نفسه، على سكرتارية الصندوق البدء بوضع استراتيجية بشأن إدارة شؤون المعلومات²⁰ ترشد تحسينها في الأمد الطويل وتساعد في تحقيق جودة أنظمة إدارة شؤون المعرفة ومعلومات الإدارة وإجراءات عملها المساندة. وعلى تلك الاستراتيجية أن تتناول بصفة عامة كافة جوانب إدارة شؤون المعلومات والمعرفة وأن تتضمن على الأقل النقاط التالية:

الاتجاهات والتحديات التي تؤثر في إدارة شؤون المعلومات في الصندوق؛

ثبت المراجع

وثائق الصندوق

- BPS2004. See GEF/ME/C.24/Inf.1 (2004).
- CCPS2004. See GEF/ME/C.24/Inf.2 (2004).
- GEF. 1994. "Instrument for the Establishment of the Restructured Global Environment Facility."
- GEF/C.7/Inf.5. 1996. "Incremental Costs." February.
- GEF/C.14/9. 1999. "FY01–FY03 Corporate Business Plan." November.
- GEF/C.22/6. 2003. "GEF Business Plan for FY05–07." October.
- GEF/C.23/4. 2004. "Terms of Reference for the Third Overall Performance Study of the GEF." May.
- GEF/C.23/Inf.4. 2004. "Review of GEF's Engagement with the Private Sector." Prepared by the GEFM&E. April.
- GEF/C.24/Inf.5. 2004. "GEF Project Cycle Update: Clarification of Policies and Procedures for Project Amendments and Drop/Cancellations." October.
- GEF/C.24/Inf.7. 2004. "Elements to Be Taken into Account in Funding the Implementation of NAPAs under the LDC Fund." October.
- GEF/C.24/9/Rev.1. 2004. "GEF Business Plan FY05–06." October.
- GEF/C.24/6/Rev.2. 2005. "Scope and Coherence of the Land Degradation Activities in the GEF." May.
- GEFM&E. 2002. "Monitoring and Evaluation Indicators for GEF International Waters Projects: M&E Working Paper 10." November.
- GEF/ME/C.24/Inf.1. 2004. "GEF Biodiversity Program Study 2004 (BPS2004)." September.
- GEF/ME/C.24/Inf.2. 2004. "GEF Climate Change Program Study 2004 (CCPS2004)." September.
- GEF/ME/C.24/Inf.3. 2004. "GEF Program Study on International Waters 2004 (IWPS2004)." October.
- GEF/ME/C.25/1. 2004. "GEF Annual Performance Report."
- GEF/R.3/38. 2000. "Third Replenishment Agreement." October 2000.
- GEF/R.4/7. 2005. "GEF-4 Programming Document." June.
- IWPS2004. See GEF/ME/C.24/Inf.3 (2004).

وثائق الاتفاقيات

- UNEP. 2002. CBD COP Document UNEP/CBD/COP/6/INF/4. 2002. "Second Review of the Financial Mechanism for the CBD." Available at <http://www.biodiv.org/doc/meeting.aspx?lg=0&mtg=cop-06&tab=1>.

وثائق أخرى

- Goldsmith, Stephen, and William D. Eggers. 2004. "Governing by Network: The New Shape of the Public Sector." Washington, DC: Brookings Institution Press.
- IUCN. 2003. "2003 United Nations List of Protected Areas." Cambridge, U.K.: IUCN and UNEP WCMC.
- Milward, H. Brinton, and Keith G. Provan. 2003. "Managing Networks Effectively." Paper presented at the National Public Management Research Conference, Georgetown University, Washington, D.C. October.
- Morgan, Gareth. 1986. *Images of Organization*. Beverly Hills, Calif.: Sage.
- O'Toole, Laurence J., Jr. 1997. "Treating Networks Seriously: Practical and Research-Based Agendas in Public Administration." *Public Administration Review* 57(1): 45–52.
- Provan, Keith, and Brinton Milward. 1995. "A Preliminary Theory of Interorganizational Network Effectiveness: A Comparative Study of Four Community Mental Health Systems." *Administrative Science Quarterly* 40(1): 1–33.
- _____. 2001. "Do Networks Really Work? A Framework for Evaluating Public-Sector Organizational Networks." *Public Administration Review* 61(4): 414–23.
- Rank, Olaf, and Andreas Wald. 2000. "A Methodological Framework for the Analysis of Network Organizations." 26th EIBA Conference, Maastricht (Netherlands).
- Reinicke, Wolfgang H., and Francis Deng. 2000. *Critical Choices: The United Nations, Networks, and the Future of Global Governance*. Ottawa, Canada: International Development Research Centre.
- UNEP. n.d. "IPCC/TEAP Special Report. Safeguarding the Ozone Layer and the Global Climate System: Issues Related to Hydrofluorocarbons and Perfluorocarbons." Available at <http://www.ipcc.ch/press/SPM.pdf>.
- Wells, Michael G., Mehreen Hosain, Bolaji Ogunseye, and Julio C. Treisierra. 2003. "Third Independent Evaluation of the GEF Small Grants Programme." GEF Small Grants Programme, New York.
- World Resources Institute. 2004. "Climate Data: Insights and Observations." Presentation by Jonathan Pershing at a COP 10 Side Event, Buenos Aires. December 13.

- 1 مع أنه لم يتم حتى الآن تحديد طبيعة إطار تخصيص الموارد، من شأن هذا النظام أن يستلزم وضع إجراءات على كافة المستويات، شاملة: هيكلية اتخاذ القرارات، والرصد والتقييم، والتواصل، والإدارة. ومع مراعاة هذه الاعتبارات، تضع هذه الدراسة الثالثة توصيات بشأن إطار تخصيص الموارد. فالحاجة إلى هذه الأنظمة لمساندة إطار تخصيص الموارد لا تتوقف على طبيعة ذلك الإطار، ولذا فإن هذه الدراسة تضع التوصيات بشأن ذلك الإطار على هذا المستوى التجريدي.
 - 2 يستخدم هذا التقرير تعريف (O'Toole (1997, 45) للشبكات على أنها «هيكلية اعتماد متبادل تنطوي على ترتيبات هرمية متعددة. وقد تشمل أشكال الشبكات: الائتلافات، والتحالفات، والشراكات، وسواها. ويعرّف (Rank and Wald (2003, 3) الشبكة على أنها «مجموعة جيدة التحديد ودائمة ومنظمة من الهيئات الفاعلة داخلية في علاقات تبادل متبادلة وعديدة لكي تصل معاً إلى أهداف الشبكة المشتركة».
 - 3 وجدت دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي أنه من بين المشروعات التي خضعت للتقييم والتي أبلغت عن إنجازات متعلقة باحتمال تحقيق الاستدامة، يزيد عدد المشروعات متوسطة الحجم على عدد المشروعات كاملة الحجم بنسبة الضعف، أما عدد المشروعات كاملة الحجم التي أبلغت عن نقص في الاستدامة فيزيد بنسبة الضعف عن عدد المشروعات المتوسطة الحجم التي أبلغت عن تلك النواقص.
 - 4 تشمل المشروعات متعددة البلدان أكثر من بلد واحد، أما المشروعات الإقليمية فتغطي أكثر من منطقة واحدة، بينما تغطي المشروعات العالمية أكثر من منطقتين.
 - 5 الإحصاءات كالمدرجة أدناه تستند إلى مجموعة من المشروعات استعرضتها دراسة عام 2004 للبرامج المعنية بالتنوع البيولوجي.
 - 6 يُعرّف التخفيض المباشر على أنه «تخفيضات ملموسة في ثاني أكسيد الكربون يمكن عزوها لأنشطة مشروعات محددة وعمر التكنولوجيا التي يشجعها المشروع المعني»، أما التخفيض غير المباشر فهو تقديرات الأثر الذي حفزته الإجراءات التدخلية التي قام بها الصندوق.
 - 7 مع أن مشروع البحر الأسود-الدانوب أسفر عن أثر ونتائج جيدين، فإن تخفيض النتروجين نجم جزئياً عن انهيار الاتحاد السوفييتي السابق.
 - 8 نوّه جهاز إدارة صندوق البيئة العالمية إلى أن مؤشرات مستويات المشروعات التي تضمنتها ورقة عمل الرصد والتقييم رقم 10 (GEF M&E 2002) يمكن استخدامها كمؤشرات على التقدّم المحرز في مشروعات المياه الدولية.
 - 9 تشمل المواد المدرجة في الملحق أ والملحق ب مركبات الكلور والفلور والكربون.
 - 10 القدر المُلغى تدريجياً من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون هو الكمية التي يجب على كل بلد إلغاؤها تدريجياً من تلك المواد.
 - 11 هذا التقدير تقريبي بما أن الأساس من أجل تقدير الإلغاء التدريجي يمكن أن يتفاوت فيما بين المشروعات الفرعية.
- 12 (UNEP (2002).
 - 13 تستهدف هذه المبادرة تحقيق زيادة جعل أنشطة الصندوق جزءاً من أطر التخطيط في البلدان والتنسيق والتعاون والتداؤب بين مجالات تركيز عمل الصندوق على مستوى البلدان من خلال عملية حوار متعددة أصحاب المصلحة المباشرة.
 - 14 تستهدف استراتيجية المساعدة القطرية إنشاء برنامج مساندة مرتبط باستراتيجية التنمية التي يعتمدها البلد المعني والميزة النسبية لدى مجموعة البنك الدولي في إطار أنشطة الجهات المانحة الأخرى.
 - 15 تعريف الشبكات المستخدم هنا هو تعريف (O'Toole (1997, 45)، (نظر الحاشية رقم 2). وانظر أيضاً (Rank and Wald 2000,3) حسبما تشير الحاشية رقم 2. ولسوء الحظ، لا يبدو من الأدبيات وجود تصنيف مقبول على نحو جيد لهذه الأنواع الفرعية. ولذلك ستعامل هذه الدراسة الثالثة الصندوق كشبكة بالمعنى العام الذي أوجزه (O'Toole (1997, 45). وفي الواقع يبدو أن معظم الأدبيات والبحوث يتم تناولها على هذا المستوى العام.
 - 16 تتطلب المؤسسة الشبكية مجموعة مختلفة من معايير التقييم عما تتطلبه مؤسسة هرمية التنظيم. أنظر (Provan and Milward (1995, 2001); Rank and Wald (2000).
 - 17 التحديات الماثلة في الشبكات تم جمعها بتصوّف بصورة رئيسية عن (Morgan (1986); Rank and Wald (2000); Provan and Milward (1995, 2001); Milward and Provan (2003); Reinicke and Deng (2004); Goldsmith and Eggers (2004).
 - 18 تم في الوثيقة (GEF/C4/Inf.5 (2004) تعريف الإدارة التكيفية على أنها «مراعاة التغييرات في تصاميم وتنفيذ المشروعات للتغيرات في السياق (بيئة التنفيذ) «إن وجدت» على أن يكون الهدف العام هو الوفاء بغايات المشروع المعني وأهدافه».
 - 19 أنظر الحاشية الختامية رقم 18.
 - 20 تقوم سكرتارية الصندوق حالياً بتحليل متطلبات نظام معلومات الإدارة. ويعتقد فريق هذه الدراسة الثالثة بأن ذلك ضروري ولكن غير كافٍ لإقامة وظيفة تامة الأبعاد بشأن إدارة المعلومات. ومن شأن خطة إدارة المعلومات المدرجة في هذه الدراسة إتاحة إطار أكثر شمولية بشأن إدارة المعلومات يتناسب مع تحليل متطلبات نظام معلومات الإدارة. ولا ترى هذه الدراسة أية مشكلة في خلق هذه الأنشطة كل على حدة، طالما أن تحليل متطلبات نظام معلومات الإدارة يتم في إطار إدراك أن هذا السياق الأوسع ضروري وموضع بحث ودراسة.
 - 21 يجب وضع النظام الفني بناء على المساندة من البنك الدولي، مع مراعاة الترابط مع الأنظمة القائمة حالياً لدى شركاء الصندوق.

الملحق 1: إيضاحات مهام واختصاصات الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

مسألة المهام والاختصاصات 1E: تاريخياً، كيف كان يتم توزيع موارد الصندوق من الوجهة الجغرافية، وهل هذا التوزيع متسق مع الأولويات الاستراتيجية؟

- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

المسألة الثانية: استدامة النتائج

مسألة المهام والاختصاصات 2A: ما مدى استدامة تدفق المنافع البيئية العالمية المرغوبة عقب إنجاز مشروعات الصندوق؟

- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

مسألة المهام والاختصاصات 2B: ما هي العوامل الرئيسية التي تحدّد مدى استدامة مشروعات الصندوق؟

• هذه الدراسة الثالثة تفسّر هذه المسألة باعتبارها سؤالاً عن قابلية استدامة المنافع البيئية العالمية وليس استدامة مشروعات الصندوق.

مسألة المهام والاختصاصات 2C: ما مدى مساهمة كل من: التزام البلد المعني بالمشروع، ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في تهيئة وتنفيذ المشروع، وتحقيق منافع محلية في تحسين استدامة الأنشطة التي ساندتها الصندوق؟

• هذه الدراسة الثالثة تفسّر هذه المسألة باعتبارها سؤالاً عن قابلية استدامة النتائج، وليس استدامة الأنشطة.

المسألة الثالثة: أثر عمليات الصندوق على مؤسسات أخرى والقضايا ذات الصلة

مسألة المهام والاختصاصات 3A: ما مدى نجاح الصندوق في: القيام بدوره التحفيزي من خلال استقطاب موارد إضافية؛ حفز تحقيق النتائج عن طريق الابتكار والإيضاح والمحاكاة؛ تشجيع التعاون الدولي في القضايا البيئية؛ جعل قضايا البيئة جزءاً من عمل المؤسسات الشريكة له؛ وإشراك القطاع الخاص في المشروعات والتمويل المشترك على السواء؟

قامت هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية بشرح العديد من مسائل المهام والاختصاصات لأغراض الإيضاح. ومسائل المهام والاختصاصات التي تم شرحها أصبحت بالتالي التعريف العملي لتلك المهام والاختصاصات بالنسبة لهذه الدراسة. ونُدرج أدناه المهام والاختصاصات الأصلية وتفسيراتها.

المسألة الأولى: نتائج العمليات والبرامج

مسألة المهام والاختصاصات 1A: ما هو الأثر الكمي والنوعي وما هي النتائج الكمية والنوعية لأنشطة صندوق البيئة العالمية على الأصدمة المحلية والإقليمية والعالمية في مجالات التركيز المعنية بكل من: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون؟

• تفسّر هذه الدراسة الثالثة عبارة «أثر ونتائج» على أنها تعني «نتائج» لكي يتحقق الاتساق مع تعريف النتائج الوارد في نص المهام والاختصاصات الأصلية. وتم القيام بهذا التغيير لأنه جرى تعريف النتائج باعتبارها «مخرجات ونواتج وأثر» في المهام والاختصاصات الأصلية.¹

مسألة المهام والاختصاصات 1B: إذا تعذّر القياس الكمي للأثر والنتائج، ما هي الأسباب؟

• تفسّر هذه الدراسة الثالثة عبارة «أثر ونتائج» على أنها تعني «نتائج» لكي يتحقق الاتساق مع تعريف النتائج الوارد في نص المهام والاختصاصات الأصلية (أنظر مناقشة مسألة المهام والاختصاصات 1 أعلاه).

مسألة المهام والاختصاصات 1C: هل المشروعات التي تمت تهيئتها بموجب مجالي التركيز الجديدين المعنيين بمكافحة تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة تعكس الأولويات العالمية؟

- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

مسألة المهام والاختصاصات 1D: ما هي العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق منافع بيئية عالمية؟

- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

- تفسر هذه الدراسة الثالثة هذا السؤال على أنه يركز على أربعة مجالات متميزة شاملة (1) استقطاب موارد إضافية من القطاعين العام والخاص؛ (2) حفز تحقيق النتائج عن طريق الابتكار والإيضاح والمحاكاة؛ (3) تشجيع التعاون الدولي في القضايا البيئية؛ و (4) وجعل قضايا البيئة جزءاً من عمل المؤسسات الشريكة له. استناداً إلى مناقشة إضافية لنطاق المهام والاختصاصات، تم دمج الجزأين الأول والأخير في البند رقم (1).
- تفسر هذه الدراسة الثالثة عبارة «البلدان ذات الاقتصادات الناشئة» على أنها تعني البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحول إلى نظام السوق.
- مسألة المهام والاختصاصات 3B: ما هي المجالات الرئيسية التي تؤدي إلى آثار تحفيزية، وما هي القضايا التي ينبغي معالجتها بغية تحسين الآثار التحفيزية؟
- هذه الدراسة الثالثة تفسر هذه المسألة باعتبارها سؤالاً عن العوامل الرئيسية وليس المجالات الرئيسية.
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

المسألة الخامسة: أثر إجراءات وعملية التنفيذ المعتمدة لدى الصندوق

- مسألة المهام والاختصاصات 5A: ما هي العوامل التي تؤثر في الأداء في كافة مراحل دورة مشروعات الصندوق؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.
- مسألة المهام والاختصاصات 5B: هل تم على نحو كافٍ تضمين الدروس المستفادة والمعلومات التقييمية في عمليات تصميم وتنفيذ المشروعات؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.
- مسألة المهام والاختصاصات 5C: ما هو التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ توصيات مجلس الصندوق بشأن السياسات الرئيسية؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

ملاحظة

- 1 «النتائج هي حسب التعريف: المخرجات والنواتج والأثر المتحقق من تنفيذ المشروعات والبرامج. وينبغي أن تتضمن هذه تقييم ما هو إيجابي وما هو سلبي من المخرجات والنواتج والأثر، المقصود منها وغير المقصود». (نقلًا عن الحاشية رقم 2 من مهام واختصاصات الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية).

المسألة الرابعة: أثر هيكلية الصندوق وإجراءاته المؤسسية على النتائج

- مسألة المهام والاختصاصات 4: هل يقوم كل من هيئات الصندوق – الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة للمشروعات، وسكرتارية الصندوق، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، والقيم – بالوظائف المنوطة به على نحو مرضٍ يتسم بفعالية التكاليف والاستجابة للأوضاع؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.
- مسألة المهام والاختصاصات 4B: هل توجد استنتاجات يمكن التوصل إليها فيما يتعلق بفعالية التكاليف والاستجابة للأوضاع في مشروعات الصندوق مقارنة بالمؤسسات الدولية الأخرى؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.
- مسألة المهام والاختصاصات 4C: هل تستجيب سياسات وبرامج الصندوق على نحو كافٍ لأهداف الاتفاقيات التي يقوم بمهمة أليتها المالية؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

- مسألة المهام والاختصاصات 4D: هل تركيبة الصندوق وهيكلته وتقسيم الأدوار والمسؤوليات لديه أمور فعالة في وفائه بالتفويض الممنوح له وبمتطلبات عملياته؟
- ليس من المطلوب إعطاء تفسير.

- مسألة المهام والاختصاصات 4E: هل تستجيب سكرتارية الصندوق والهيئات الشريكة لها على نحو فعال لأولويات البلدان؟

الملحق 2: المهام والاختصاصات الكاملة للدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

(حسبما وافق عليها مجلس الصندوق في 21 مايو/أيار 2004)

مقدمة عن صندوق البيئة العالمية

الواجب إتباعها، شاملة مجموعة من الغايات التي ينبغي تحقيقها وبلوغها بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

5 . خضع الصندوق لعملية تقييم مستقل لظوره التجريبي في عام 1993. كما جرت عمليتا تقييم شامل للصندوق بعد إعادة هيكلته في عام 1997 وعام 2001. وأسهمت كافة عمليات التقييم تلك في اتخاذ القرارات في عمليات تجديد الصندوق وجمعيته العمومية. واتخذ مجلس الصندوق قراراً بأن تكون الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية دراسة مستقلة تقوم بها جهة خارجية، وأنه ينبغي إنجازها في الوقت المناسب لكي تُثري وتنير مفاوضات التجديد الرابع لموارد الصندوق والتي من المتوقع بدؤها في عام 2005.

أهداف الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

6 . الغرض من هذه الدراسة الثالثة هو تقييم مدى تحقيق الصندوق (أو الشوط الذي قطعه في تحقيق) أهدافه الرئيسية، حسبما تنص عليها وثيقة إنشاء الصندوق والقرارات اللاحقة الصادرة عن مجلس الصندوق وجمعيته العمومية، شاملة الوثائق الرئيسية كاستراتيجية العمليات والتوصيات بشأن السياسات الواجب إتباعها التي تم الاتفاق عليها في إطار العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق الاستثماري الخاص بصندوق البيئة العالمية. ومع مواصلة محافظة مشروعاته نضجها، فإن هذه الدراسة الثالثة ستزيد التركيز على: نواتج البرامج والمشروعات، واستدامتها، وقابلية تكرار تلك النواتج والانتقال باتجاه الأثر المرجو. وتوجد خمسة موضوعات رئيسية لهذه الدراسة، وهي:

أ) نتائج العمليات والبرامج². ما هو الأثر الكمي والنوعي لأنشطة الصندوق ونتائجها على الأصدعة المحلية والإقليمية والعالمية في مجالات: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون؟ إذا تعذر القياس الكمي للأثر والنتائج، ما هي الأسباب؟ هل المشروعات التي تمت تهيئتها بموجب مجالى التركيز الجديدين المعنيين بمكافحة تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة تعكس الأولويات العالمية؟ ما هي العوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق منافع بيئية عالمية؟ تاريخياً، كيف كان يتم توزيع موارد الصندوق من الوجهة الجغرافية، وهل هذا التوزيع متنسق مع الأولويات الاستراتيجية؟

1 . رسالة صندوق البيئة العالمية حسبما نصت عليها وثيقة إنشاء صندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته وحسبما عدلتها الجمعية العمومية الثانية للصندوق هي أن:

على أساس من التعاون والشراكة فيما بين الهيئات التي تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته، يعمل صندوق البيئة العالمية كآلية من آليات التعاون الدولي لأغراض إتاحة الموارد التمويلية الجديدة والإضافية على هيئة مُنح أو بشروط ميسرة للوفاء بالتكاليف الإضافية المتفق عليها بهدف تحقيق منافع بيئية عالمية متفق عليها في مجالات التركيز التالية: تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، والمياه الدولية، واستنفاد طبقة الأوزون، ومكافحة تدهور الأراضي - بصورة رئيسية التصحر وإزالة الغابات - والملوثات العضوية الثابتة.

2 . يعمل صندوق البيئة العالمية بتوجيهات مجلس صندوق البيئة العالمية الذي تسانده سكرتارية الصندوق. وله ثلاث هيئات تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته (IAS) (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي)، وسبع هيئات مُنفذة للمشروعات (EAS)¹، وهيئة استشارية علمية وفنية (STAP). وهو يعمل في إطار التعاون الوثيق مع حكومات البلدان ومع كل من: المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

3 . صندوق البيئة العالمية هو الآلية المالية لكل من: اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بالتنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، واتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

4 . خلال العقد الأول من وجوده، قام الصندوق بتقديم حوالي 4,5 بليون دولار أمريكي من الموارد التمويلية لما بلغ حوالي 1200 مشروع في ما يزيد على 140 بلداً. وأتاحت العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق الاستثماري لصندوق البيئة العالمية مبلغاً إضافياً وقدره 3 بلايين دولار أمريكي لتغطية الفترة من يوليو/تموز 2002 - يونيو/حزيران 2006، وهي الطور الثالث للصندوق (التجديد الثالث)، وهو مشروط باتفاق على مجموعة من التوصيات بشأن السياسات

فعالية سياسات واستراتيجيات وبرامج الصندوق: (ج) النظر في العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق أهداف الصندوق وما يمكن وجوده من نواقص في تحقيقها: (د) استخلاص الدروس الرئيسية وإتاحة توصيات واضحة وقابلة للتنفيذ لمجلس الصندوق بشأن كيفية جعل المساندة التي يقوم بتقديمها الصندوق أكثر فعالية في المساهمة في تحقيق المنافع البيئية العالمية.

8 . ستركز هذه الدراسة أيضاً على أداء الصندوق في تنفيذ استراتيجية عمله، ولاسيما مبادئ عمله العشرة المدرجة في تلك الاستراتيجية، فضلاً عن استدامة ملاءمتها لهيئة وتنفيذ برامج الصندوق. كما ستقوم هذه الدراسة باستعراض وتقييم فعالية أدوات المساعدة ومنها: برنامج المنح الصغيرة، الخ.

نطاق ومحتور تركيز الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

9 . يغطي نطاق هذه الدراسة الثالثة خمسة محاور تركيز رئيسية:

(1) نتائج أنشطة صندوق البيئة العالمية. سيقوم فريق هذه الدراسة بما يلي:

التقييم الكمي والنوعي للأثر والنتائج على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية، فضلاً عن النتائج الأخرى لعمليات منجزة وأخرى قيد التنفيذ من بين عمليات الصندوق في مجالات التركيز المعنية بكل من: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التجديد الثالث للصندوق³ في المشروعات التي تمت الموافقة عليها منذ يوليو/ تموز 2002. وعند تعذر القياس الكمي للأثر، ستقوم هذه الدراسة بإيضاح السبب، على سبيل المثال عدم كفاية تصاميم المشروع المعني وعدم كفاية البيانات الأساسية.

(ب) فيما يتعلق بالمجالين الجديدين من مجالات تركيز عمل الصندوق - مكافحة تدهور الأراضي والملوثات العضوية الثابتة - سيتم استعراض الخطوات الأولى وتقييم مدى تجسيد مشروعات الصندوق للأولويات العالمية من أجل العمل في هذين المجالين.

(ج) فيما يتعلق بالدراسة التي أجرتها وحدة الرصد والتقييم لأوضاع طبقة الأوزون في عام 2000،⁴ عرض مستجدات الأداء والأثر فيما يتعلق بإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

(د) تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في تحقيق النتائج، ومنها على سبيل المثال: إطار السياسات، والاستراتيجيات، والقدرات المؤسسية، وقضايا التنفيذ.

(ب) قابلية استدامة النتائج: ما مدى استدامة تدفق المنافع البيئية العالمية المرغوبة عقب إنجاز مشروعات الصندوق؟ ما هي العوامل الرئيسية التي تحدد مدى استدامة مشروعات الصندوق؟ ما مدى مساهمة كل من: التزام البلد المعني بالمشروع، ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة في تهيئة وتنفيذ المشروع، وتحقيق منافع محلية في تحسين قابلية استدامة الأنشطة التي ساندها الصندوق؟

(ج) أثر عمليات الصندوق على مؤسسات أخرى والقضايا ذات الصلة: ما مدى نجاح الصندوق في القيام بدوره التحفيزي من خلال استقطاب موارد إضافية؛ حفز تحقيق النتائج عن طريق الابتكار والإيضاح والمحاكاة؛ تشجيع التعاون الدولي في القضايا البيئية؛ جعل قضايا البيئة جزءاً من عمل المؤسسات الشريكة له؛ وإشراك القطاع الخاص في المشروعات والتمويل المشترك على السواء؛ ما هي المجالات الرئيسية التي تؤدي إلى آثار تحفيزية، وما هي القضايا التي ينبغي معالجتها بغية تحسين الآثار التحفيزية؟

(د) أثر هيكلية الصندوق وإجراءاته المؤسسية على النتائج: هل يقوم كل من هيئات الصندوق - الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة للمشروعات، وسكرتارية الصندوق، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، والقيم - بالوظائف المنوطة به على نحو مرض يتسم بفعالية التكاليف والاستجابة للأوضاع؟ هل توجد استنتاجات يمكن التوصل إليها فيما يتعلق بفعالية التكاليف والاستجابة للأوضاع في مشروعات الصندوق مقارنة بالمؤسسات الدولية المماثلة؟ هل تستجيب سياسات وبرامج الصندوق على نحو كافٍ لأهداف الاتفاقيات التي يقوم بمهمة آليتها المالية؟ هل تركيبة الصندوق وهيكلية وتقسيم الأدوار والمسؤوليات لديه أمور فعالة في وفائه بالتفويض الممنوح له وبمتطلبات عملياته؟ هل تستجيب سكرتارية الصندوق والهيئات الشريكة لها على نحو فعال لأولويات البلدان؟ هل يراعي الصندوق تفاوت قدرات البلدان شاملة على سبيل المثال: الدول النامية الجزيرية الصغيرة، وأقل البلدان تقدماً، والبلدان ذات الاقتصادات الناشئة؟ ما مدى فعالية وحدة الرصد والتقييم، وما مدى فعالية تلك العملية؟

(هـ) أثر إجراءات وعملية التنفيذ المعتمدة لدى الصندوق: ما هي العوامل التي تؤثر في الأداء في كافة مراحل دورة مشروعات الصندوق؟ هل تم على نحو كافٍ تضمين الدروس المستفادة والمعلومات التقييمية في عمليات تصميم وتنفيذ المشروعات؟ ما هو التقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ توصيات مجلس الصندوق بشأن السياسات الرئيسية؟

7 . ستقوم هذه الدراسة على وجه الخصوص بما يلي: (أ) إتاحة تقييم عام للأثر والنتائج الأخرى التي حققها صندوق البيئة العالمية منذ إعادة هيكلته في عام 1994 وحتى يونيو/ حزيران 2004؛ (ب) تقييم

د) تقييم كيف يؤثر التعاون بين هيئات الصندوق - سكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، والقيّم - على تطوير حافظة عمليات الصندوق ونتائجها. وأيضاً النظر في فعالية الاتصالات وتعميم المعلومات بين تلك الهيئات وأصحاب المصلحة المباشرة بما في ذلك الاتفاقيات التي يقوم الصندوق بمهمة الآلية المالية لها.

هـ) تقييم متابعات قرارات مجلس الصندوق من جانب كل من: سكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات.

و) تقييم مدى استجابة كل من: سكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات ولأولويات البلدان واستراتيجية الصندوق؛ ومدى فعالية هؤلاء في تعبئة التمويل المشترك وجعل أهداف وبرامج الصندوق جزءاً من برامج المساعدات الإنمائية التي تقوم تلك الهيئات بتقديمها.

ز) استعراض فعالية استراتيجيات الصندوق وأنشطة التواصل والحوار مع مختلف أصحاب المصلحة المباشرة بغية إقامة شراكات، وأيضاً العمل التحفيزي لتحقيق المنافع البيئية العالمية. وينبغي التركيز على تقييم مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية، فضلاً عن التوصية بطرق لتحسين هذه المشاركة. كما ينبغي تناول قضايا المساواة بين الجنسين في هذا السياق.

ح) تقييم كيفية تأثير التعاون بين هيئات الصندوق على مستوى البلدان في تهيئة وتنفيذ حوافز العمليات المزمعة في البلدان.

ط) تقييم فعالية وحدة الرصد والتقييم سواء كمؤسسة أو من حيث إجراءاتها وعملها.

(5) إجراءات التنفيذ لدى الصندوق. سيقوم فريق هذه الدراسة الثالثة بما يلي:

أ) استعراض العوامل والاستراتيجيات التي تؤثر في الأداء والنتائج في الأطوار الثلاثة الرئيسية لدورة المشروعات: (أ) تصميم المشروع والموافقة عليه؛ (ب) التنفيذ؛ (ج) الرصد والتقييم. وحيثما اقتضى الأمر وكان ممكناً، ينبغي أن تميز هذه الدراسة بين مختلف أنواع البلدان المتلقية للمنع، على سبيل المثال: الاقتصادات الناشئة التي تتبع نظام السوق، والدول النامية الجزيرية الصغيرة، وأقل البلدان تقدماً.

(2) استدامة النتائج على مستوى البلدان. سيقوم فريق هذه الدراسة الثالثة بما يلي:

أ) تقييم مدى المنافع البيئية العالمية الناجمة عن مشروعات الصندوق أو المرجح استدامتها بعد إنجاز المشروعات. وينبغي إجراء هذا التحليل بشأن كل من مجالات تركيز عمل الصندوق.

ب) تحديد العوامل الرئيسية التي تحدد الاستدامة، سواء كانت: مالية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إيكولوجية أو مؤسسية أو من طبيعة أخرى، مع استعراض أثرها على أداء الصندوق.

(3) صندوق البيئة العالمية كمؤسسة حافزة. سيقوم فريق هذه الدراسة الثالثة بما يلي:

أ) تقييم أداء الصندوق في القيام بدوره التحفيزي في كل من مجالات تركيز عمله، عن طريق: (أ) استقطاب موارد مالية إضافية من القطاعين العام والخاص؛ (ب) حفز تحقيق النتائج من خلال الابتكار والإيضاح والتكرار؛ (ج) تشجيع التعاون الدولي على القضايا البيئية؛ و (د) الوصول إلى جعل قضايا البيئة العالمية جزءاً أصلياً من عمليات: الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، وسياسات وبرامج حكومات البلدان.

ب) تحديد المجالات و/أو القضايا الرئيسية المتعلقة بالأثر التحفيزي المحتمل وتحليل كيف عمل الصندوق أو اتخذ وضعا استجابة لتلك الفرص.

(4) سياسات الصندوق، وهيكلته المؤسسية، وشراكاته. سيقوم فريق هذه الدراسة الثالثة بما يلي:

أ) تقييم ما إذا كانت سياسات وبرامج الصندوق تستجيب على نحو كافٍ لأهداف وإرشادات الاتفاقيات التي يقوم الصندوق بمهمة الآلية المالية لها.

ب) تقييم أداء وفعالية تكاليف الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، سواء في تصاميم المشروعات أو الموافقة عليها وتنفيذها، فضلاً عن تقييم تقديم الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته للخدمات إلى الصندوق.

ج) تقييم ما إذا كانت تركيبة الصندوق الحالية وهيكلته وتوزيع الأدوار والمسؤوليات فيه فعالة في الوفاء بالتفويض الممنوح له وبمتطلبات عملياته.

ب) تقييم ما إذا كان يتم على نحو كافٍ تضمين الدروس المستفادة والمعلومات التقييمية الصادرة عن الأعضاء في مجلس الصندوق في عمليات تصميم وتنفيذ المشروعات. وينبغي على هذه الدراسة السعي لوضع توصيات بشأن طرق تبسيط وتوحيد وزيادة فعالية هذه العمليات والإجراءات. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم قدرات البلدان على تهيئة وتنفيذ المشروعات.

ج) تقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتفق عليها بشأن السياسات في إطار العملية الثالثة لتجديد موارد الصندوق الاستئماني لصندوق البيئة العالمية.

تنفيذ هذه الدراسة وإشراك أصحاب المصلحة المباشرة

10. سيتم القيام بهذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية في الفترة مايو/أيار - يونيو/حزيران 2004 ولغاية أبريل/نيسان 2005، على أن يقوم بها فريق مستقل من خبراء خارجيين.⁵

11. تهتم بعمل صندوق البيئة العالمية مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة. وتعتبر مشاركة هؤلاء من بين المعايير الرئيسية لاستعراض أداء الصندوق. وبناء على ذلك، سيقوم فريق هذه الدراسة بالتشاور مع كل من: سكرتارية الصندوق، ووحدة الرصد والتقييم لديه، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته، والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، والبلدان الأعضاء في الصندوق، والقائم عليه، والهيئة الاستشارية العلمية والفنية، وسكرتاريات الاتفاقيات التي يقوم الصندوق بمهمة الآلية المالية لها، والمنفذين مباشرة من المشروعات، فضلاً عن بعض جهات التمويل المشترك لمشروعات وبرامج الصندوق. كما سيتم التشاور مع شركاء رئيسيين آخرين كالقطاع الخاص وجماعة المنظمات غير الحكومية.

12. سيعمل هذا الفريق بطريقة اشتماكية ومنفتحة. وللمساعدة في ضمان الشفافية وجودة الاتصالات، سيقترح الفريق الآليات الملائمة لإشراك أصحاب المصلحة المباشرة، وللمشاورات والتعاون مع الشركاء الرئيسيين. وقد تشمل تلك الآليات مشاويرات على هامش: اجتماعات مجلس الصندوق والاجتماعات البيئية الإقليمية أو الدولية الملائمة، والوقائع والمناسبات الإقليمية أو المحلية، والإعلام العام من خلال الوسائل الإلكترونية وغيرها.

13. في إطار التحضير لهذه الدراسة، تقوم وحدة الرصد والتقييم لدى الصندوق بتنفيذ دراسات على البرامج في مجالات التركيز الرئيسية لعمل الصندوق وهي: التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، والمياه الدولية. كما أجرت هذه الوحدة: عمليات استعراض سنوي لأداء المشروعات، وعدة دراسات خاصة، بما في ذلك تحليل واسع النطاق للمنافع المحلية الناجمة عن مشروعات الصندوق وللمرتيبات المالية للمشروعات

المعنية بالتنوع البيولوجي. وسيقوم بالدراسات على البرامج والدراسات الخاصة فرق من استشاريين مستقلين ومن جهاز موظفي وحدة الرصد والتقييم لدى الصندوق. وسيقوم فريق هذه الدراسة الثالثة باستعراض الوثائق والمواد التي لدى هذه الوحدة حالياً والدروس المستخلصة، كما سينظر في فائدة تلك المواد في تحديد أوضاع حافظة عمليات الصندوق الحالية وتحديد ضرورة القيام بأنشطة إضافية تشمل جمع وتحليل البيانات، وعمليات استعراض مكتبية وعملاً ميدانياً. كما ينبغي أن تكون الدروس المستفادة من تحليل الوثائق القائمة إرشاداً بشأن مدى ضرورة القيام بالأنشطة الإضافية بغية ملء الفجوات في المعرفة الحالية.

فريق الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

14. ينبغي أن تجسّد تركيبة فريق هذه الدراسة المكوّن من 6-9 أعضاء⁶ استقلالاً هذه العملية وتركيزها الموضوعي على المضمون. وستقوم بهذه الدراسة شركة أو مجموعة شركات مشهود لها دولياً: بحسن عملها في مجالات التقييم، وقوة سمعتها وخبرتها في مجال التنمية الدولية، وبالسجل الحافل في القيام بمهام معقدة، فضلاً عن قدرتها على بيان عدم وجود تضارب في المصالح لديها (الفقرة 16 أدناه). ومن المتوقع من هذه الشركة أو مجموعة الشركات أن يكون لها عضو/شريك رفيع المستوى وتمتّع بالمؤهلات اللازمة للإشراف على عمل فريق هذه الدراسة، والارتباط والاتصال المنتظم مع مدير وحدة الرصد والتقييم لدى الصندوق، مع ضمان قيام فريق الدراسة بتسليم التقرير النهائي في الوقت اللازم. وينبغي أن تجسّد تركيبة فريق الدراسة، المكوّن من 6 أعضاء رئيسيين، استقلالاً هذه العملية وتركيزها الموضوعي على المضمون.

وفقاً لنطاق هذه الدراسة، ينبغي أن تجسّد تركيبة الفريق ما يلي:⁷

- الاختصاص القوي في التقييم، ولاسيما بالأساليب الملائمة لعمليات تقييم أداء مؤسسات أو برامج أو محاور تركيز؛
- الخبرة في البيئة العالمية والتنمية المستدامة؛
- الخبرة في الجوانب ذات الصلة بتحليل السياسات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- الخبرة المالية؛
- الخبرة المؤسسية والتنظيمية؛ و
- المعرفة بمناهج إدارة شؤون المعرفة فيما يتعلق بالمساعدات الإنمائية الدولية من أجل جعل التحليلات ملائمة للإطار المعني وتقييم مساهمات المشروعات.

لا يشارك في عملية التقييم أي عضو من أعضاء الفريق إذا كان ذلك يتعارض مع التزامات سابقة أو حالية تجاه زبائن آخرين أو إذا كان في وضع لا يتمكن فيه من القيام بهذه المهمة بالاستقلالية اللازمة.

وبدون الحد من عمومية هذه القاعدة، يلتزم كل من الجهة المتعاقدة وأعضاء الفريق بأن:

• لا تكون لديهم أية مهمة متزامنة (كجهة متعاقدة) مع سكرتارية الصندوق أو الهيئة الاستشارية العلمية والفنية والإدارات ذات الصلة بصندوق البيئة العالمية لدى الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أو الهيئات المنفذة لتلك المشروعات (تسمى من الآن فصاعداً «مؤسسات صندوق البيئة العالمية»)⁸ أو موظفاً حالياً لدى أية حكومة لدولة عضو في الصندوق أو لدى هيئة تابعة لحكومة دولة عضو فيه. ويمكن اعتبار المؤسسات الأكاديمية المملوكة للقطاع العام - شاملة الجامعات أو ما يعادلها ومؤسسات البحوث الملحقة بالجامعات - استثناءً من هذه القاعدة شريطة أن يكون لها سجل ثابت من الاستقلالية.

• لا يكونوا عملوا سابقاً مع سكرتارية الصندوق أو تولوا مسؤولية إشراف على/إدارة أنشطة لها علاقة بالصندوق، بما في ذلك أية عملية استعراض/مراجعة خارجية أو تقييم خارجي، ولا تاريخ من عمل يزيد على 15 ٪ من أيام العمل على أنشطة لها صلة بالصندوق في السنوات الخمس الماضية.⁹

• لا يكونوا قد حصلوا - في المتوسط في السنوات الخمس الماضية - مباشرة أو من خلال موظفيهم على أكثر من 35 ٪ من تمويلهم أو عقودهم أو دخلهم من أي مصدر وحيد له أنشطة ذات صلة بالبيئة أو هيئات الشؤون الدولية/المساعدة الإنمائية التابعة لحكومة أية دولة عضو في الصندوق، ولا أكثر من 20 ٪ من أية مؤسسة واحدة من مؤسسات الصندوق. كما سيتم منع الفائزين من بين المتقدمين بالطلبات من التقدم بعطاءات للفوز بعقود ذات صلة بأنشطة الصندوق لمدة سنة واحدة تلي انتهاء عملية التقييم هذه، ماعدا التمديد لهذه العملية حسبما يطلبه مجلس الصندوق.

17 . ستقوم إدارة تقييم العمليات - وهي وحدة مستقلة تماماً من وحدات البنك الدولي - بإدارة عملية الاختيار (بما في ذلك الإعلان، واستعراض رسائل الإعراب عن الاهتمام، مع القيام بعملية اختيار تنافسية وشفافة) وستختار الفريق الذي سيقوم بالدراسة وفقاً لوثيقة المهام والاختصاصات. والهدف هو إنجاز تجميع الفريق بحلول يونيو/حزيران 2004.

18 . حالما يبدأ العمل، سيقوم الرئيس المقبل لوحدة الرصد والتقييم المستقلة الجديدة في الصندوق بالإشراف على هذه العملية، وبصورة

يجب أن يكون رئيس الفريق اختصاصياً رفيع المستوى متمتعاً بخبرة دولية كبيرة وذات صلة بعمليات التقييم، كما يجب أن تكون لديه قدرات وخبرة ثابتة في التفكير الاستراتيجي وتقديم المشورة بشأن السياسات، وفي تقييم البرامج المعقدة وقيادة الفريق.

15 . يتم اختيار كافة أعضاء الفريق والاستشاريين العاملين معه على أساس الجدارة. وفي إطار تشكيل الفريق وإجراء هذه الدراسة، ستتم أيضاً مراعاة التوازن بين المناطق الجغرافية والجنسين فضلاً عن الاستعانة باستشاريين محليين وإقليميين لتعزيز نوعية وجودة الدراسة. وسيكون أعضاء الفريق عاملين فيه طوال مدة الدراسة. أما الحد الأدنى من المؤهلات والخبرة المطلوبة من كل عضو في الفريق فهو:

• درجة الماجستير أو ما يعادلها في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية أو الميادين ذات الصلة؛

• حد أدنى مقداره 10 سنوات من الخبرة العملية في مجالات: التقييم، والبحوث البيئية، والتنمية؛ وخبرة لا تقل عن 15 سنة بالنسبة لرئيس الفريق والأعضاء الرئيسيين فيه؛

• حد أدنى مقداره 5 سنوات من الخبرة العملية في بلدان نامية أو بلدان اقتصاداتها تجتاز مرحلة التحول إلى نظام السوق؛

• خبرة في العمل والتعامل مع برامج التنمية متعددة الأطراف أو الثنائية أو في البلدان؛

• القدرة على العمل بفعالية ومرونة في فريق وفي إطار زمني ضيق. القدرة على العمل والاستعداد للعمل في بيئة متعددة الثقافات والسفر على الصعيد الدولي؛

• القدرة الواضحة بالبراهين على تقديم دراسات تحليلية فائقة الجودة؛

• التفرغ للعمل لمدة لا تقل عن 80 يوماً بين يونيو/حزيران 2004 ومايو/أيار 2005 في فترات ضرورية للدراسة.

• مهارات ممتازة في كتابة التحليلات والتواصل باللغة الإنجليزية؛ كما تعتبر القدرة على التحدث بالأسبانية أو الفرنسية مرغوبة.

16 . الغرض من هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية هو أن تكون تقييماً مستقلاً يعرض المشورة المختصة والموضوعية غير المتحيزة. لذلك، يجب أن لا تكون لدى فريق الدراسة أية تضاربات في المصالح - حقيقية أو ظاهرية - مع أية مهمات سابقة أو حاضرة أو ممكنة في المستقبل أو مصالح الشركة المعنية ذاتها. وعلى فريق التقييم إظهار علاقة متساوية وعلى بعد واحد من الهيئات التي لها علاقة بالصندوق ومع الحكومات المعنية. ويجب أن

المقابلات مع أصحاب المصلحة المباشرة الرئيسيين، ولا سيما من المنتفعين بالمشروعات، وفئات المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، فضلاً عن: سكرتارية الصندوق، والهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات، وأعضاء مجلس الصندوق، والممثلين عن سكرتاريات اتفاقيات الأمم المتحدة التي يقوم الصندوق بمهمة الآلية المالية لها.

الزيارات الميدانية المختارة - مبدئياً في 10-15 بلداً - يتم تحديدها على أساس معايير ينص عليها التقرير البدئي وأفضل الممارسات المتعلقة بالاختيار العشوائي. ويمكن أن تشمل تلك المعايير: (أ) عدد مشروعات الصندوق وحجم الموارد التمويلية المخصصة لها؛ (ب) اشتغال مشروعات من مختلف مجالات تركيز عمل الصندوق؛ (ج) أداء المشروعات؛ (د) مختلف النماذج المؤسسية للاستجابة لمبادرات الصندوق؛ (هـ) التباين الجغرافي والتباينات الأخرى بين المناطق والبلدان؛ (و) الفجوات في المعلومات.

أية مناهج أخرى يمكن أن تسفر عن معلومات ضرورية (استعراضات مشروعات مختارة، دراسات حالات، دراسات قطرية، تحليل سلاسل زمنية، الخ).

بنود النواتج المتوقع تسليمها

22 . يقوم فريق هذه الدراسة الثالثة في غضون ثلاثة أشهر من تشكيله بوضع التقرير البدئي الذي يُطلع عليه كلاً من: مجلس الصندوق،¹⁰ وسكرتارية الصندوق، ووحدة الرصد والتقييم في الصندوق وذلك طلباً لتعليقاتهم وآرائهم. ومن شأن التقرير البدئي أن يُتيح إطار عمل تفصيلي شفاف وعملي من أجل هذه الدراسة الثالثة، كما ينبغي أن يتضمن كحد أدنى ما يلي:

غرض ونطاق هذه الدراسة حسبما تنص عليه وثيقة المهام والاختصاصات المعنية.

المجالات/القضايا الأخرى اللازمة لتغطيتها بعمق (مجالات التركيز، والأولويات الاستراتيجية، والقضايا المشتركة بين القطاعات، ومشروعات عالمية وإقليمية وفي بلدان)، ومعايير الاختيار.

الطريقة المنهجية في تناول المجالات الرئيسية الخمسة لهذه الدراسة الثالثة.

أساسية في ضمان إتباع أحكام وثيقة مهام واختصاصات هذه الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية. علماً بأن وحدة المتابعة المستقلة هذه في الصندوق ستقوم بإطلاع فريق هذه الدراسة الثالثة على ما يلزم من وثائقها ومصادر بياناتها. كما ستتيح الوحدة المساعدة الفنية والمساندة الإدارية لفريق هذه الدراسة بما في ذلك إعداد العقود والتحضير اللوجستي للزيارات الميدانية والمشاورات الإقليمية. كما ستتيح الوحدة تعليقاتها المكتوبة إلى فريق هذه الدراسة الثالثة بشأن كافة بنود النواتج المتوقع استلامها من الفريق.

19 . من المتوقع أيضاً أن تستجيب سكرتارية الصندوق والهيئات التي تتولى إدارته وتنفيذ مشروعاته والهيئات المنفذة لتلك المشروعات استجابة سريعة وتامة لما يطلبه الفريق من معلومات ووثائق، فضلاً عن تقديم بعض المساعدة اللوجستية لفريق الدراسة بشأن الزيارات الميدانية.

الطريقة المنهجية

20 . نظراً لتعدد ما تشمله هذه الدراسة الثالثة من القضايا المعنية والإطار المؤسسي ومستويات الأثر، فهي تتطلب طريقة منهجية للتقييم تتسم بالترباط والتركيز. ويتمثل التحدي الرئيسي في إقامة إطار دراسة يعبر عن هرمية النتائج القائمة على مستوى المشروعات والبرامج ومجالات تركيز عمل الصندوق، مع تحليل الأداء العام على مستوى الهيئات والمؤسسات والمجالات والقضايا المشتركة. ومن شأن إطار كهذا أن يكون تفصيلياً في التقرير البدئي الذي سيرفقه فريق هذه الدراسة الثالثة، جنباً إلى جنب مع خطة تنفيذ الدراسة نفسها.

21 . ينبغي أن تكون الطريقة المنهجية متسقة مع أفضل الممارسات حسبما تصفها وثيقة مهام واختصاصات وحدة الرصد والتقييم المستقلة (التي وافق عليها مجلس الصندوق في 28 يوليو/تموز 2003)، بما في ذلك منهجيات الاختيار العشوائي، مع ضرورة الاستجابة للمجالات الرئيسية الخمسة الواقعة في نطاقها، مع الحرص على التوازن الملائم بين العناصر الرئيسية التالية:

تحليل البيانات والمعلومات القائمة حالياً، وتلك التي يتم جمعها من عمليات الاستعراض والزيارات الميدانية؛

ضرورة إجراء المشاورات باستخدام الأساليب التشاركية مع أصحاب المصلحة المباشرة والمنتفعين على الأصعدة الدولية والوطنية والمحلية، مباشرة من خلال: اجتماعات إقليمية/ في البلدان، والتفاعل في المناسبات الدولية، والاستقصاءات أو الاستبيانات، واجتماعات مجموعات التركيز، الخ.

ملاحظات

- 1 تضم الهيئات المنفذة للمشروعات بنوك التنمية الإقليمية الرئيسية الأربعة (البنك الأفريقي للتنمية، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك التنمية للدول الأمريكية) وثلاث هيئات متخصصة (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).
 - 2 النتائج هي النواتج والنتائج والأثر الناتج عن تنفيذ المشروعات والبرامج. وينبغي أن تشمل هذه تقييماً لما هو إيجابي أو سلبي من النواتج والنتائج والأثر المقصود وغير المقصود.
 - 3 تم عرض أهداف التجديد الثالث لصندوق البيئة العالمية في GEF/C.21/Inf.1
 - 4 دراسة أثر أنشطة صندوق البيئة العالمية على الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون (GEF Evaluation Report #1-00).
 - 5 يتفق هذا مع مهام واختصاصات وحدة الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية التي وافق عليها مجلس الصندوق: الدراسات عن الأداء العام خارجية تديرها هذه الوحدة.
 - 6 المدخلات التقديرية في الموازنة هي وقت رئيس الفريق المتفرغ وخمسة أشهر عمل للأشخاص الخمسة الآخرين من استشاريي فريق الدراسة بين شهري يونيو/حزيران 2004 ومايو/أيار 2005.
 - 7 ليس من الممكن تشكيل فريق الخبراء الفنيين في مجالات تركيز عمل الصندوق العديدة أو برامج عملياته. ومن الممكن حينما كان ضرورياً الاستعانة بخبراء فنيين لفترات قصيرة.
 - 8 تستهدف عبارة «الإدارات ذات الصلة بصندوق البيئة العالمية لدى الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أو الهيئات المنفذة لتلك المشروعات» اشتغال وحدات تلك الهيئات التي تضطلع بتنفيذ أنشطة مشروعات الصندوق، أو أنشطة لحساب الصندوق، أو أنشطة بيئية بصفة عامة. على سبيل المثال، يمكن أن يكون لجهة متعاقدة عقد جارٍ تنفيذه في مشروعات معنية بمرض الإيدز ولكن لا يمكنها أن يكون لديها عقد جارٍ تنفيذه في مشروعات بيئية مع البنك الدولي.
 - 9 يُفهم من عبارة «أنشطة ذات صلة بصندوق البيئة العالمية» أنها تعني حصراً الأنشطة التي يمولها الصندوق أو الهيئات التي تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته أو الهيئات المنفذة لتلك المشروعات التي يتم الاضطلاع بها جنباً إلى جنب مع أنشطة يمولها الصندوق.
 - 10 سيتم تعميم التقرير البدئي على مجلس الصندوق من أجل تلقي الآراء والتعليقات على أساس غير رسمي.
- البيانات والمعلومات اللازمة والمتوفرة وكيفية معالجة الفجوات في البيانات. وينبغي أن تفصل البيانات والتحليلات المعطيات الخاصة بالجنسين عند الاقتضاء والإمكان.
 - استراتيجية وآليات: إشراك أصحاب المصلحة المباشرة، والاتصالات، والمشاورات والتعاون مع الشركاء الرئيسيين.
 - الهيكل التنظيمي لهذه الدراسة الثالثة وبرنامج العمل المعني، شاملاً: الزيارات الميدانية، والمسؤوليات المحددة، وبنود نواتج هذه الدراسة بالنسبة لكل من أعضاء فريقها.
 - التفاعلات والتقارير المؤقتة المقترحة رفعها إلى مجلس الصندوق.
 - 23. بند النواتج الرئيسي المتوقع هو مسودة التقرير الشامل في هذه الدراسة والذي ينبغي رفعه لمجلس الصندوق في موعد أقصاه الربع الأول من عام 2005، والتقرير النهائي في هذه الدراسة الذي ينبغي رفعه لمجلس الصندوق بحلول الربع الثاني من عام 2005، بما في ذلك الملاحق المعنية المرفقة ببيانات تفصيلية. وينبغي أن يتضمن التقرير النهائي الصادر عن فريق هذه الدراسة الثالثة ما يلي:
 - موجزاً إدارياً يتضمن استنتاجات وتوصيات محددة قابلة للتنفيذ.
 - خلفية مرجعية، مع تحليل للسياق العام.
 - تحليل للنتائج والأداء في مجالات النطاق الخمسة.
 - قضايا السياسات الرئيسية.
 - الدروس المستفادة.
 - النتائج والتوصيات الرئيسية التي توصلت إليها هذه الدراسة.
 - الملاحق، حسب المقتضى.
 - 24. تقع على عاتق فريق هذه الدراسة الثالثة أيضاً مسؤولية رفع تقارير عن سير عمله إلى وحدة الرصد والتقييم في الصندوق حسب المقترح في التقرير البدئي، أو حسبما يطلبه مجلس الصندوق أثناء تنفيذ هذه الدراسة الثالثة. وعند إنجاز هذه الدراسة الثالثة، يلتزم فريقها بأن يُتيح - بناء على طلب - أية وثائق معرّزة أو دراسات كمواضع مرجعية استخدمها من أجل التقرير الرئيسي.

الاختصارات والأسماء المختصرة في الدراسة الثالثة عن الأداء العام لصندوق البيئة العالمية

ABS	المُشاطرة في المنافع والقدرة على الوصول
BPS	دراسة البرامج المعنية بالتنوع البيولوجي
CAS	استراتيجية المساعدة القطرية
CBD	الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
CCPS	دراسة البرامج المعنية بتغير المناخ
CDM	آلية التنمية النظيفة
CDW	حلقة عمل حوار قطري
CEIT	البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة التحوّل إلى نظام السوق
CFC	مركبات الكلور والفلور والكربون
CO ₂	ثاني أكسيد الكربون
COP	مؤتمر أطراف (اتفاقية)
CPAP	خطة العمل البرامج القطري (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
EA	هيئة مُنفذة
EU	الاتحاد الأوروبي
FSP	مشروع كامل الحجم
GEF	صندوق البيئة العالمية
GEF-1	التجديد الأول لصندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته (السنوات المالية 1995–1998)
GEF-2	التجديد الثاني لصندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته (السنوات المالية 1999–2002)
GEF-3	التجديد الثالث لصندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته (السنوات المالية 2004–2006)
GEF-4	التجديد الرابع لصندوق البيئة العالمية المعادة هيكلته (السنوات المالية 2007–2010)
GEFM&E	وحدة الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية
GEFSEC	سكرتارية صندوق البيئة العالمية
GHG	غاز مُسبب لأثر الدفينة
HCFC	مركب الكلوروفلورو كربون المهلجن
HFC	هيدرو فلورو كربون
IA	هيئة تتولى إدارة الصندوق وتنفيذ مشروعاته
IPCC	الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ
IUCN	الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية
IW:LEARN	شبكة الموارد وتبادل المعارف المتعلقة بالمياه الدولية
IWPS	دراسة البرامج المعنية بالمياه الدولية
IWTF	فريق الدراسة المعني بالمياه الدولية (صندوق البيئة العالمية)
KM	إدارة شؤون المعرفة
KRA	مجال النتائج الرئيسية (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية)
LDC	بلد من أقل البلدان تقدماً
LME	منظومة إيكولوجية بحرية كبيرة
M&E	رصد وتقييم
MIS	نظام معلومات الإدارة
MLF	الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
MOP	اجتماع أطراف بروتوكول مونتريال
MOU	مذكرة تفاهم
MSP	مشروع متوسط الحجم
MT	طن متري
NAI	(بلدان) غير مدرجة في الملحق 1
NAPA	خطة العمل الوطنية بشأن برنامج التأقلم
NC	بلاغ البلد

NCSA	التقييم الذاتي للقدرات الوطنية
NDI	مبادرة حوار وطني
NGO	منظمة غير حكومية
NIPs	خطط التنفيذ الوطنية (بموجب الملوثات العضوية الثابتة)
ODP	القدرة على استنفاد الأوزون
ODS	مادة مستنفدة للأوزون
OME	مكتب الرصد والتقييم في صندوق البيئة العالمية
OP	برامج العمليات
OP1	المنظومات الإيكولوجية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة
OP2	المنظومات الإيكولوجية الساحلية البحرية وفي المياه العذبة
OP3	المنظومات الإيكولوجية الغابية
OP4	المنظومات الإيكولوجية الجبلية
OP5	إزالة معوقات كفاءة الطاقة والاقتصاد في استخدامها
OP6	تشجيع اعتماد الطاقة المتجددة بإزالة العوائق وتخفيض تكاليف التنفيذ
OP7	تخفيض التكاليف طويلة الأمد لتكنولوجيات الطاقة منخفضة انبعاثات الغازات المسببة لأثر الدفيئة
OP8	برنامج العمليات المعني بالمسطحات المائية
OP9	البرنامج المتكامل لعمليات مجال التركيز المتعدد المعني بالأراضي والمياه
OP10	برنامج العمليات المعني بالملوثات
OP11	تشجيع النقل المستدام بيئياً
OP12	النهج المتكامل بشأن إدارة المنظومات الإيكولوجية
OP13	صون التنوع البيولوجي الهام للزراعة واستخدامه بما يحقق استدامته
OP14	برنامج تخفيض وإزالة انبعاثات الملوثات العضوية الثابتة
OP15	إدارة الأراضي بما يحقق استدامتها
OPS	دراسة عن الأداء العام
PIR	استعراض تنفيذ المشروعات
PMIS	نظام معلومات تتبّع وإدارة المشروعات
POP _s	الملوثات العضوية الثابتة
PPR	تقرير عن أداء المشروع
PV	الخلايا الضوئية الشمسية
RAF	إطار تخصيص (توزيع) الموارد
SAP	برنامج عمل استراتيجي
SCCF	الصندوق الخاص بشأن تغيّر المناخ
SGP	برنامج المنح الصغيرة
SIDS	دول نامية جزيرية صغيرة
STAP	الهيئة الاستشارية العلمية والفنية
TDA	تحليل تشخيصي عالمي
TEAP	فريق تقييم فني واقتصادي
TER	استعراض التقييم النهائي
TOR	مهام واختصاصات
UN	الأمم المتحدة
UNAIDS	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز
UNCCD	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNFCCC	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ
WCMC	المركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة

الصور

خلفية الغلاف الأمامي والغلاف الداخلي الأمامي من: © Grant V. Faint/Getty Images.

الغلاف الأمامي (حسب دورة عقارب الساعة من أعلى اليسار): Plush Studios/Getty Images, © S. Meltzer/PhotoLink/، © Don Farrall/Getty Images, © H. Castro, © Curt Carnemark/World Bank، © Getty Images.

الداخل: الصفحة **أii**. © Glen Allison/Getty Images؛ والصفحات 2, 8, 11, 13, 18, 20, 28, 40, 44, 50, 55, 60, 63 الصفحتان 5 و48، Daniel Lieberman/ICF Consulting؛ © Curt Carnemark/World Bank؛ الصفحة 18، © Thomas Sennett/World Bank؛ الصفحة 24. © Paul Chesley/National Geographic/Getty Images؛ الصفحة 33. © Alex Baluyut/World Bank؛ الصفحة 52. © Tim Cullen/World Bank؛ الصفحة 58. © Alex Baluyut/؛ الصفحة 64. © Tran Thi Hoa/World Bank؛ World Bank.

